جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة، تدقيق ومراقبة

بعنوان:

الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية–

من إعداد الطالبة:

عمروش صبرينة

تحت إشراف:

أ.د دواح بلقاسم

د. بوشرف الجيلالي (مساعد المشرف)

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
العيد مُحَّد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
دواح بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا، مقررا
سفيان سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
مخالدي يحي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	ممتحنا
بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
غريسي العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد،،

بتوفيق من الله سبحانه وتعالى تم إنجاز هذه الأطروحة، ولا يسعني من هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأخص بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **أ.د دواح بلقاسم** لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، والذي لم يتوانى في تقديم توجيهاته ونصائحه القيمة التي ساعدت في تحقيق هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود، فجزاه الله عني كل خير وبارك الله في علمه.

وأيضا جزيل الشكر إلى **د. بوشرف الجيلالي** الذي ساعدني ووجهني وكان خير معاون لي لإتمام هذا البحث، أسأل الله أن يديم عليه كل الخير والبركة.

كما أتقدم بكل الشكر إلى **أ.د مولوج كمال** على كل ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات ونصائح كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل فجزاه الله عني خيرا كثيرا وبارك الله في علمه.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وإثراءه بأفكارهم وأرائهم النيرة.

كما لا يفوتني أن أقدم الشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، إلى كل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

عمروش صبرينة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) – سورة الإسراء رقم الآية 23-

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

اللذان أعيش بهما وأعيش لهما تقديرا واعترافا بفضلهما الذي لا يفوقه فضل إلا فضل الله.

إلى من كانوا لي دعما وسندا في هذه الحياة، إخوتي وأخواتي.

إلى كل أفراد عائلتي، كل واحد باسمه

إلى كل الأساتذة والزملاء الذين لم يبخلوا بتقديم المساعدة والعون أهديهم هذا العمل المتواضع.

عمروش صبرينة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية، وكما تهدف إلى التعرف على الأهمية النسبية للصعوبات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إبراز مستوى تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي لدى تلك المؤسسات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية) بدرجة عالية ؛ أما فيما يخص الإفصاح عن المعلومات المالية فكانت درجة الالتزام عالية جدا، وتوصلت أيضا إلى وجود صعوبات عديدة ومختلفة تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وأيضا أن الإفصاح المحاسبي يؤثر بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، الأداء المالي، المؤسسات الاقتصادية.

تصنيفات (JEL): M40 – M41 – M42 – G34

Abstract :

This study aims to determine the extent of the commitment of algerian economic enterprises to disclose both governance, social and environmental responsibility, internal control and audit procedures, prospective (predictive) information, and even the financial informations. It aims to identify the relative importance of the difficulties encountered in the application of accounting disclosure in algerian economic enterprises, in addition to highlighting the level of impact of accounting disclosure on the financial performance of algerian economic enterprises.

The study concluded that algerian economic enterprises are required to disclose both governance, social and environmental responsibility, internal control and audit arrangements, and highly forward-looking (predictive) information. As for the disclosure of financial information, the degree of commitment was very high, and noted that there are many and different difficulties in the application of accounting disclosure in algerian economic enterprises, and also that accounting disclosure significantly affects the financial performance of algerian economic enterprises.

Keywords : Accounting Disclosure, Financial Statements, Financial performance, economic enterprises.

Jel Classification Codes : G34 - M42- M41- M40

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'étendue de l'engagement des entreprises économiques algériennes à divulguer à la fois la gouvernance, la responsabilité sociétale et environnementale, les modalités de contrôle interne et d'audit, les informations prospectives (prédictives), et de même les informations financières. Elle a pour objectif d'identifier l'importance relative des difficultés rencontrées dans l'application de la divulgation comptable dans ces entreprises , en plus de mettre en évidence le niveau d'impact de la divulgation comptable sur la performance financière de celles-ci.

L'étude a révélé que ces mêmes entreprises sont tenues de divulguer à la fois la gouvernance, la responsabilité sociétale et environnementale, les modalités de contrôle interne et d'audit et des informations hautement prospectives (prédictives). Quant à la divulgation d'informations financières, le degré d'engagement était très élevé, et il était constaté également qu'il existe des difficultés, nombreuses et différentes, face à l'application de la divulgation comptable, et aussi que la divulgation comptable affecte de manière significative leur performance financière.

Mots-clés : Divulgation comptable, les états financiers, Performance financière, entreprises économiques.

Jel Classification Codes : G34 - M42- M41- M40

جدول المحتويات:

المحتويات	الصفحة
البسملة	
ملخص	
جدول المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة المختصرات	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي على القوائم المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية	3
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	3
الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية	3
الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية	5
الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية	6
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية وشروط إعدادها	9
الفرع الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية	9
الفرع الثاني: شروط إعداد القوائم المالية ووظائفها	11
الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية	13
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	16
الفرع الأول: الميزانية وحساب النتائج	16
الفرع الثاني: جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة	23
الفرع الثالث: الملاحق	26
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي	27

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	27
الفرع الأول: لمحة تاريخية حول الإفصاح المحاسبي	28
الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي	30
الفرع الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي	32
المطلب الثاني: مستويات الإفصاح المحاسبي	33
الفرع الأول: من حيث حجم المعلومات	33
الفرع الثاني: من حيث الهدف منه	34
الفرع الثالث: من حيث منفعة المعلومات المفصح عنها	34
المطلب الثالث: شروط وأهداف الإفصاح المحاسبي	35
الفرع الأول: شروط الإفصاح المحاسبي	36
الفرع الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي	37
الفرع الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي	37
المبحث الثالث: مقومات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	41
المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	41
الفرع الأول: تحديد مستخدم المعلومة المحاسبية وأغراض استخدامها	41
الفرع الثاني: تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها	42
الفرع الثالث: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	42
الفرع الرابع: تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات	43
المطلب الثاني: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي	43
الفرع الأول: إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها	43
الفرع الثاني: الملاحظات الهامشية والملاحق	43
الفرع الثالث: المعلومات الموجودة من خلال الأقواس	44
الفرع الرابع: تقرير رئيس مجلس الإدارة والمراجع	44
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي	45
الفرع الأول: عوامل تتعلق بطبيعة واحتياجات المستخدمين من المعلومات	45
الفرع الثاني: الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح	45
الفرع الثالث: المنظمات والمؤسسات الدولية	46

الفرع الرابع: عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية	47
خلاصة	49
الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	51
المبحث الأول: الإطار العام للأداء في المؤسسة الاقتصادية	52
المطلب الأول: مفهوم الأداء	52
الفرع الأول: تعريف الأداء	52
الفرع الثاني: خصائص الأداء	54
الفرع الثالث: محددات الأداء	54
المطلب الثاني: تصنيفات الأداء	57
الفرع الأول: تصنيف الأداء حسب معياري الشمولية والمصدر	57
الفرع الثاني: تصنيف الأداء حسب المعيار الوظيفي	59
الفرع الثالث: تصنيف الأداء حسب معيار الطبيعة	60
المطلب الثالث: أبعاد الأداء	61
الفرع الأول: البعد الاقتصادي والبيئي	61
الفرع الثاني: البعد التنظيمي	61
الفرع الثالث: البعد الاجتماعي	62
المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	62
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	63
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي	63
الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي	64
الفرع الثالث: عناصر الأداء المالي (الكفاءة –الفعالية)	65
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي	69
الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي	69
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي	71
الفرع الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي	72
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي، أهميته وأهدافه	73

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	73
الفرع الثاني: مجالات الأداء المالي	75
الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي	76
المبحث الثالث: المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	78
المطلب الأول: بطاقة الأداء المتوازن	78
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن بطاقة الأداء المتوازن	78
الفرع الثاني: منظورات بطاقة الأداء المتوازن ومكوناتها	80
الفرع الثالث: فوائد بطاقة الأداء المتوازن	85
المطلب الثاني: التوازن المالي	86
الفرع الأول: مفهوم التوازن المالي	86
الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي	87
الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي	87
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية ونسب المردودية	92
الفرع الأول: النسب المالية	92
الفرع الثاني: نسب المردودية	95
خلاصة	98
الفصل الثالث: تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	100
المبحث الأول: تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي	101
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	101
الفرع الأول: تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	101
الفرع الثاني: أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	102
الفرع الثالث: فوائد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	104
المطلب الثاني: الأنشطة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	105
الفرع الأول: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	105
الفرع الثاني: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	106
الفرع الثالث: الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	106

الفرع الرابع: الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات	106
المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي	110
الفرع الأول: الاتجاه الإيجابي	111
الفرع الثاني: الاتجاه السلبي	112
الفرع الثالث: الاتجاه المحايد	112
المبحث الثاني: تأثير الإفصاح المحاسبي عن حوكمة الشركات على الأداء المالي	113
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	113
الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات	113
الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات	115
الفرع الثالث: محددات حوكمة الشركات	116
المطلب الثاني: مبادئ، أهمية، أهداف حوكمة الشركات	118
الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات	118
الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات	122
الفرع الثالث: أهداف حوكمة الشركات	124
المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن حوكمة الشركات والأداء المالي	125
الفرع الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق مفهوم حوكمة الشركات	126
الفرع الثاني: مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للشركات	127
الفرع الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي	128
المبحث الثالث: تأثير الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق على الأداء المالي	129
المطلب الأول: مفهوم التدقيق	129
الفرع الأول: تعريف التدقيق	130
الفرع الثاني: أنواع التدقيق	132
الفرع الثالث: أهمية وأهداف التدقيق	136
المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية	137
الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية	137
الفرع الثاني: أنواع الرقابة الداخلية	139

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية	140
المطلب الثالث: مساهمة التدقيق والرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة	141
الفرع الأول: العلاقة بين التدقيق والرقابة الداخلية	141
الفرع الثاني: دور التدقيق والرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة	142
خلاصة	144
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
تمهيد	146
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	147
المطلب الأول: تحضير الاستبيان	147
الفرع الأول: مرحلة تصميم الاستبيان	147
الفرع الثاني: هيكل الاستبيان	147
الفرع الثالث: مرحلة توزيع الاستبيان	149
الفرع الرابع: مقياس الدراسة	149
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة، عينتها وحدودها	150
الفرع الأول: مصادر جمع البيانات	150
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	151
الفرع الثالث: حدود الدراسة وصعوباتها	152
الفرع الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة	153
المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان	153
الفرع الأول: صدق المحكمين	154
الفرع الثاني: الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة	155
الفرع الثالث: ثبات الاستبيان (معامل ألفا كرونباخ)	162
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان وفقراته	163
المطلب الأول: وصف مفردات عينة الدراسة	163
الفرع الأول: توزيع أفراد الدراسة حسب الجنس والعمر	164
الفرع الثاني: توزيع أفراد الدراسة حسب الخبرة المهنية ومنطقة مزاولة المهنة	165
الفرع الثالث: توزيع أفراد الدراسة حسب المؤهل العلمي والمهنة	168

المطلب الثاني: عرض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة	170
الفرع الأول: عرض نتائج الفرضية الرئيسية الأولى	171
الفرع الثاني: عرض نتائج الفرضية الرئيسية الثانية	183
الفرع الثالث: عرض نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة	186
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة	188
الفرع الأول: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسية الأولى	189
الفرع الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسية الثانية	198
الفرع الثالث: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسية الثالثة	200
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	202
المطلب الأول: اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى (H1)	202
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H2)	208
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (H3)	209
خلاصة	211
خاتمة عامة	212
قائمة المراجع	218
الملاحق	231

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
(1–1)	أهداف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).	8
(2–1)	مكونات جدول سيولة الخزينة.	24
(1–2)	الأداء الداخلي والأداء الخارجي	58
(2–2)	العلاقة بين الكفاءة والفعالية	67
(3–2)	مصفوفة الكفاءة والفعالية	68
(4–2)	بطاقة الأداء المتوازن	84
(5–2)	الميزانية المالية المختصرة	88
(6–2)	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	89
(7–2)	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	89
(1–3)	أهمية الحوكمة في الشركات	124
(2–3)	أهداف الحوكمة في الشركات	125
(1–4)	توزيع أفراد العينة الاستطلاعية	154
(2–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس	164
(3–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	165
(4–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية	166
(5–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	169
(6–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة	170

قائمة الجداول:

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
(1–1)	مكونات الإفصاح الاختياري.	39
(1–2)	الجوانب الأربعة للتوازن	83
(1–3)	نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن معلومات أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في N/12/31.	107
(2–3)	مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	121
(3–3)	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي	133
(1–4)	درجات سلم ليكارت الخماسي	149
(2–4)	توزيع الإجابات حسب الوسط الحسابي وفقا لمقياس ليكارت الخماسي	150
(3–4)	توزيع عدد الاستبيانات واسترجاعها	152
(4–4)	توزيع أفراد العينة الاستطلاعية	154
(5–4)	نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول	155
(6–4)	نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني	156
(7–4)	نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث	157
(8–4)	نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الرابع	158
(9–4)	نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الخامس	159
(10–4)	نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور السادس	160
(11–4)	نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور السابع	161
(12–4)	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	162
(13–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس	164
(14–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	165
(15–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية	166
(16–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير منطقة مزاولة المهنة	167
(17–4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	168

(4–18)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة	169
(4–19)	توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول	171
(4–20)	توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني	173
(4–21)	توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث	176
(4–22)	توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع	178
(4–23)	توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخامس	181
(4–24)	توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور السادس	183
(4–25)	توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور السابع	186
(4–26)	مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن الحوكمة	189
(4–27)	مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	190
(4–28)	مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق	192
(4–29)	مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)	194
(4–30)	مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية	196
(4–31)	معوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	198
(4–32)	أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	200
(4–33)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى	202
(4–34)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى	204
(4–35)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى	205
(4–36)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الأولى	206
(4–37)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الأولى	207
(4–38)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	208
(4–39)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	209

قائمة المختصرات:

معنى المصطلح باللغة العربية	الإختصار	معنى المصطلح باللغة الأجنبية
النظام المحاسبي المالي.	**SCF**	Système Comptable Financier.
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	**SPSS**	Statistical Package for Social Science
مجلس معايير المحاسبة الدولية	**IASB**	International Accounting Standards Board
معايير المحاسبة الدولية.	**IAS**	International Accounting Standards.
معايير التقارير المالية الدولية.	**IFRS**	International Financial Reporting Standdards.
هيئة تداول الأوراق المالية	**SEC**	Securities and Exchange Commission
الجمعية الأمريكية للمحاسبين	**AAA**	American Accounting Association
المخطط المحاسبي الوطني.	**PCN**	Plan Comptable National.
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	**AICPA**	American Institute of Certified Public Accountants USA
الجمعية الاقتصادية الأوروبية	**EEA**	European Economic Area
منظمة الأمم المتحدة	**UN**	United Nations
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	**OCDE**	Organisation de Coopération et de Développement Economique

قائمة الملاحق:

الرقم	بيان الملحق	الصفحة
01	شكل الميزانية – جانب الأصول	232
02	شكل الميزانية – جانب الخصوم	233
03	حساب النتائج (حسب الطبيعة)	234
04	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	235
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	236
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	237
07	جدول تغير الأموال الخاصة	238
نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملاحق:		
08	تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية	239
09	جدول الاهتلاكات، جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية، جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	240
10	جدول المؤونات، كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	241
11	الاستبيان	242
12	قائمة المحكمين	250
13	مخرجات SPSS	250

مقدمة عامة

1. تمهيد:

نشأت المحاسبة منذ بداية التاريخ وأخذت تتطور من عهد إلى آخر نتيجة عوامل اقتصادية وقانونية مختلفة، أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية إلى مختلف الأطراف المستعملة لها[1]، فالمحاسبة تعتبر فن تسجيل وتحليل وتبويب العمليات المالية المتعلقة بالمؤسسة في مجموعة من الدفاتر والسجلات بقصد تحديد نتيجة حركة الأموال سواء كانت ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى تحديد مراكز الأموال في نهاية هذه الفترة[2]، وحسب الجمعية الأمريكية للمحاسبة فهي تعد "عملية تحديد وقياس وتبليغ المعلومات المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه المعلومات من صياغة أراء وتشكيل قرارات على نحو مدروس"، بينما عرفها المشرع الجزائري في المادة 3، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، على أنها: "نظام لتنظيم المعلومة المالية وهذا النظام يسمح بتخزين معطيات أساسية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية"[3]، وعليه فإن المحاسبة تمثل العمود الفقري لقطاع الأعمال وتتيح لأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

يعتبر الأداء المالي أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة ويحظى باهتمام متزايد من قبل الإداريين والمستثمرين، وله أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، فالأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، ويعتبر من المقومات الرئيسية للمؤسسات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال استخدام مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية تصنف إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي[4]، وبتطور تكنولوجيا المعلومات والنمو الهائل في المؤسسات الاقتصادية أصبح الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية يساعد في عملية ضبط الأداء، فهو يعكس الأداء الاقتصادي والمالي الحقيقي للمؤسسات.

ويعد الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية ومن أهم الأسس التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويعتبر حلقة وصل بين المؤسسة والعالم الخارجي المحيط بها كونه يعمل على إظهار البيانات والمعلومات المالية وغير

[1] سليمة طبايبية، **النظرية المحاسبية**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص: 28.

[2] حلمي محمود نمر، «نحو نظرية عامة للمحاسبة ومجال تطبيقها»، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 6، العدد 9، 1967، ص: 1.

[3] سليمة طبايبية، المرجع نفسه، ص: 29-30.

[4] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 17.

المالية المهمة في القوائم المالية أو في الإيضاحات والهوامش وفي الوقت المناسب مما يؤكد على عرض القوائم المالية بصورة عادلة وغير مضللة لمستخدميها[1]، حيث تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات تفصيلية وإجمالية عن الأداء المالي للمؤسسة ووصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية أثناء فترة زمنية معينة مما يمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الصحيحة[2]، وعليه يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يعد من أهم المؤشرات التي تظهر جوهر عمل المؤسسات ويهدف إلى تقديم معلومات وبيانات ذات دلالات معينة تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قراراتهم بشكل ملائم ومناسب.

ولقد شهدت الجزائر عدة تحولات جذرية مست مجالات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن بين أهم هذه الإصلاحات الإصلاح المحاسبي، حيث قامت الجزائر كغيرها من دول العالم بإعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي أصبح غير قادر على الوفاء باحتياجات مختلف المستثمرين خاصة فيما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة[3]، لذلك قامت ببناء نظام محاسبي مالي مبني على أسس ومعايير محاسبية دولية، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها توحيد اللغة المحاسبية وإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، بالإضافة إلى الاهتمام بمتطلبات العرض والإفصاح الكافي الذي كان غائبا في ظل المخطط السابق الذي ساده التحفظ والسرية في عرض المعلومات، لذا أصبح تحقيق الإفصاح المحاسبي وكفاءة المعلومات المعروضة في القوائم المالية من بين أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي[4].

وتمثل القوائم المالية المنتج النهائي لأي نظام محاسبي، فهي تعد مصدرا هاما من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها العديد من الأطراف ذات المصلحة لتقييم أداء المؤسسة وربحيتها واتخاذ القرارات الاقتصادية، فيفترض مستخدمو تلك القوائم المالية أن المعلومات المالية المنشورة فيها موثوق بها ومناسبة للغرض والقرار الذي يقومون به، وحتى تحقق هذه القوائم الأغراض المرجوة منها اشترطت المنظمات المهنية توفير الإفصاح الكافي فيها لتحقيق الفائدة

---

[1] أحمد مهدي هادي العنزي، «تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية»، مجلة القادسة للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 4، 2014، ص: 230.

[2] أيمن عبد الله محمد أبوبكر، «القياس والإفصاح عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة للتمويل في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان (بالتطبيق على بنك التضامن الإسلامي)»، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص: 289.

[3] خيرة معمري وحاج قويدر قورين، «جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي –دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، 2019، ص: 239.

[4] هجيرة بوزوينة، «واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي "دراسة استطلاعية"»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02، 2019، ص: 09.

الإعلامية القصوى لمستخدميها، لذا فقد أعطى النظام المحاسبي المالي (SCF) أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب هذه القوائم المعدة للمصداقية والشفافية لأجل التوافق والمرجع الدولي على تحسين نوعية المعلومة المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتقييم أدائها[1].

2. أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أهم المواضيع المحاسبية التي تلقى اهتمام كبير من جانب المحاسبين وهو الربط بين الإفصاح المحاسبي والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، إذ يتفق مع الاتجاهات البحثية القوية في الفكر المحاسبي المعاصر، فالإفصاح المحاسبي يعد من أهم المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، وتقديمها للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية لاتخاذ قرارات تخص الاستثمار والتمويل، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

3. الإشكالية:

تعتبر سياسات الإفصاح المحاسبي من أهم التحديات التي ترفعها جهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وذلك من خلال تغيير وتحديث النظام المحاسبي المعتمد بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ولعل من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تتبنى هذه الخطوة هو طموحها لتحقيق اقتصاد قوي وعرض المعلومات المالية وفق ما هو معمول به دوليا، وإيجاد مناخ يساعد على الثقة في المعاملات الاقتصادية والمالية بين المؤسسات من خلال دعم الشفافية وتفعيل دور حوكمة الشركات، ولتحقيق ذلك تطلب إحداث جملة من الإصلاحات المحاسبية.

ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي كون مخرجات النظام المحاسبي تعتبر مصدرا مهما إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية ويسهل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات وبالتالي المفاضلة في الاستثمار فيها، وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الإفصاح والأداء المالي للمؤسسات، وأثبتت أن الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تحسين

[1] هجيرة بوزوينة، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الأداء المالي للمؤسسة أي يؤثر عليه بشكل إيجابي، في حين أكدت دراسات أخرى على وجود تأثير سلبي لأبعاد الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة.

وبناء على ما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

هل يمكن للإفصاح المحاسبي أن يساهم في تحسين مستوى الأداء المالي لدى المؤسسات الاقتصادية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري ثلاثة أسئلة أساسية وهي:

1. ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية؟
2. هل تختلف الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
3. هل يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

4. الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H1- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية.

الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى:

H11- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن الحوكمة.

H12- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

H13- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق.

H14- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية).

H15- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H2- تختلف الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H3- يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

5. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة، كما يهدف إلى:

- تحديد مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية.

- التعرف على الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- إبراز مستوى تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في تعزيز الثقة بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية.

- توضيح أهمية القوائم المالية المعروضة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الشفافية وزيادة مستوى الإفصاح وتحسين جودة المعلومات المالية التي تحتوي عليها.

6. دراسات سابقة:

الدراسة (1): سعيدي عبد الحليم، "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة بجامعة مُحَّد خيضر بسكرة، سنة (2014–2015)، ص ص: 1–371.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها (scf)، من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة فئات، المؤسسات الوطنية والشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة والشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، ولقد حاول الباحث في هذه الأطروحة الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في "إلى أي مدى وفقت المؤسسات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؟".

ولقد توصل الباحث إلى أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي آنذاك ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب آراء إطارات ومسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات المبحوثة، وأن تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ سنة 2010.

الدراسة (2): عطرة نادر النور عثمان، "دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان (دراسة تطبيقية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص ص: 1-175.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للشركات الصناعية بالسودان، ولقد حاولت الباحثة في هذه الأطروحة الإجابة على التساؤلات الآتية: هل توجد متطلبات محددة للإفصاح البيئي للشركات الصناعية في شكل قوانين أو معايير ملزمة؟، هل توجد جهات رسمية أو شعبية تراقب مدى التزام الشركات بالوفاء بالتزاماتها البيئية والإفصاح عنها؟، ما هو أثر الإفصاح البيئي في المحافظة على البيئة بالسودان؟، ولتحقيق أهداف الدراسة سعت إلى قياس حجم الإفصاح البيئي الفعلي للشركات الصناعية بالسودان، وحددت أثر الإفصاح البيئي على الأداء المالي للشركات الصناعية، ودوره في المحافظة على البيئة.

ولقد توصلت الباحثة إلى وجود عدد كبير من القوانين والدساتير التي تنص على حماية البيئة إلا أن هذه القوانين غير ملزمة لشركات الأعمال الهادفة للربح، ولا توجد قوانين تلزم الشركات بالإفصاح البيئي أو تحمل الأضرار البيئية التي تحدثها، كما لا توجد جهات رقابية فاعلة تعنى بمراقبة مدى التزام المنشآت الصناعية بالإفصاح البيئي للمساعدة في المحافظة على البيئة.

الدراسة (3): ثامر بن صوشة، **الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية –دراسة حالة بورصة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016، ص ص: 1-277.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية ودوره في ترشيد القرار الاستثماري، وحاول الباحث الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: "كيف يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية؟ وما هو واقع ذلك في بورصة الجزائر؟"، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على مجتمع يتكون من 140 فرد من ثلاث فئات تتمثل في المحللين الماليين ومسؤولي إدارة الأوراق المالية بالبنوك، المستثمرين والأساتذة المتخصصين.

وقد توصل الباحث إلى أن الاستثمار في سوق الأوراق المالية يحتاج إلى توفير بيانات ومعلومات دقيقة ومستمرة عن الأوراق المالية والشركة المصدرة، وأن الإفصاح المحاسبي يساهم في تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، بالإضافة إلى أهميته في صنع قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وأن للإفصاح المحاسبي دور كبير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، حيث يساهم في التقسيم العادل للأوراق المالية من خلال المعلومات التي يوفرها، وأنه كلما زاد الإفصاح المحاسبي زادت فعاليته في ترشيد القرارات.

الدراسة (4): قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية –دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس –سطيف 01، 2016/2015، ص ص: 1– 311.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية –دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف–، وحاولت الباحثة الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في "إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية؟".

وتوصلت الباحثة إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط، بالإضافة إلى أنه هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم

المالية، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، وعلاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح، بمعنى أن طريقة استخدام المستحقات الاختيارية لا تعكس تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة القوائم المالية من حيث الحد من إدارة المؤسسات لأرباحها.

الدراسة (5): مُحَمَّد نوارة، دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018، ص ص: 1-368.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية، وحاول الباحث الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في "ما مدى ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات الحوكمة من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؟"، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقييم الإفصاح عن القوائم المالية في ثلاث مؤسسات اقتصادية جزائرية (مؤسسة رويبة، مؤسسة مطاحن الجلفة، مؤسسة سوبراك).

وتوصل الباحث إلى وجود علاقة قوية بين متطلبات الإفصاح المحاسبي للنظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات، كما توصل أيضا إلى أن بعض مؤسسات الدراسة التزمت بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وما تضمنته من معلومات وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي، مثل مؤسسة رويبة المدرجة في البورصة والتي أفصحت عن كل قوائمها المالية بما فيها الملاحق عبر موقعها الإلكتروني، أما مؤسسات الدراسة الأخرى (مؤسسة مطاحن الجلفة ومؤسسة سوبراك) فقد التزمت بجزء مما جاء به النظام المحاسبي المالي في شقه المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية، وأفصحت كل منهما عن القوائم المالية بدون الملاحق التي توضح وتفسر مختلف العمليات غير المدرجة في القوائم المالية السابقة والمكملة لهم، وهذا ما يؤدي إلى نقص مستمر لتدفق المعلومات المفصح عنها للمستخدمين ومنه اتخاذ قرارات غير رشيدة ومضللة وكل هذا لا يحقق متطلبات الحوكمة الجيدة، كما أن الإفصاح المحاسبي الناقص عن المعلومات المتضمنة في القوائم المالية سيؤدي إلى ضعف قدرة المؤسسة على توفير مناخ ملائم للاستثمار وجلب المستثمرين.

الدراسة (6): سليم بن رحمون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، جامعة مُحَّد خيضر –بسكرة، 2019/2018، ص ص: 1–280.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على عملية اتخاذ القرار والقرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية، والتعرف على المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى إبراز أثر الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، وحاول الباحث الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في "ما تأثير الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، بعد جمع البيانات اللازمة بتوزيع الاستبيان على ذوي الاختصاص في العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الخاص والعام.

ولقد توصل الباحث إلى أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة واتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الدراسة (7): مُحَّد عامر راهي العذاري، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص ص: 1– 200.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر مجالات (أنشطة) المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركة المالي في الأجل القصير، بالإضافة إلى التعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركة استراتيجيا أي في الأجل الطويل، وكذلك هدفت الدراسة إلى صياغة انموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها (تنمية العاملين، حماية البيئة، المساهمات العامة، جودة المنتج)، ولتحقيق هذه الأهداف أجريت الدراسة في إحدى أكبر الشركات الصناعية والتابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية وهي الشركة العامة للسمنت الجنوبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأنشطة الخاصة بتنمية العاملين هي أكثر الأنشطة تأثيرا على أداء الشركة المالي والاستراتيجي، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة إمكانية قيام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم

مالية موحدة تضمن كلا النشاطين الاقتصادي والاجتماعي مما يوفر قوائم مالية معبرة بصورة حقيقية وشاملة عن نشاطات الشركة.

7. تحديد النطاق الزمني والنطاق المكاني:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد نطاقين زماني ومكاني كما يلي:

– **النطاق الزمني**: يتجلى في فترة الدراسة التي حددت من 2018 إلى سنة 2021.

– **النطاق المكاني**: تمت هذه الدراسة في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع الاستبيان على عينة من المختصين في المحاسبة والتدقيق، المهنيين بمكاتب الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات الناشطين في العديد من ولايات الجزائر.

8. منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، وكذا اختبار صحة الفرضيات فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي**، **المنهج التحليلي** و**المنهج الاستنباطي**، من خلال وصف متغيرات الدراسة بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي والأداء المالي، وتحليل النتائج بطرق علمية متعارف عليها بغية استنباط النتائج للوصول إلى إجابة على مختلف التساؤلات المطروحة من خلال توزيع استبيان تم إعداده لهذا الغرض، حيث تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.25) (Statistical Package for Social Science).

9. تقديم الخطة:

قصد الإلمام بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، الأول نظري مقسم بدوره إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للإفصاح على القوائم المالية، **والفصل الثاني** الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما **الفصل الثالث** يتضمن تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، في حين يتضمن القسم الثاني **الفصل الرابع** والأخير المتمثل في الدراسة الميدانية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإفصاح على القوائم المالية

تمهيد:

أصبح الإفصاح المحاسبي شائع الاستخدام نظرا لما يكتسبه من أهمية بالغة، حيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية وغير المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها القوائم المالية، وهو الأمر الذي جعل الإفصاح المحاسبي يكون أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام إعداد القوائم المالية، من أجل ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية وغير ذلك من الأهداف المرجوة.

وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث: مقومات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

إن القوائم المالية تمثل الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية (حيث تعتبر جزءا أساسيا من الإطار المفاهيمي للمحاسبة)، إذ تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات المرتبطة بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، وذلك بهدف تقديمها في صورة إجمالية وملخصة إلى مختلف الجهات التي يمكن أن تستفيد منها وتساعدها في اتخاذ القرارات المختلفة[1].

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

لتوضيح ماهية القوائم المالية، سوف يتم التطرق إلى مفهوم القوائم المالية وكذا أهميتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للقوائم المالية كما يلي:

– "القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية"[2].

– بالنسبة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB)، فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS) المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها[3].

---

[1] قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص: 25.

[2] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 13.

[3] عبد الحليم سعيدي، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص: 3-4.

وحسب المعيار الدولي رقم (01) فإن مكونات القوائم المالية تتمثل في :
(1) الميزانية العمومية؛ (2) قائمة الدخل؛ (3) قائمة التغير في حقوق الملكية؛ (4) قائمة التدفقات النقدية؛ (5) السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى[1].

– تعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسية للإبلاغ عن المعلومات المالية للمستخدمين الداخليين والخارجيين[2]، بحيث يمكن أن يكونوا مديرين، مستثمرين، دائنين، وهيئات تنظيمية، والهدف من هذه البيانات المالية هو توفير معلومات للمستخدمين حول الوضع المالي والأداء المالي للشركة والتعرف على مختلف التغيرات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الملائمة[3].

– "القوائم المالية هي المخرجات النهائية لتطبيق الدورة المحاسبية التي تزود معلومات مالية موثوقة وذات صلة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار الاقتصادي العقلاني"[4].

– تشكل القوائم في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأول "قوائم مالية أساسية"، والثاني: "قوائم مكملة للقوائم الأساسية"[5]، ويتم إعداد القوائم المالية الأساسية بصورة منتظمة ودوريا وتتمثل في: (1) قائمة الدخل؛ (2) قائمة المركز المالي؛ (3) قائمة التغير في حقوق الملكية؛ (4) قائمة التدفق النقدي).

أما القوائم الثانية الملحقة "المكملة" هي قوائم إضافية يتم إعدادها بصورة تطوعية أو بناءا على توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة، وتتمثل في:[6]

- قوائم تفصيلية لبعض الإجماليات الواردة في القوائم المالية الأساسية.

[1] B. BACHY, M.SION, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS,** Dunod, 2e édition, Paris, 2009, p : 73.
[2] A.M. AHMED, «The impact of financial statement analysis on the profitability assessment (applied study of Kirkuk company for producing constructional materials)», Studies and Scientific Researches, Economics Edition, No 28, 2018, p : 20.
[3] P. HASANAJ, B. KUQI, «Analysis of financial statements : the importance of financial indicators in enterprise», Humanities and Social Science Research, Vol 2, No 2, 2019, p : 19-20.
[4] S.CH. MASHKOUR, **Analysis of Financial Statements,** First Edition, Al –Alalamia for printing and Designs Sammawa- Iraq, 2018, p :23.
[5] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص: 28.
[6] علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)**، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غزة، 2011، ص: 120.

- قوائم مالية معدة بالتغير في مستويات الأسعار.
- قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة.
- قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد.

– تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، ومن خلال النظام المحاسبي المالي (SCF)، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية محاسبية، والتي تضم الكشوف المحاسبية التالية:

(1) الميزانية؛ (2) حساب النتائج؛ (3) جدول تدفقات الخزينة؛ (4) جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ (5) الجداول الملحقة والإيضاحات[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف القوائم المالية على أنها المنتج النهائي للمحاسبة، وتنقسم إلى قسمين: الأول قوائم مالية أساسية، والثاني قوائم مكملة أو ملحقة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها المؤسسات للإبلاغ عن نتائج أنشطتها، وتهدف إلى توفير المعلومات حول وضعيتها المالية وتدفقاتها النقدية لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المؤسسة لاتخاذ القرارات الاقتصادية العقلانية، وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

(1) الميزانية (المركز المالي)؛ (2) قائمة الدخل (حسابات النتائج)؛ (3) قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)؛ (4) قائمة التغيرات في حقوق المساهمين (الأموال الخاصة)؛ (5) الإيضاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزء مكمل للبيانات المالية.

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

تتبع أهمية القوائم المالية من أنها تساعد أطراف عديدة كالمستثمرين والمقرضين وغيرهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وتمثل تقرير مبدئي عن الأحداث الاقتصادية (العمليات والصفقات) التي تقوم بها المؤسسة، وأثبتها النظام المحاسبي وفقا للطرق والسياسات والمعالجات المحاسبية المطبقة، وتعتبر كأحسن تقدير وتقريب للواقع الاقتصادي[2].

كما تقوم القوائم المالية بتزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة من أجل تقييم الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة خلال

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2012، ص: 55.

[2] طه الطاهر إبراهيم إسماعيل وأحمد سباعي قطب، **تحليل ونقد القوائم المالية**، مراجعة إبراهيم رسلان حجازي، بدون دار نشر، القاهرة، 2014، ص: 03.

فترة زمنية محددة، ومعرفة الموارد والمصادر المختلفة النقدية واستخداماتها، بالإضافة إلى تزويدهم بمعلومات تفسيرية وتوضيحية من خلال الإفصاحات والجداول والملاحظات المؤيدة والمرفقة في الملاحق، التي تساعدهم على فهم المعلومات المالية الواردة في هذه القوائم[1].

وللقوائم المالية استخدامات رئيسية تظهر أهميتها كما يلي:[2]

(1) كتقرير عن الوكالة؛ (2) كأساس للسياسة المالية؛ (3) تحديد مشروعية أرباح الأسهم؛ (4) كدليل لسياسة توزيع الأرباح؛ (5) كأساس لمنح الائتمان؛ (6) كمعلومات مفيدة للمستثمرين المحتملين في المؤسسة؛ (7) كدليل على قيمة الاستثمار الذي تم بالفعل في المؤسسة؛ (8) للمساعدة في الإشراف الحكومي؛ (9) كأساس لتنظيم الأسعار؛ (10) كأساس للضرائب.

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية

لقد حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية في إطارها التصوري ومعيار عرض القوائم المالية رقم **1** الهدف من إعداد القوائم المالية والمتمثل بصفة عامة في تقديم معلومات حول الوضعية المالية عن طريق إعداد ميزانية وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة من أجل استعمالها من طرف أطراف خارجيين بهدف أخذ قرارات اقتصادية وبالتالي التنبؤ بالتغيرات التي تحدث في هذه الوضعية من خلال ما تقدمه جداول تدفقات الخزينة[3].

ويمكن حصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

-توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لفئات واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية[4].

-تقييم قدرة المؤسسة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها،

---

[1] خير الدين قريشي وآخرون، « تقييم مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في جودة القوائم المالية: دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات والمحاسبين في الجزائر»، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2019، ص: 259.

[2] S. CH. MASHKOUR, op.cit, p : 26.

[3] أمينة فداوي، « إدارة الأرباح كأثر حاسم لتبني المعايير المحاسبية الدولية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم – يومي 13 و14 جانفي2013، ص: 12.

[4] الزين منصوري، « أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS): التحدي"، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011، ص: 10.

الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها[1].

– تساعد القوائم المالية على توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بشكل رشيد[2].

– توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة حتى تستفيد منها الفئات التي لا تملك السلطة أو القدرة على الوصول للمعلومات عن الوحدة الاقتصادية بشكل مباشر[3].

– تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادر تلك الموارد، كما يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن أصول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأسمالها، فهذه المعلومات على درجة كبيرة من الأهمية لتمكين المستفيدين من تقييم قدرة المؤسسة على استغلال هذه الموارد وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية[4].

– توفير معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى التي تساعد في التنبؤ، المقارنة، والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل، والإفصاح عن الفروض الأساسية المتعلقة بالتقييم والتنبؤ والتقدير[5].

– توفير البيانات اللازمة غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها المؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة، على اعتبار أن هذه الأنشطة لها تأثيرا واضحا سواء كان مباشرا أو غير مباشر على المجتمع الذي تعمل المؤسسة في نطاقه[6].

– مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكيفية التعامل معها[7].

ويمكن تحديد أهداف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (**SCF**) كما هو موضح في الشكل الآتي:

---

[1] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2014/2013، ص: 58.

[2] المرجع نفسه، ص: 59.

[3] عثمان مداحي، « أهداف القوائم المالية»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 2، 2012، ص: 53.

[4] مُحَمَّد حسن عبد العظيم وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية في منشأة الأعمال الفردية**، مراجعة منصور حامد محمود، القاهرة، 2017/2016، ص: 212.

[5] علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[6] قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[7] S. BRUN, **les normes comptables internationales IAS/IFRS,** Gualino éditeur, 2006, p : 47.

الشكل رقم (1-1): أهداف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

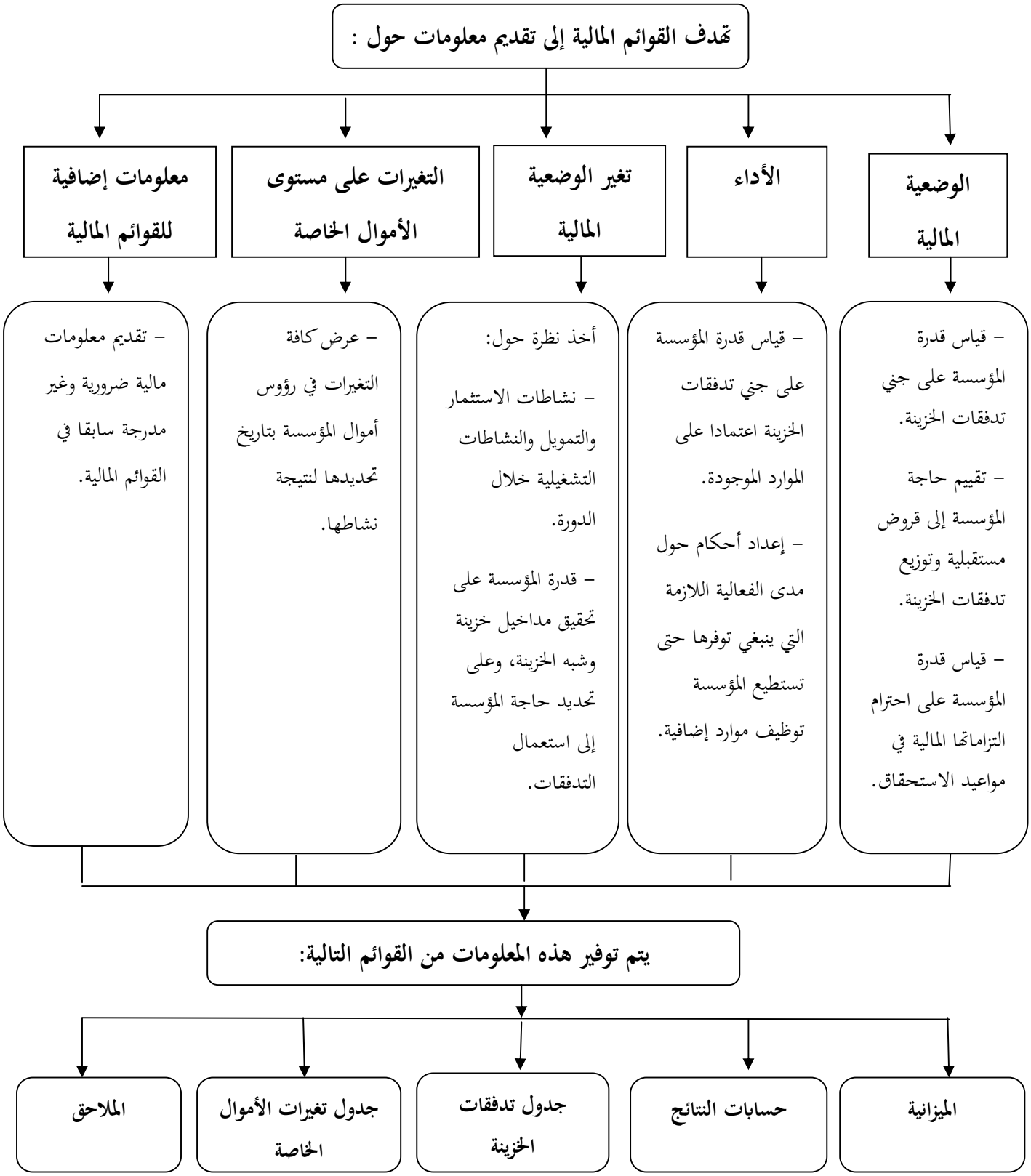

المصدر: رياض زلاسي، **أهمية المعلومات المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في تفعيل حوكمة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص : محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2019/2018، ص: 7.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يسعى إلى تنظيم المعلومات المالية وتقديم القوائم المالية لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين، وذلك بإلزام المؤسسات بضرورة إعداد وعرض قوائم مالية تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن وضعيتها المالية، ممتلكاتها، نجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة، بالإضافة إلى عرض تحليلي للحركات والتغيرات التي تؤثر في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة، مع تقديم ملحق يحتوي على كافة المعلومات المالية الضرورية وغير المدرجة في القوائم السابقة.

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية وشروط إعدادها

سوف يتم التطرق فيما يلي إلى كل من الخصائص والصفات الواجب توفرها في القوائم المالية، وكذا الشروط والاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند إعدادها، بالإضافة إلى وظائف ومستخدمي هذه القوائم.

الفرع الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة. وتتمثل هذه الخصائص في الأتي:

1.القابلية للفهم: من أهم الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية[1]، وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين[2].

2.الملائمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، ومساعدتهم على فهم وتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية[3].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، دار نشر الثقافة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص: 50.

[2] خالد مقدم وآخرون، « تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية»، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص: 322.

[3] S.KH. BOUKSSESSA, «Présentation des états financiers selon le référentiel IAS/IFRS», Revue algérienne d'économie et gestion, Vol 10, No 3, 2016, P :102.

وتتحقق الملائمة من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية المقدمة له، وذلك عن طريق تحقق السمات التالية:[1]

– **القيمة التنبؤية:** بحيث تكون المعلومة ذات قيمة تنبؤية إذا كانت تعتبر كمدخلات تساعد مستخدميها في عملية توقع الأحداث والنتائج المستقبلية.

– **القيمة التأكيدية (التغذية العكسية):** المعلومات ذات القيمة التأكيدية هي التي تلعب دورا في تأكيد أو تغيير التوقعات الأولية لمتخذ القرار.

– **الأهمية النسبية:** وتعتبر كجانب من جوانب الملائمة، حيث أن المعلومات غير المهمة نسبيا لا تؤثر في قرارات المستخدمين.

3.الموثوقية: تكون المعلومات المالية مفيدة وموثوق فيها ويتم الاعتماد عليها إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن نعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه[2].

4.القابلية للمقارنة: يجب أن يكون قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية. ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة[3].

5.قابلية التحقق: ونعني بها أن النتائج التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول باستخدام نفس الأساليب، وتعني أن تكون

[1] أمينة حفاصة وعباس فرحات، « جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS–دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، 2018، ص: 89.

[2] يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير**، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، 2014، ص: 98.

[3] حسين القاضي ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2012، ص: 358.

المعلومات قابلة للتحقق من جهة صحتها وهذه الخاصية على علاقة وطيدة بمشكلة القياس المحاسبي كما أنها على صلة وثيقة أيضا بمبدأ الموضوعية[1].

6.الوقتية: وتلزم هذه السمة توفير وعرض المعلومات على المستخدمين في إطار زمني فعال لعملية اتخاذ القرار، أي عرض المعلومات وقت طلبها من طرف مستعمليها وإلا فقدت قيمتها التأثيرية عليهم[2].

7.التمثيل الصادق: ونعني به ضرورة وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات الواردة في القوائم المالية مع الظواهر الاقتصادية المراد التقرير عنها، ويتحقق بتحقق الخصائص الفرعية التالية:[3]

– التحرر من الخطأ: أي أن تكون المعلومة صحيحة وخالية من الأخطاء، سواء المقصودة أو غير المقصودة.

– تغليب الجوهر على الشكل: ويعني أن المعلومات المالية تمثل جوهر الظاهرة الاقتصادية بدلا من مجرد تمثيل لشكلها القانوني الذي لا يؤدي إلى التمثيل الحقيقي أحيانا.

– الاكتمال: حتى تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أي أن حذف المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة[4].

– الحياد: حيادية المعلومات نقصد بها اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، أي أن المعلومات المحاسبية والمالية المعروضة في القوائم المالية معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقا[5].

الفرع الثاني: شروط إعداد القوائم المالية ووظائفها

أولا: شروط إعداد القوائم المالية

---

[1] يوسف مومني، **مساهمة التدقيق المالي والمحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –في ظل إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: "تسيير محاسبي وتدقيق"، جامعة أحمد دراية –أدرار، 2019/2018، ص: 121.

[2] أمينة حفاصة وعباس فرحات، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

[3] المرجع نفسه، ص: 89.

[4] يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[5] يزيد تقرارت، « استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف- للفترات المالية (2011-2014)»، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2، 2017، ص: 122.

من بين الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند إعداد وتقديم القوائم المالية توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة، وكذلك مدى التوازن بين المنافع والتكاليف إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها بالإضافة إلى الشروط التالية:[1]

– ضبط القوائم المالية من مسؤولية إدارة المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

– كل عنصر من مكونات القوائم المالية لابد أن يحدد بوضوح، وأن تظهر المعلومات التالية بصورة دقيقة:

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة التي تقدم القوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي تقدم بها القوائم المالية ومستوى التقريب.

– بالإضافة إلى إبراز معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة نذكرها كما يلي:

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به الوحدة الاقتصادية.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.
- تقدم القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية، مع إمكانية تقريب المبالغ إلى ألف وحدة.

– توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، حيث أن كل من الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة تحتوي على عمود خاص بمبالغ الفترة الحالية وعمود آخر خاص بمبالغ الفترة السابقة.

– وفي حالة تعذر إجراء المقارنة بسبب اختلاف المدة أو أي سبب آخر، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها و كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المواد (2.210- 3.210- 4.210- 5.210).

المالية السابقة لجعل عملية المقارنة أمرا ممكنا مع تفسير ذلك في الملحق.

من خلال ما سبق نستنتج أن مسؤولية إعداد القوائم المالية وتجهيزها من مسؤولية إدارة المؤسسة، ويتم إصدارها في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية مع مراعاة بعض الشروط في إعدادها (تسمية الشركة، طبيعة القوائم المالية، تاريخ الإقفال، العملة التي تقدم بها...إلخ)، بالإضافة إلى معلومات أخرى تسمح بالتعرف على المؤسسة الاقتصادية والتي بدورها تساعد مستخدمي هذه القوائم باتخاذ القرارات الاقتصادية العقلانية.

ثانيا: وظائف القوائم المالية

للقوائم المالية مجموعة من الوظائف، نذكرها كما يلي:[1]

- تظهر القوائم المالية الأصول والالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع (الخصوم، حقوق أصحاب رأس المال) التي تقع في ملكية المشروع؛
- تساعد على قياس التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال؛
- تقوم بربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة؛
- تصنيف التغيرات المشار إليها كالمنتوجات والأعباء والمكاسب والخسائر بالإضافة إلى التغيرات الأخرى في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية؛
- التعبير على كل ما سبق بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي؛
- يتم إعداد قوائم مالية دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في مدة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية

يشكل مستخدمو القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية والمالية شريحة عريضة من الفئات والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأطراف الداخلية والخارجية كما يلي:

أولا: الأطراف الخارجية: وهي الأطراف الخارجية عن المؤسسة وتتمثل في:

[1] حمزة بن خليفة، **دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2018/2017، ص:19.

1. المستثمرون: هم ملاك المؤسسة الحاليون أو المتوقعون ويسمون بالمساهمين، حيث يهتم المساهمون ومستشاروهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، ويحتاج المستثمرون إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق وتوزيع الأرباح واستخدام هذه المعلومات في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، بالإضافة إلى معلومات تساعدهم في تقييم أداء الشركة، سيولتها، مستقبلها، وتقييم أسهمها بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى[1].

2. العملاء: يعد العملاء من أصحاب المصلحة في المؤسسة، فكلما كانت المؤسسة ناجحة اقتصاديا كلما أمكن العملاء الحصول على سلع وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة[2]، وبالتالي تمدهم القوائم المالية بمعلومات عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار خاصة إذا كان هناك علاقات وتعاقدات طويلة الأجل ويعتمدون اعتمادا كبيرا عليها[3].

3. الدائنون: هم المقرضون الذين يوفرون للمؤسسة التمويل الخارجي مثل البنوك وشركات التأمين، يحتاج الدائنون إلى المعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها[4].

4. الموردون والدائنون الآخرون: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدهم وتمكنهم من تحديد فيما إذا كانت المؤسسة قادرة على دفع المبالغ المستحقة لهم عند الاستحقاق[5].

---

[1] عطرة نادر النور عثمان، **دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان (دراسة تطبيقية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص: 58.

[2] عبير عبد الله محمد قريب، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي (دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص: 151.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل**، بدون دار نشر، القاهرة، 2004/2003، ص: 09.

[4] عطرة نادر النور عثمان، مرجع وموضوع نفسهما.

[5] حنان قسوم، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية –دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس –سطيف 01، 2016/2015، ص: 51.

5.نقابات العمال: يهتم هؤلاء بخطط الشركة في الأجور والمكافآت ومعرفة مدى قدرة الشركة على سداد معاشاتهم[1].

6. الجهات الحكومية: حيث تحتاج إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين كقانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، قوانين البيئة وغيرها، كما تحتاج هذه الجهات إلى معلومات تساعدها في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني[2].

7. الجمهور: هم بحاجة إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المؤسسة وتنوع نشاطها في الاقتصاد المحلي[3].

ثانيا: الأطراف الداخلية: وتتمثل في كافة الأطراف العاملة في أداء نشاط المؤسسة وتستخدم مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:[4]

1. الإدارة العليا: ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمؤسسة، حيث أن الإدارة العليا مسؤولة عن أداء المؤسسة وبالتالي تستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاطها.

2. المستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، التي تتولى متابعة نشاط المؤسسة والإشراف على أعمالها واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون هذه المستويات مسؤولة أمام الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، وبالتالي فهي بحاجة للقوائم المالية بصورة دورية.

3. الموظفون: يهتمون بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها للتعرف على مدى استقرار وظائفهم، بالإضافة إلى المعلومات التي تمكنهم من متابعة وتقييم قدرة المؤسسة على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف[5].

---

[1] رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2] عطرة نادر النور عثمان، رجع سبق ذكره، ص: 58.

[3] أمينة فداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[4] رياض زلاسي، المرجع نفسه، ص: 11-12.

[5] عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

طبقا للمادة 1.210 من الجريدة الرسمية الصادرة في 25 مارس 2009، فإن كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي تكون مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشمل على:[1]

1. ميزانية.
2. حساب النتائج.
3. جدول سيولة الخزينة.
4. جدول تغير الأموال الخاصة.
5. ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

الفرع الأول: الميزانية وحساب النتائج

أولا: الميزانية

1. مفهوم الميزانية:

- تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، حيث تحتوي على ملخص لنشاطها وقوتها ومدى تطورها وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين وعادة ما تكون سنة (12 شهرا) إلا في حالة استثنائية[2].

- الميزانية هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد[3].

- ولقد عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الخارجية=الديون) ورؤوس الأموال الخاصة عند تاريخ إقفال الحسابات[4].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.210.

[2] رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[3] G. LEGROS, **mini manuel de finance d'entreprise**, Dunod, Paris, 2010, p : 7.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرجع نفسه، ص: 82.

وطبقا للنظام المحاسبي المالي فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال

خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية، وإن هذا التصنيف يختلف عن التصنيف الذي كان متبعا في المخطط المحاسبي لسنة 1975 حيث كانت الأصول تصنف تبعا لطبيعتها فنجد مجموعات، الاستثمارات والمخزون والمدينين، بينما نجد أن الخصوم تضم كلا من الأموال الخاصة والدائنون، وهذا دون أي اعتبار لطول فترة استحقاق الذمم (الحقوق) أو تسديد الديون (الالتزامات)[1].

تتميز الميزانية بوجود عمودين أساسيين، الجانب الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة الماضية (تحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم[2].

2. عناصر الميزانية: تنقسم الميزانية إلى قسمين:

1.2. الأصول:

تتكون الأصول من المواد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لان توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية وتتشكل هذه الأصول من أصول غير جارية، وأصول جارية. بحيث تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية[3].

1.1.2. الأصول غير الجارية:

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتدءا من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة

---

[1] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص: 10.

[2] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة "أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013، ص: 58.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل 26 مايو سنة 2008، "يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي"، المادتين: 20-21.

المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية[1].

تضم الأصول غير الجارية "غير المتداولة" العناصر التالية:[2]

- **القيم الثابتة المعنوية:** شهرة المحل، قيم معنوية أخرى؛
- **القيم الثابتة المادية:** تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل؛
- **القيم الثابتة الجارية؛**
- **الأصول المالية:** وتضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة؛
- **أصول ضريبية مؤجلة.**

2.1.2. الأصول الجارية:

وتتمثل في الموجودات التي تحوزها المؤسسة سواء في شكل نقدي أو التي يتوقع بيعها أو استهلاكها أو تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المالية (عادة سنة) من تاريخ الميزانية[3].

– الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود[4].

تضم الأصول الجارية "المتداولة" العناصر التالية:[5]

- المخزونات والحسابات الجارية؛
- الزبائن ومدينون آخرون؛
- مدينون آخرون؛
- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، المادة: 21.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص: 77.

[3] وليد بن مُحَّد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، السعودية، 2014، ص: 86.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، مرجع وموضوع نفسهما.

[5] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مرجع وموضوع نفسهما.

2.2. الخصوم:

طبقا للمادتين 22 و23 من المرسوم التنفيذي 156/08 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 فإن عناصر الخصوم مرتبة حسب مصدرها ودرجة استحقاقها، من الخصوم الأقل استحقاقا إلى الأكثر استحقاقا، ويمكن تعريف الخصوم على أنها الالتزامات الحالية للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية[1]، وتصنف إلى ما يلي:

1.2.2. رؤوس الأموال الخاصة:

– تمثل رؤوس الأموال الخاصة فرق إعادة التقدير، الاحتياطات، رأس المال غير المطلوب، الترحيل من جديد، نتيجة السنة المالية، وتتمثل هذه الأخيرة في الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها[2].

– رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي هو فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير جارية[3].

2.2.2. الخصوم غير الجارية:

تصنف الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الاثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:[4]

- استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا؛
- المؤسسة تنوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل؛

---

[1] جمال معتوق، « تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة: المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT (وحدة ملبنة التل مزلوق، سطيف) للفترة 2014-2015»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص: 80.

[2] حمزة عقبي، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2017/2016، ص: 54.

[3] صفاء بوضياف، « مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في بيئة المحاسبية الجزائرية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص: 8.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 23.

- وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

وتضم الخصوم غير الجارية ما يلي:[1]

- قروض وديون مالية؛
- التزام ضريبي مؤجل؛
- خصوم أخرى غير متداولة (غير جارية)؛
- مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

3.2.2. الخصوم الجارية:

وتتمثل في الالتزامات على المؤسسة للغير والتي يلزم سدادها خلال فترة مالية تمثل غالبا سنة واحدة[2].

وطبقا للمادة 22 من المرسوم التنفيذي 156/08 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008، فإنه تصنف الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال ألاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال[3].

وتضم الخصوم الجارية ما يلي:[4]

- الموردين والحسابات الملحقة؛
- ضرائب؛
- ديون ودائنون آخرون؛
- حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

3. شكل الميزانية: أنظر الملاحق رقم (01 و02).

---

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS** ، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[2] مجبور جابر محمود النمري وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص: 134.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 22.

[4] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS** ، مرجع وموضوع نفسهما.

ثانيا: حساب النتائج:

1. مفهوم حساب النتائج:

عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (أي النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة"[1].

وترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء[2].

2. عناصر حساب النتائج: ينقسم إلى ما يلي:

1.2. المنتوجات:

تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تحصيلات أو زيادة في الأصول أو تناقص في الخصوم، والتي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات[3].

2.2. الأعباء:

وتتمثل في تناقص المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تسديدات أو تناقص في الأصول أو زيادة في الخصوم، والتي يترتب عنها تناقص في رؤوس الأموال الخاصة، ماعدا تلك التناقصات المتعلقة بالتوزيعات الممنوحة للمساهمين في المؤسسة[4].

3.2. النتيجة الصافية:

---

[1] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي**، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص: 85.

[2] علي بودلال وسمية مكيوي المولودة لمريني، «واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS): التحدي"، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011، ص: 11.

[3] عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[4] مرجع وموضوع نفسهما.

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات، وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية[1].

3. عرض حساب النتائج:

يظهر جدول حسابات النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحا أو خسارة ويحتوي هذا الجدول على المعلومات التالية:[2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

بإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، وذلك كما يلي:

- **حساب النتائج حسب الطبيعة:** يتم من خلاله عرض الأعباء بحسب طبيعتها (مثال ذلك: الاهتلاكات، مشتريات مواد أولية، ...)، وهو يسمح بإظهار عدة مستويات من النتائج (الأرصدة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، المادة رقم: 27.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 2.230.

الوسيطية للتسيير) مثل: القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال وغيرها من النتائج الوسيطية[1].

- **حساب النتائج حسب الوظيفة:** من خلال هذا النموذج يتم التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية، حيث يعتبر هذا المنظور (حسب الوظيفة) اختياريا وليس إجباريا[2].

4. شكل حساب النتائج: أنظر الملاحق رقم (03 و04).

الفرع الثاني: جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة

أولا: جدول سيولة الخزينة

1. مفهوم جدول سيولة الخزينة:

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج[3]، ويتم عرض جدول التدفقات للخزينة بهدف إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، ويعطي صورة صادقة عن دخول وخروج الموجودات المالية الحاصلة أثناء الدورة المحاسبية والمعلومات التي تخص استخداماتها[4].

2. عناصر جدول سيولة الخزينة:

تختلف أنواع التدفقات النقدية حسب الأنشطة التي تولدها ويمكن حصرها في ثلاثة أنشطة رئيسية في المؤسسة، نذكرها كما يلي:

1.2. الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):

[1] رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[2] توفيق جوادي وآخرون، « إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية»، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2011، ص: 13.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

[4] محمد العيد تجاني ورضوان عادل، «صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص: 5.

تتمثل في الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار[1].

2.2. الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):

وتتمثل في عمليات الاستحواذ والتصرف في الأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية[2].

3.2. الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية[3].

ويمكن تعريف الأنشطة التمويلية على أنها الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمؤسسة[4].

الشكل رقم (1-2): مكونات جدول سيولة الخزينة

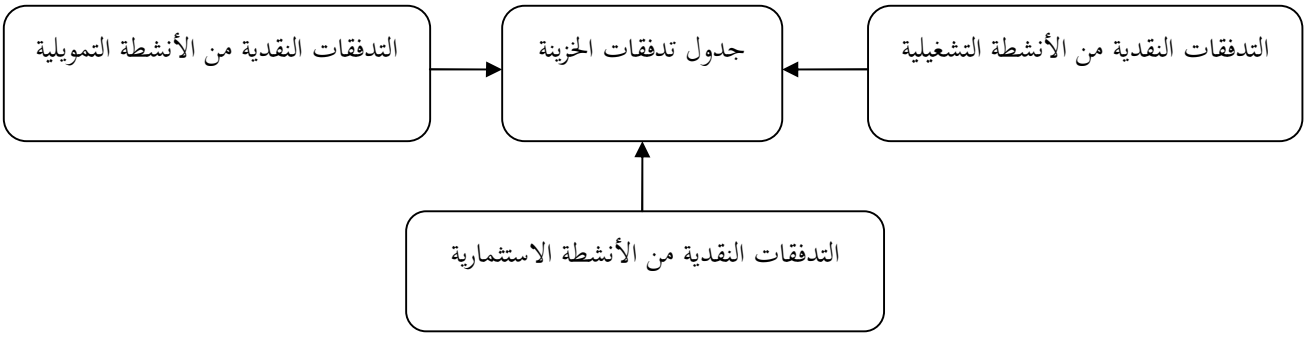

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المتاحة سابقا (عناصر جدول سيولة الخزينة).

3. عرض جدول سيولة الخزينة:

[1] ثامر بن صوشة، **الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية –دراسة حالة بورصة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016، ص: 34.

[2] CH. BARATAY, **Comptabilité et Audit,** Gualino éditeur, 4eédition, 2016-2017, p : 186.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، بدون دار النشر، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص:20.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، كما يلي:

1.3. الطريقة المباشرة: الموصى بها تتمثل في:[1]

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

2.3. الطريقة غير المباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:[2]

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيير الموردين..).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

4. شكل جدول سيولة الخزينة: أنظر الملاحق رقم (05 و06)

ثانيا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

1. مفهوم جدول تغير الأموال الخاصة:

عرف النظام المحاسبي المالي جدول تغيرات الأموال الخاصة بأنه: "يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"[3].

2. عرض جدول تغير الأموال الخاصة:

[1] ربيع بوصبيع العيايش وآخرون، «جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)-دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير (ورقلة)»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص: 8.

[2] S. OULD AMER, «, La Normalisation Comptable En Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier», Revue des Sciences Économiques et de Gestion, , N° 10, 2010, p : 39.

[3] علي بن قطيب ودلال حطاب، «أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية –دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص: 16.

قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتصلة بما يأتي:[1]

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3. شكل جدول تغير الأموال الخاصة: انظر الملحق رقم (07).

الفرع الثالث: الملاحق

1. مفهوم الملاحق:

تتشكل الملاحق من جداول مرفقة للقوائم المالية باعتبارها جزء لا يتجزأ منها، لشرح الأعباء أو النواتج الخاصة بالكشوف المالية، كما تحتوي على الطرائق والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم للوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات مابين الفروع والشركات الأم[2].

2. عناصر الملاحق:

حسب المادة رقم 1.260 من القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، فإن ملحق الكشوف المالية يشتمل على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في هذه الكشوف:[3]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.250.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS** ، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرجع نفسه، المادة 1.260.

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

3. شكل محق الكشوف المالية: أنظر الملاحق رقم (08-09-10).

ومما سبق نستخلص أن القوائم المالية تعبر عن نتائج الأحداث الاقتصادية التي حدثت في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتقع مسؤولية إعدادها وتجهيزها على عاتق إدارة المؤسسة ولابد أن تتسم بصفات وخصائص نوعية تجعل المعلومات المالية الظاهرة فيها مفيدة للمستخدمين، باعتبار أن القوائم المالية تمثل همزة وصل بين الإدارة وأصحاب المصالح ووسيلة اتصال رسمية بينهم، وقد تم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الذي يتعين على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق هذا النظام إعدادها سنويا، فيستطيع مستخدمو تلك القوائم الحصول على البيانات اللازمة من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية العقلانية فهي تعتبر أداة إفصاح.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من أهم الوظائف المحاسبية والذي يتطلب عرض القوائم المالية العائدة لفترة محاسبية حالية وأخرى لفترة سابقة ومقارنتهما، حتى يتمكن القارئ المهتم بهذه القوائم بتمييز التغيرات الحقيقية الحاصلة بين الفترتين وليتمكن أيضا من مقارنة الأداء[1].

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة، وهو أنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها

[1] سامر مظهر قنطقجي، **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي**، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الإلكترونية الأولى، سوريا، 2012، ص: 28.

للمستفيدين منها[1]، وعليه سوف يتم التطرق إلى لمحة تاريخية حول الإفصاح المحاسبي، مفهومه، وكذلك أهميته.

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لظهور مصطلح الإفصاح إلى منتصف القرن التاسع عشر وذلك في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية، حيث ظهر فيها لأول مرة كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق، وظهر أيضا كقاعدة قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلث الأول من القرن العشرين[2].

هذا وكان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، حيث نتج عنه بعدا بين المساهمين أصحاب المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل المركز المالي للمشروع، ونتائج أعماله خلال فترة زمنية محددة، لذا كان لابد من إعداد ميزانية المشروع في البداية ونشرها لإتاحة الفرصة للملاك للإطلاع على المركز المالي، وعلى نتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة[3].

وتزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك من خلال تحولها منذ بداية الستينات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، وهو ما استوجب انتقال الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تقوم به كنظام لمسك الدفاتر، هدفه الأساسي حماية مصالح الملاك إلى التوجه والتركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، وحتى تؤدي المحاسبة وظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح والملاءمة والمصداقية والقابلية للمقارنة وذلك على حساب مبادئ أخرى مثل مبدأ التحفظ والموضوعية والقابلية للتحقق. كما صاحب هذا التطور أيضا انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحها على النظرية الحديثة للمعلومات مثلا، والتي ساهمت بتقديم الكثير من المفاهيم والأدوات (مثل: مفهوم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي، قياس تكلفة المعلومات...الخ) للمحاسبين عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح[4].

---

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، **2002**، ص: **35**.

[2] بكر إبراهيم محمود، **الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، 2008، ص: 05.

[3] حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2013/2012، ص: 279.

[4] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، والعرض، والإفصاح**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2004، ص: 333-332.

وقبل ظهور الثورة الصناعية وفي المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة، كانت الوحدات الاقتصادية في معظمها منشآت فردية أو شركات أشخاص تمثل النموذج السائد في تلك الفترة، حيث لم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي، نظرا لما يتمتع به أصحاب المشروع من حق الوصول والإطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة للشركة، ومع ظهور الثورة الصناعية ظهرت شركات الأموال التي يمتلكها عدد كبير من المساهمين من خلال اعتماد الشركات على أموال المستثمرين، فأصبح هناك تعدد وتنوع الأطراف المستفيدة من المشروع، عندئذ أصبح الإفصاح المحاسبي إجباريا لحماية حقوق المساهمين وتحقيق المصلحة العامة[1].

أما إذا ربطنا تطور الإفصاح بالأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933)، خلال هذه الفترة حدثت أزمة كساد أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما تطلب لجوء الكثير منها إلى الاقتراض لمحاولة درء الإفلاس وخوفا من هبوط أسعار أسهمها، فكانت تقوم بالتضليل والتلاعب بالأرقام المحاسبية والمالية المنشورة برفع قيم أصولها وممتلكاتها أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، وفي المقابل تضررت مصالح المساهمون والمقرضون من جراء الأخذ بهذه البيانات نظرا لتوجيه مدخراتهم إلى مشاريع غير ناجحة، فكانوا يلجئون إلى القضاء لمساءلة المحاسب والمدقق والإدارة ضد هذا التلاعب والتضليل[2].

ومن بين الآثار المترتبة عن هذه الأزمة مطالبة الدولة والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة وإلزام مختلف الشركات بالتقيد بها، وتم إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) سنة 1934م في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتولى مراقبة تداول الأوراق المالية وهو ما أعطاها حق فرض القيود على الشركات المتداول أسهمها في السوق، وكذلك تم إصدار قانون متعلق بالإفصاح حيث يتطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدمها لهيئة تداول الأوراق المالية لتصبح متاحة لجميع من يريد الإطلاع عليها[3].

وفي سنة 1974 شهدت حدثا بارزا ترك آثارا جوهرية على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية تشريع عن الكونغرس يلزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من

[1] عبير عبد الله محمد قريب، مرجع سبق ذكره، ص: 129.
[2] عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 173.
[3] عبير عبد الله محمد قريب، المرجع نفسه، ص: 129-130.

حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة إلى(SEC)، بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة[1].

ومما سبق ترتب على ذلك انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سمتين رئيسيتين وهما:

- اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات.
- تحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

وفي الوقت الحاضر، تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة والتدقيق تطوير مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح[2].

الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

أجمع الباحثون أنه من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح المحاسبي فتعددت وجهات النظر حوله، وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف كالآتي:

– عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA) الإفصاح بأنه: "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم"[3].

– كان مونتز(Moonitz) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب، وذلك في دراسة له صدرت عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، وقد بين ما يلي:

[1] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص: 368-369.

[2] نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، «دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 1، 2018، ص: 129.

[3] عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

"الإفصاح المحاسبي المناسب هو الذي يتعين على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة"[1].

"الإفصاح المحاسبي المناسب هو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس وتضليل"[2].

- حسب (Hendrikson): "هو عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته"[3].

- يعرف الإفصاح في المحاسبة بأنه: "المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة"[4].

- كما يعرف أيضا على أنة: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"[5].

- "الإفصاح هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"[6].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: من المبادئ المحاسبية المهمة التي تلتزم بسياسة الوضوح والشفافية في إظهار ونشر جميع المعلومات والبيانات المحاسبية، وعرض القوائم المالية بشكل

---

[1] سعود جايد مشكور، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب والوثائق، الطبعة الثانية، العراق، 2014، ص: 73.

[2] مسعود صديق وفؤاد صديقي، «محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 02، 2016، ص: 76.

[3] مُحَمَّد عبد الله المهندي ووليد زكريا صيام، «أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، 2007، ص: 259-260.

[4] الامام أحمد يوسف مُحَمَّد وفتح الرحمن الحسن منصور، «تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015، ص:85.

[5] فاتح بلواضح ومُحَمَّد براق، « حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر –دراسة تجربة ا ن سي أروبية في مجال حوكمة المؤسسات»، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد 25، 2018، ص: 286.

[6] نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

يعكس حقيقة وضع الوحدة الاقتصادية دون أي لبس وتضليل، وهو ما يساعد مستخدميها الداخليين والخارجيين على اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.

الفرع الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة نذكرها كما يلي:[1]

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- تقديم المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.
- المساعدة في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها.
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال بشكل اقتصادي، كما تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
- يساعد الإفصاح مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب.

لخص (Ailwan & Katrib & Samara) أهمية الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:[2]

- يحقق تطبيق الإفصاح المحاسبي صحة القوائم المالية.
- الالتزام بشروط ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخلق نوع من التوازن بين مصالح إدارة الشركة: أصحاب الأسهم، الشركاء التجاريين، وأصحاب المصلحة.
- تطبيق شروط الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية يسمح بجذب مستثمرين جدد.
- المعلومات الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تساعد المسيرين على اتخاذ قرارات مالية صحيحة.

[1] نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

[2] B.M. AILWAN, *et al*, «The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving profits, Success, and Being Unique», International Journal of Humanities and Social Science, Vol 3, No 17, 2013, p : 182.

- دعم مبدأ الرقابة والمساءلة في الشركة.
- توفير معلومات حديثة، مستقلة وواقعية عن الشركة.
- يساعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على إعداد الميزانيات التقديرية، ووجود متابعة ورقابة فعالة على نتيجة ودخل الشركة.
- خلق نوع من الثقة في نظام المحاسبة والمراجعة في الشركات.

المطلب الثاني: مستويات الإفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف مستويات الإفصاح المحاسبي من عدة أوجه كما يلي:

الفرع الأول: من حيث حجم المعلومات

يمكن تصنيف مستويات الإفصاح المحاسبي من حيث القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها إلى ما يلي:

1. الإفصاح الكافي: (Adequate Disclosure)

وهو يشير إلى الحد الأدنى من البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية حتى لا تكون مضللة، بهدف تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن نشر المعلومات التفصيلية والكثيرة دون أن يكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة وكذلك تضليل مستخدمي البيانات عند اتخاذ القرارات[1].

2. الإفصاح العادل: (Fair Disclosure)

يهتم الإفصاح العادل بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات، ويكون الإفصاح عادلا عند معاملة جميع مستخدمي القوائم المالية بصورة متماثلة ومتساوية، بحيث يتم تزويدهم بالمعلومات نفسها في وقت واحد دون التحيز لفئة على حساب الأخرى[2].

---

[1] محمد عبد الله المهندي ووليد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

[2] عمار بن عيشي وسامي عمري، «تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –واقع، رهانات وآفاق–، جامعة أم البواقي، يومي 7 و8 ديسمبر، 2010، ص:8

3. الإفصاح الكامل(الشامل): (Full Disclosure)

"الإفصاح الكامل يشير إلى شمولية التقارير المالية لكل المعلومات والإيضاحات، التي يفترض أن تكون هامة وحساسة لمن يريد أن يقرأ هذه القوائم المالية، وهنا يجب أن يراعي مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك احتمالية عدم إدراج معلومة ما بشكل تفصيلي معين قد يضر ضررا بليغا بمن يعتمد على هذه القوائم في صنع واتخاذ قراره[1].

الفرع الثاني: من حيث الهدف منه

يتم تصنيف مستويات الإفصاح المحاسبي من حيث الهدف منه إلى نوعين كما يلي:

1. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): (Information Disclosure)

ويعني الإفصاح عن المعلومات الملائمة بهدف اتخاذ القرار، كأن تفصح المؤسسة عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ويتميز هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وعدم الاقتصار على المعلومات المالية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى معلومات كمية ووصفية، ولذلك يتطلب أن يكون المستثمر ذا دراية واطلاع واسعين[2].

2. الإفصاح الوقائي (التقليدي): (Protective Disclosure)

ويعني الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يكون دون تضليل لمستخدميها، والهدف الأساسي منه هو حماية المستثمر العادي، الذي تكون له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لذلك لابد أن تعرض المعلومات بدرجة عالية من الموضوعية، وهو ما يتفق مع الإفصاح الكامل بجعل المعلومات غير مضللة للمستثمرين الخارجيين[3].

الفرع الثالث: من حيث منفعة المعلومات المفصح عنها

يتم تصنيف مستويات الإفصاح المحاسبي من حيث منفعة المعلومات المفصح عنها كما يلي:

---

[1] عطرة نادر النور عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2] عائشة قسيمة ومقدم عبيرات، « الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 10، العدد 28، 2016، ص: 373.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

1. الإفصاح المناسب: (Suitable Disclosure)

ويقصد به الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية عن جميع المعلومات الضرورية، حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة[1].

2. الإفصاح التام: (Complete Disclosure)

يتطلب الإفصاح التام أن تصمم وتعد القوائم المالية بشكل يعكس دقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وأن تتضمن هذه القوائم معلومات كافية ومفيدة لجعلها غير مضللة لمستخدميها، كما يفترض الإفصاح التام أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو ضرورية ومهمة للمستثمر العادي[2].

3. الإفصاح الملائم: (Relevance Disclosure)

يتمثل في الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمتخذي القرارات المستثمرين والدائنين، وكذلك أن تكون متناسبة مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[3].

من خلال ما سبق، نستخلص أنه بالرغم من تعدد مستويات الإفصاح المحاسبي وتنوعها، إلا أنها تتمحور جميعها حول هدف واحد وهو الإفصاح عن المعلومات الضرورية في القوائم المالية بشكل يخدم مستخدميها باتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة وفي الوقت المناسب.

المطلب الثالث: شروط وأهداف الإفصاح المحاسبي

سوف يتم التطرق إلى الشروط التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية الإفصاح المحاسبي، وكذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي.

---

[1] عبد القادر بسبع وبن علية بن عيسى، «دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية»، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص: 56.

[2] محمد عبد الله المهندي ووليد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

[3] خلف الله بن يوسف، «أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، 2017، ص: 33.

الفرع الأول: شروط الإفصاح المحاسبي

لابد من توفر ووجود مجموعة من الشروط في القوائم المالية ومراعاتها عند القيام بعملية الإفصاح المحاسبي، ونذكرها كما يلي:[1]

– يجب أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، ويجب أن يكون الإفصاح في هذه القوائم أيضا واضحا وبدون غموض مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد فائدتها.

– يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى.

– يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة، إذ لابد أن تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير. وتتمثل التكلفة المباشرة للإفصاح في العناصر التالية:

- تكلفة تجميع وتشغيل البيانات.
- تكلفة الطباعة.
- تكلفة المراجعة.
- تكاليف النشر.

أما فيما يخص التكاليف غير المباشرة فهي تتمثل في التأثير السلبي الذي يمكن أن تسببه المعلومات المفصح عنها على مصالح الوحدة الاقتصادية.

– يسعى الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي هذه القوائم، حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.

– يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي القوائم المالية من خلال مساعدتهم للوصول إلى القرار الأمثل وفي التوقيت المناسب.

[1] مُحَمَّد نواف حمدان عابد، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006، ص: 90.

الفرع الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في المحاسبة بصفة عامة فيما يلي:[1]

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة.
- المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود.
- إشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين.
- تقديم المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى المؤسسة والالتزامات القائمة ومختلف التغييرات التي تطرأ على الأصول.
- تقديم المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل، وذلك بهدف ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين الوحدات.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي أيضا إلى توفير المعلومات من أجل:[2]

- تقديم معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
- توفير المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنة بين مختلف السنوات.
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

الفرع الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من السياسات المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات لإيصال المعلومات الضرورية إلى المستثمرين، بهدف مساعدتهم ومحاولة تلبية احتياجاتهم لاتخاذ القرار السليم، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من الإفصاح (الإفصاح الإلزامي "الإجباري" والإفصاح الاختياري) كما يلي:

1. التعريف:

[1] كريم عيسى سيروان وآخرون، «دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كوردستان/ العراق»، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص: 316.

[2] نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

أ- الإفصاح الإلزامي (الإجباري):

ويتضمن كل المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية، والتي تكون وفق التنظيمات واللوائح مثل: قوانين الشركات، لوائح أسواق رأس المال ومعايير المحاسبة القابلة للتطبيق، وترجع أهمية هذا النوع من الإفصاح إلى إلزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها أو عدم الإفصاح الكامل عنها[1].

ولكن في بعض الأحيان قد لا يكون الإفصاح الإلزامي كافيا لتلبية توقعات المستثمرين، وبالتالي يستخدم المدراء الإفصاح الاختياري لنقل معلومات إضافية عن أداء المؤسسة لمقابلة احتياجات مستخدميها[2].

ب- الإفصاح الاختياري:

يعرف (عفيفي) الإفصاح الاختياري بأنه: "يمثل خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين، إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها، وأيضا تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات[3].

إن الإفصاح الاختياري هو ما يفوق الإفصاح الموصي به بموجب القانون (الإلزامي)، ويكون اختيارا من قبل المديرين بهدف زيادة وضوح الشركة وقيمتها فيما يتعلق بالمستخدمين المستهدفين، كما يتم وصفه بأنه سلوك تجاري استراتيجي[4].

2. مكونات الإفصاح الاختياري:

يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري إلى تسع مجموعات رئيسية، وكل مجموعة تحتوي على مجموعة من المكونات الفرعية كما هو موضح في الجدول الموالي.

---

[1] نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

[2] T. POPOVA, *et al*, «Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value», International Business Research, Vol 6, No 5, 2013, p : 02.

[3] ريمة ليلى هيدوب ومحمد زرقون، «الحوكمة كآلية لرفع مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية –دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر»، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 1، العدد2، 2017، ص: 11.

[4] S. CONSONI, R. D. COLAUTO, «Voluntary disclosure in the context of convergence with International Accounting Standards in Brazil», Review of Business Management, Vol 18, No 62, 2016, p: 660.

الجدول (1-1): مكونات الإفصاح الاختياري

1.المعلومات العامة للشركة: تتمثل في معلومات تاريخية عن الشركة، الهيكل التنظيمي للشركة، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة، تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج أعمال الشركة،...
2.نشاط الشركة ووضعها المستقبلي: ويتمثل في بيان بالإستراتيجية والأهداف العامة، بيان بالإستراتيجية والأهداف التسويقية، بيان بالإستراتيجية والأهداف الاجتماعية، ...
3.معلومات الأسهم وحملة الأسهم: وتتمثل في القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة السوقية للسهم، القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي، ...
4.المعلومات عن الإدارة: وتتمثل في أعمار المدراء، الشهادات العلمية للمدراء، الخبرات العملية للمدراء، تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيون،...
5.المسؤولية الاجتماعية والبيئية: وتتمثل في سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برامج حماية البيئة الكيفية والكمية، الإعانات المقدمة للغير، الهبات والمنح، التبرعات الخيرية،...
6.نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية: وتتمثل في سياسة توزيع الأرباح-ذكر نسبة الربح الموزع للعام الحالي، تصنيف المبيعات جغرافيا-وفقا للعملاء، معلومات مالية تاريخية،...
7.تكاليف البحث والتطوير في الشركة: وتتمثل في سياسة الأبحاث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير،...
8.المعلومات عن العاملين في الشركة: وتتمثل في معلومات عن العاملين وتصنيفهم وفقا للجنس ومستوى التعليم، توزيع العاملين داخل إدارات الشركة، عدد العاملين في السنتين الأخيرتين أو لسنوات أكثر،...
9.المعلومات عن الحوكمة: وتتمثل في وجود لجنة حوكمة في الشركة، تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة، مهام لجنة الحوكمة، عدد اجتماعات لجنة الحوكمة، ...

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

رشا حمادة، «قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص:681-682.

3. الفرق بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري:

يمكن تلخيص الفرق بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري من خلال النقاط التالية:[1]

- من حيث المفهوم، يقصد بالإفصاح الاختياري ذلك الجزء من المعلومات التي تحتكرها إدارة المؤسسة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها، بينما الإفصاح الإلزامي هو ذلك الجزء من المعلومات الواجب الإفصاح عنها بموجب القانون.
- من حيث الحافز، الإفصاح الاختياري هو حافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية، بينما الإفصاح الإلزامي يهدف إلى تطبيق القوانين والتشريعات لضبط عملية نقل المعلومات بين المؤسسات والمستثمرين.
- من حيث المحتوى، يوفر الإفصاح الاختياري معلومات عن الاستراتيجيات المستقبلية وخطط البحث والتطوير والتنبؤات المستقبلية وتحليل المعلومات المالية، بينما يقدم الإفصاح الإلزامي المعلومات المالية الأساسية حسب المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية.
- من ناحية مسؤولية مدقق الحسابات، في الإفصاح الاختياري يعفى مدقق الحسابات في أغلب الأحيان من أي مسؤولية خاصة بهذا الإفصاح، بينما في الإفصاح الإلزامي فهو ملزم لمدقق الحسابات.
- من ناحية الآليات المستخدمة لنقل المعلومات للمستثمرين، في الإفصاح الاختياري تتضمن المؤتمرات الصحفية، الإنترنت والرسائل القصيرة، بينما في الإفصاح الإلزامي تقتصر على التقرير المالي السنوي، التقارير الدورية واجتماع الهيئة العامة.
- من حيث عدد العناصر التي يتم الإفصاح عنها، في الإفصاح الاختياري يكون غير محدد، أما الإفصاح الإلزامي يكون محدد حسب المتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة.
- من ناحية التوقيت، يتم الإفصاح الاختياري في الوقت الذي تراه إدارة المؤسسة ملائما، بينما توقيت الإفصاح الإلزامي يتم ضمن مواعيد محددة حسب القوانين والتشريعات.

ومما سبق نستخلص أن الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، وينقسم إلى نوعين: الإفصاح الإلزامي "الإجباري" الذي يتضمن جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقا للتنظيمات واللوائح، والإفصاح الاختياري الذي يقدم معلومات

[1] محمد نواف عابد، «أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين –دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 01، 2018، ص: 21.

إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، وبالرغم من تعدد مستوياته (حسب حجم المعلومات، حسب الهدف منه، حسب منفعة المعلومات المفصح عنها) إلا أنها تتمحور كلها حول هدف واحد وهو إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة.

المبحث الثالث: مقومات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

توجد مجموعة من المقومات الأساسية التي تؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة سواء من حيث محتواها أو توقيت إصدارها، وتساعد في شكل ومضمون الإفصاح اللازم لتلبية احتياجات الأطراف التي تستخدم البيانات والمعلومات التي تتضمنها تلك القوائم المنشورة[1].

المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

الفرع الأول: تحديد مستخدم المعلومة المحاسبية وأغراض استخدامها

أولا: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية واعتبارها كركن أساسي من أركان تحديد الإطار المناسب للإفصاح والإجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات من حيث المحتوى أو صورة العرض، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون، والمحتملون الدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها[2].

ثانيا: تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية

لابد من ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أو خاصية

[1] عبير عبد الله محمد قريب، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 337.

الملاءمة، وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، وقد بينت هذه الأخيرة أن الأهمية النسبية تعتبر بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، بينما الملاءمة تعتبر المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذلك تتطلب الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى[1].

الفرع الثاني: تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية وكذلك الغرض الذي ستستخدم فيه، تليها مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية، بالإضافة إلى المعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات نظرا لتعذر وجودها في القوائم المالية الأساسية.

كما أن عملية إعداد القوائم المالية تخضع للمبادئ والأعراف والفرضيات التي تكون مقبولة قبولا عاما، لذلك يجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ومن أهم هذه القيود نجد الأهمية النسبية والحيطة والحذر[2].

الفرع الثالث: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

هناك العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي، والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات المالية على فهمها واتخاذ القرار الصحيح، حيث تتم المفاضلة بين هذه الطرق وفق طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية[3]، سنقوم بذكر هذه الطرق والأساليب بالتفصيل في المطلب الموالي.

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 374.

[2] مسعود صديق وفؤاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص : 78.

[3] حكيم براضية وبن علي بلعزوز، «أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 9، العدد 14، 2016، ص: 78.

الفرع الرابع: تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات

ويقصد به تحديد الفترات المناسبة والملائمة التي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، حيث يعتبر عامل الدقة المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية[1].

المطلب الثاني: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

لكي لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية، نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها

يعتبر الإفصاح في صلب القوائم المالية من أوائل الأساليب المستخدمة، إذ أن عرض هذه القوائم وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية يعتبر جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي، حيث يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات[2].

الفرع الثاني: الملاحظات الهامشية والملاحق

أولا: الملاحظات الهامشية

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن إظهارها في صلب هذه القوائم، كما يمكن أن تحتوي الملاحظات الهامشية على معلومات كمية أو وصفية، وبشكل عام، يمكن استخدامها للإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المحتملة[3].

ثانيا: الملاحق

وتحتوي على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، حيث يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة

[1] مسعود صديق وفؤاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2011، ص: 485.

[3] المرجع نفسه، ص: 486.

بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال عن هذه القوائم الإضافية ما يلي: الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...إلخ[1].

الفرع الثالث: المعلومات الموجودة من خلال الأقواس

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة فيها، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان الطريقة المستخدمة للوصول إلى الرقم الظاهر بالقوائم المالية أو لبيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة[2].

الفرع الرابع: تقرير رئيس مجلس الإدارة والمراجع

أولا: تقرير رئيس مجلس الإدارة:

يعتبر تقرير رئيس مجلس الإدارة مكمل للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية، لذلك يجب على مجلس الإدارة أن يعد تقريرا سنويا لعرضه على المساهمين، يشمل بوجه خاص فضلا عما تستوجب القوانين ما يلي:[3]

- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي؛
- التوقعات المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم؛
- نتائج أعمال وأنشطة الشركات التابعة إن وجدت؛
- نبذة عن التغييرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال بالشركة؛
- مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

ثانيا: تقرير المراجع:

تقرير المراجع لا يعتبر مكانا للإفصاح، لكنه يساهم في تبيان الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية

[1] عبد القادر بسبع وبن علية بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص : 58.
[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 486.
[3] عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 183-184.

المختلفة، بالإضافة إلى أثر التغير في السياسات المحاسبية واختلافه في الرأي مع الإدارة حول الطرق المحاسبية المتبعة،

وبالتالي يمكن اعتبار تقرير المراجع وسيلة إفصاح ثانوية، إذ أنه يمكن أن يؤكد إفصاح المؤسسة أو عدم إفصاحها عن معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

- عدم إتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية، وأثر ذلك على الإفصاح عن المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا.
- الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها في الوسائل والطرق الأخرى للإفصاح.

كما توجد وسائل أخرى مكملة للإفصاح، مثل **المقارنات** بين عناصر القوائم المالية مع مثيلاتها في السنوات السابقة، و**النسب المالية** التي تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها وتحديد اتجاهات التغير، بالإضافة إلى **الرسوم البيانية الإحصائية** لتوصيل المعلومات بسهولة ويسر وتحسين الإفصاح وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية نذكر من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: عوامل تتعلق بطبيعة واحتياجات المستخدمين من المعلومات

لابد أن تعطي المؤسسة اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة في ذلك، ولاشك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى مجال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع، حيث مازالت تواجهه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي يصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية[2].

الفرع الثاني: الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح والتي تختلف باختلاف مداخل

[1] عطرة نادر النور عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[2] حكيم براضية وبن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

التنظيم المحاسبي المعتمد في كل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وتدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيآت تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، وهذا في العديد من الدول خاصة النامية منها، حيث غالبا ما تكون الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومة من خلال القوانين واللوائح[1].

الفرع الثالث: المنظمات والمؤسسات الدولية

تلعب المنظمات والمؤسسات الدولية دور في التأثير على عمليات الإفصاح، نذكر من أهمها ما يلي:[2]

1- الجمعية الاقتصادية الأوروبية (EEA):

تتمثل في منظمة تضم دول الإتحاد الأوروبي والتي تعمل على إصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

2- منظمة الأمم المتحدة (UN):

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبة الدولية، وهذه اللجنة هي (**commissions on transactional corporation**).

3- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

هذه المنظمة (**Organisation de Coopération et de Développement Economique**) تضم الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، ويكمن اهتمامها في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

4- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

تتشكل هذه اللجنة من ممثلين للعديد من دول العالم، و تضم أكثر من 100 دولة، قامت هذه اللجنة بعدة

[1] حكيم براضية وبن علي بلعزوز، نفس المرجع السابق، ص: 78.

[2] مسعود صديق وفؤاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 81-82.

دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، فأصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح بهدف تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

الفرع الرابع: عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية

تتأثر درجة الإفصاح ببعض المتغيرات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية نفسها، ونذكر مجموعة من هذه العوامل كما يلي:[1]

1- حجم المشروع (مجموع الأصول):

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة.

2- عدد المساهمين:

توجد علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح المحاسبي على أساس أن الزيادة في عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم.

3- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

يؤدي هذا العامل إلى أثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح، حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل مع أسهمها وسنداتها التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها.

4- المراجع الخارجي:

يؤثر المراجع الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح، من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

[1] عبير عبد الله محمد قريب، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن مستوى الإفصاح المحاسبي يتأثر بعدة عوامل أخرى من أهمها ما يلي:[1]

- مستوى ربحية المؤسسة، إذ ترغب الإدارة غالبا في إعلان الأخبار الجيدة؛
- رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات اختيارا لإخلاء مسؤوليتها وإظهار اهتمامها بالصالح العام؛
- مدى صرامة التشريعات والقوانين الحاكمة للشأن المحاسبي وجدية أجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات في تنفيذ القانون.

ومما سبق نستخلص، أن عملية الإفصاح المحاسبي لكي تكون منظمة وغير عشوائية فإنها ترتكز على مقومات رئيسية ومجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، إذ تؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة سواء من حيث محتواها أو توقيت إصدارها، وتعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض من أجل ضمان عرض ملائم للمعلومات من جهة وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، وهذا ما يساعد المهتمين من خارج المؤسسة على اتخاذ القرارات السليمة، كما توجد العديد من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح بعضها من خارج المؤسسة وبعضها يتعلق بعوامل داخل المؤسسة نفسها، حيث تؤثر في مجملها على المعلومات المفصح عنها وهو ما يعكس على سلامة عملية اتخاذ القرار.

[1] عطرة نادر النور عثمان، مرجع سبق ذكره، ص : 46.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل، نستخلص أن الإفصاح المحاسبي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات من المؤسسة إلى مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، والذين يتطلعون إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة حتى يتسنى لهم رسم صورة واضحة المعالم عن مركزها المالي.

عمليا، يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وينطوي على إظهار كافة المعلومات اللازمة في القوائم المالية بلغة مفهومة دون لبس أو تضليل، للتعبير الصادق عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة، وبصفة عامة ينقسم الإفصاح المحاسبي إلى نوعين هما الإفصاح الإجباري "الإلزامي" والذي غالبا ما يكون غير كاف لتلبية توقعات أصحاب المصلحة، أما النوع الثاني فهو الإفصاح الاختياري والذي يشمل نقل معلومات إضافية عن أداء المؤسسة لمقابلة احتياجات مستخدميها.

وبصفة عامة يهدف الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة، والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدمين، لذلك لابد أن يرتكز على مجموعة من المقومات والأساليب التي من شأنها تكون عملية الإفصاح منظمة وغير عشوائية، حيث تتمتع هذه الأساليب بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والركيزة الأساسية في تفعيل الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء، لذلك تسعى كل مؤسسة إلى تحسين أدائها المالي باعتباره الضامن الرئيسي لاستمراريتها خاصة في ظل العوامل المؤثرة عليه، حيث يعد الأداء مفهوما جوهريا ومهما وعنصرا محوريا يعكس نجاح أو فشل المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، وبالتالي تهتم المؤسسات بتقييم أدائها المالي من خلال أساليب معينة والاعتماد على القوائم المالية، إذ نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات، نظرا لما تقدمه من عون في قراءة البيانات والمؤشرات المالية الناتجة عن الوقائع المالية للمؤسسة والمستعملة في تقييم الأداء المالي.

وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام للأداء في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار العام للأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء مفهوما شموليا ومن أكثر المفاهيم الإدارية سعة إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المرتبطة بنجاح أو فشل المؤسسات، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين في علم الاقتصاد، فيكاد يشمل على جميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، ولقد سعت المؤسسات قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفاعلية التي تمت صياغتها لاستمرارية المؤسسة في ظل التحديات والتطورات الحاصلة على مستوى بيئتها الخارجية، فبعدما كان عصر الستينات عصر التسويق وتميز عصر السبعينات بالمبادرات الخاصة بالجودة، وكان عصر الثمانينات مرتبط بخدمة الزبون، أما بالنسبة لنهاية التسعينات والعقد الأول من القرن الجديد فهو عصر تقييم الأداء، وهو ما استدعى اهتمام المؤسسات برفع مستوى أدائها[1].

المطلب الأول: مفهوم الأداء

إن التطرق إلى أداء المؤسسة الاقتصادية والمفاهيم الأساسية المرتبطة به يعد أساسيا للإحاطة بجميع جوانبه، وعلى هذا الأساس سوف يتم في هذا المطلب عرض كل من تعريف الأداء، خصائص الأداء، محددات الأداء.

الفرع الأول: تعريف الأداء

إن الأصل اللغوي لكلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية وبالضبط من كلمة "performare" والتي تعني إعطاء الشكل لشيء ما –وذلك بأسلوب كلي– وبعدها اشتقت منها اللغة الإنجليزية كلمة "performance " وأعطتها معنى إنجاز العمل كما يجب أن ينجز[2].

– "الأداء يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما مركز المسؤولية الأهداف المسطرة، حيث أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف المسطرة، أما الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك"[3].

ويشير مفهوم الأداء إلى الحكم على النتيجة وكيفية تحقيقها، مع مراعاة أهداف وشروط الإنجاز، وعلى الإدارة أن

---

[1] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2011، ص: 63.

[2] إسماعيل سبتي، «تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf–دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2016/2014»، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 33، 2017، ص: 421.

[3] N.W.BELGHANAMI, T.BAALA, «la performance des entreprises conventionnelles et celle islamique et ses aspects», Journal of management and economic sciences prospects, Vol 2, No1, 2018, p : 307.

تضع نظام لقياس ومراقبة الأداء بهدف اتخاذ قرارات لتحسينه[1].

- يقصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها[2].

نقوم بعرض وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تعددت خلفياتهم الفكرية والعلمية في تعريف الأداء كما يلي:[3]

- عرف الباحثان (**Robins & Wlersema**) الأداء على أنه: "يعبر عن إمكانية المنظمة في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد".

- عرف الباحثان (**Wheelen & Hunger**) الأداء أيضا على أنه: "النتائج النهائية لأنشطة وفعاليات المنظمة".

- وعرف كذلك على أنه: "النتائج التي ترغب المنظمة فيها والسعي إلى تحقيقها".

- عرف (**الحسيني**) الأداء بأنه: "النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المنظمة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المنظمة وفقا لمتطلبات نشاطاتها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد".

- ومن وجهة نظر أخرى يعرف الأداء على أنه: "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات بالإضافة إلى أن الأداء يعطي الفرصة لإجراء التقييم والمقارنة نسبة إلى الغايات والمعايير والنتائج السابقة والمقارنة أيضا مع المنظمات الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية".

- "الأداء هو تعبير عن كيفية توظيف الشركة لموردها المتاحة على وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأمد بغية الاستمرار في مجال الأعمال".

ويورد علماء الإدارة والاقتصاديون التعاريف التالية للأداء نلخصها كما يلي:[4]

- الأداء هو العمل الذي يؤديه الفرد من خلال وعيه واستيعابه لمهامه واختصاصاته وإحاطته بالتوقعات التي تحدث مستقبلا أثناء عمله، وحسن إصغائه لتوجيهات المشرف عليه وتنفيذه للتعليمات والأساليب المطلوبة.

---

[1] D.BRIGITTE, **Contrôle de gestion**, Dunod, 5 édition, Paris, 2008, p : 129.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004/2003، ص: 03.

[3] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص: 64-65.

[4] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2015، ص: 29-30.

– الأداء هو العمل الذي تكلف به المنظمة عاملا معينا، وعادة ما يحدد بكمية وينجز بمستوى جودة أي نوعية محددة وفق مقاييس تنسبها المنظمة ويؤدي بأسلوب أو بطريقة ومنهجية تضعها المنظمة كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوكية العاملين.

– الأداء هو النشاطات المنظورة والضمنية أي الحقيقية المحسوسة وغير المحسوسة التي يتركز عليها نشاط وعمل العامل والذي يتحدد بعوامل ثلاثة: كمية العمل، نوعيته ونمطه.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء على أنه تحقيق أهداف المؤسسة بغض النظر عن طبيعة واختلاف هذه الأهداف سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع إجراء تقييم ومقارنة النتائج الحالية مع النتائج السابقة، وبإتباع نظام لقياس ومراقبة الأداء والتعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية.

الفرع الثاني: خصائص الأداء

للأداء مجموعة من الخصائص يمكن إدراجها في النقاط التالية:[1]

– يتميز الأداء بالوضوح والفهم المتبادل بين العاملين للأهداف والقدرة على تحقيق النتائج المرجوة.

– يتميز الأداء بوحدة الأهداف وترابطها ببعضها البعض والتصاقها بمهام المشتغل.

– ديناميكية أهداف الأداء ومرونتها مع المتغيرات والمستجدات.

– شمولية الأهداف لجميع أنشطة المؤسسة.

– ارتباط الأهداف بالموارد المتاحة لدى المؤسسة.

– تحوط الأهداف للتوقعات والمخاطر المستقبلية.

– مشاركة العاملين لدى المؤسسة في وضع الأهداف.

الفرع الثالث: محددات الأداء

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية، مما جعل الاتفاق عليها وتصنيفها أمرا صعبا

[1] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

للغاية، فاتجه أغلب الباحثون نحو تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة إلى مجموعات متجانسة، فتم تقسيمها إلى عوامل داخلية (عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة) وأخرى خارجية (عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة) وفق مصدر العوامل[1]، نذكرها كما يلي:

أولا/العوامل الداخلية (العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة):

تنتج هذه العوامل عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة الاقتصادية فهي تخضع لتحكم مسيريها إلى حد ما، وبصفة عامة تشمل مختلف المتغيرات أو القوى المؤهلة للتأثير على الأداء سواء سلبا أو إيجابا، والتي يكون للمسير دورا هاما في إحداث التغييرات التي تسمح بتعظيم آثارها الإيجابية والتقليص من آثارها السلبية، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين كما يلي:[2]

1- العوامل التقنية: وتضم مختلف العوامل التي تتعلق بالجانب التقني في المؤسسة الاقتصادية، ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- نوع التكنولوجيا المستخدمة سواء في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات؛
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال؛
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، نوعية التجهيزات والآلات؛
- جودة المنتوج من حيث الشكل والتغليف ومدى التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها؛
- التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة؛
- نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى مستويات الأسعار والموقع الجغرافي للمؤسسة.

2- العوامل البشرية: وتضم مختلف العوامل التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية، ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس، ومن حيث المستوى التعليمي للأفراد؛
- التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولجيا المستخدمة؛
- أنظمة الأجور والمكافآت والحوافز؛

[1] عبد المليك مزهودة، «الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم»، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2001، ص: 90-91.
[2] المرجع نفسه، ص: 93-94.

- العلاقة السائدة بين العمال والمشرفين والمنفذين، بالإضافة إلى نوعية المعلومات.

ثانيا/ العوامل الخارجية (العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة):

تضم كل التغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المؤسسة وسيطرتها، وبالتالي تشمل كل ما هو خارج المؤسسة، ولهذه العوامل آثار قد تكون بمثابة فرص يسمح استغلالها بتحسين أداء المؤسسة أو قد تكون خطرا تؤثر سلبا على المؤسسة وأدائها، وبالتالي تفرض عليها التكيف معها والعمل على التخفيف من حدتها، ويبقى الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد نظرا لتداخلها فيما بينها وانتماء بعض العوامل إلى أكثر من مجموعة، وعليه يمكن تقسيم العوامل الخارجية المؤثرة على أداء المؤسسة إلى ما يلي:[1]

1- العوامل الاقتصادية: وتنقسم بدورها إلى عوامل اقتصادية عامة (Macro) كالنظام الاقتصادي للدولة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة...إلخ، والتي تتميز بتأثيرها غير المباشر على أداء المؤسسة وامتدادها على أجل طويل، أما العوامل القطاعية (Méso)كوفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق، الأيدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور...إلخ، وتتميز هذه العوامل بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة وفي الأمد القصير نسبيا.

2- العوامل الاجتماعية والثقافية: حصر المفكر (Koontz et O'Donnel) العوامل الاجتماعية في المواقف والرغبات ومستوى الذكاء والتربية وقناعات وعادات أفراد المجتمع، بينما العوامل الثقافية حصرها (G.Bressy) في نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة.

3- العوامل السياسية والقانونية: وتتمثل في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية، المنظومة القانونية، أحكام وقرارات المحاكم...الخ.

4- العوامل التكنولوجية: تساهم نوعية التكنولوجية المستخدمة في المؤسسة إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات وبالتالي التأثير على مستويات الأداء، ولذلك يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية المستمرة والتنبؤ بها وتقييمها وتحديد آثارها حتى يتسنى لها تحسين أنشطتها، ونذكر من بين أهم العوامل التكنولوجية البحث العلمي، الإبداعات التكنولوجية، وبراءات

[1] عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 91-93.

الاختراعات...إلخ.

المطلب الثاني: تصنيفات الأداء

تعددت تصنيفات الأداء لكونه مفهوم متعدد الأبعاد، وهذا ما طرح ضرورة اختيار معايير لتحديد مختلف أنواعه، وعليه يمكن تصنيف أنواع الأداء ضمن أربعة معايير: معيار الشمولية، معيار مصدر الأداء، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة كما يلي:

الفرع الأول: تصنيف الأداء حسب معياري الشمولية والمصدر

أولا/ تصنيف الأداء حسب معيار الشمولية: يقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي كالآتي:

1- أداء كلي (شامل): وصفه (**David**) بأنه "نتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعة"، فالأداء يمثل دالة تشمل كافة أنشطة المؤسسة، وهو بمثابة المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من كل جوانبها، ومن منظور نظرية النظم فإن الأداء الكلي يتجسد في الانجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والموارد والعمليات في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، ففي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفية بلوغ المؤسسة لأهدافها الشاملة كالاستمرارية، النمو، التوازن...إلخ[1].

2- أداء جزئي: على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وتحقيق أهدافها الفرعية وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الكلية، بمعنى أن الأداء الكلي يمثل تفاعل وتكامل وتسلسل مجموع الأداءات الجزئية في المؤسسة الاقتصادية[2].

ثانيا/ تصنيف الأداء حسب معيار المصدر: يقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى أداء داخلي (ذاتي) وأداء خارجي كالآتي:

---

[1] عادل بومجان، **تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل–فرع جنرال كابل–بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص: 51.

[2] نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015/2014، ص: 144.

1- الأداء الداخلي (الذاتي): ويطلق عليه أيضا أداء الوحدة وينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد ويتكون من التوليفة التالية:[1]

1-1- الأداء البشري: ويتمثل في أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

1-2- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

1-3- الأداء المالي: ويكمن في فعالية وكفاءة استخدام الوسائل المالية المتاحة.

2- الأداء الخارجي: وهو الأداء الذي يرتبط أساسا بالمحيط الخارجي وما ينتج عنه من فرص يمكن للمؤسسة استغلالها، أو تهديدات والتي يجب على المؤسسة العمل على التقليل من حدتها وتفاديها من خلال اعتمادها على مجموعة من الأدوات والنماذج الإستراتيجية[2].

الشكل رقم (2-1): الأداء الداخلي والأداء الخارجي

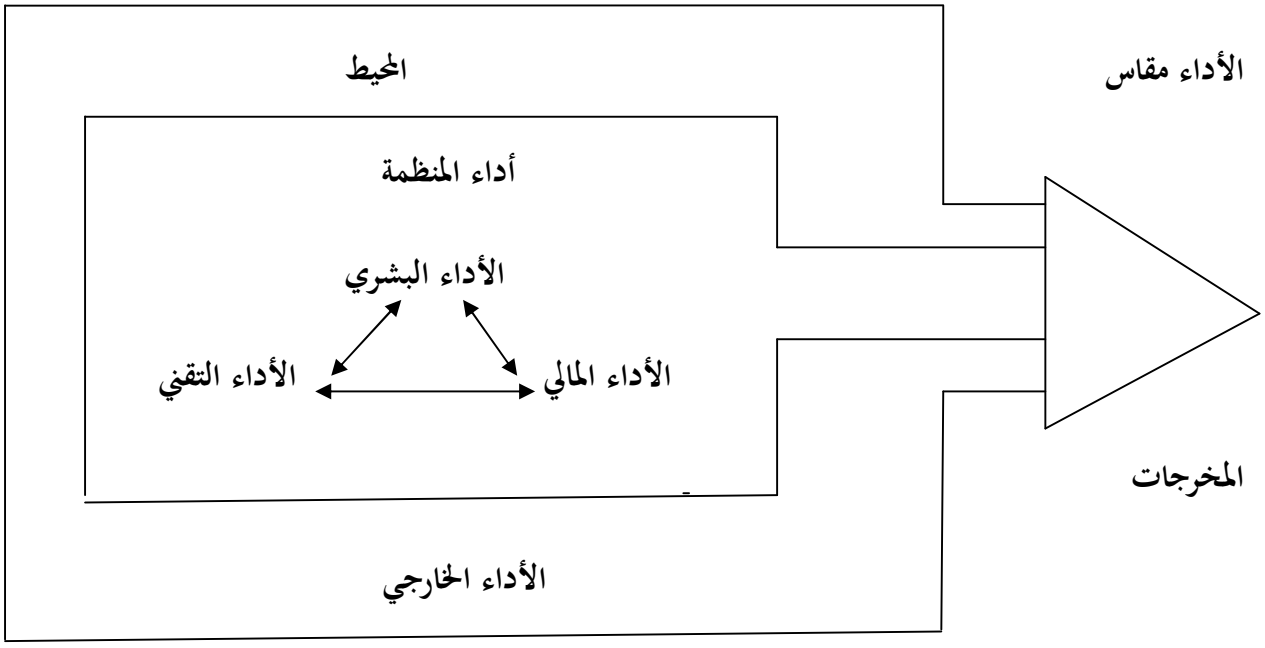

المصدر: نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015/2014، ص: 145.

[1] N.W. BELGHANAMI, T. BAALA, op.cit, p : 313.

[2] عادل بومجان، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن الأداء الداخلي للمؤسسة ينتج عن مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، مالية، ومادية، حيث يرتبط بالمحيط الداخلي للمؤسسة والذي يسمح بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف مما يتيح فرصة الحفاظ عليه وتطويره، على عكس الأداء الخارجي الذي ينتج عن التغيرات التي يولدها المحيط الخارجي وينعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، حيث يمكن أن يكون خطر ويشكل تهديد على المؤسسة بعد أن كان فرصة، وبالتالي فإن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة أسباب النتائج المحققة (المخرجات) ومدى تأثير كل من المحيط الداخلي والخارجي عليها ومنه معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

الفرع الثاني: تصنيف الأداء حسب المعيار الوظيفي

يقسم الأداء وفق هذا المعيار حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة والتي يمكن حصرها في الوظائف التالية:[1]

1- أداء الوظيفة المالية: ويتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

2- أداء وظيفة الإنتاج: ويتحقق هذا الأداء عندما تكون المؤسسة قادرة على تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بمنافسيها، بالإضافة إلى إنتاج منتجات بجودة عالية وبأقل التكاليف، وتخفيض نسبة تعطيل الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات.

3- أداء وظيفة الموارد البشرية: ويتمثل في الأثر الصافي لجهود الفرد من قدرات ومهارات عالية في إنجاز عمله، وبالتالي يؤدي هذا الأداء إلى تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الموارد البشرية.

4- أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

5- أداء وظيفة البحث والتطوير: يتمثل أداء هذه الوظيفة بقدرتها على توفير الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد، وتحقيق وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين، بالإضافة إلى مواكبة التطورات الحديثة.

6- أداء وظيفة التسويق: ويتمثل هذا الأداء في قدرة وظيفة التسويق على التحديد الجيد لمتطلبات العملاء وتلبيتها وإرضائهم، بالإضافة إلى معرفة الحصص السوقية للمؤسسة ومحاولة تنميتها وتعظيمها.

[1] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص : 146.

7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: يتجسد أداء هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقاتها مع مختلف الأطراف الفاعلة معها ومحاولة إرضائهم كالمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة.

الفرع الثالث: تصنيف الأداء حسب معيار الطبيعة

يقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى ما يلي:[1]

1- الأداء الاقتصادي: حيث يتم قياس هذا الأداء باستخدام الربحية أو المردودية بأنواعها المختلفة، ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في ذلك، بالرغم من أن التشخيص الاقتصادي لابد أن يتماشى جنبا إلى جنب مع التشخيص المالي للوصول إلى نتائج هامة حول الأداء الاقتصادي.

2- الأداء الاجتماعي: يعتبر هذا الأداء الأساس لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في أي مؤسسة، ويتميز هذا النوع بصعوبة إيجاد المقاييس الكمية، وذلك لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي ترتبط بها وبين الجهات التي تتأثر بها.

3- الأداء التكنولوجي: تعد التكنولوجيا من أهم المصادر التي تشكل الأفضلية التنافسية والتميز في الأداء، ويرتبط هذا الأداء إلى حد كبير بمدى تطور التكنولوجيا وتحيينها مع المستجدات، فالأهداف التكنولوجية تكون ضمن الأهداف المسطرة في إستراتيجية المؤسسة.

4- الأداء الإداري: ويرتبط الأداء الإداري بالخطط والسياسات والإجراءات التي تحددها المؤسسة، من خلال اختيار أفضل البدائل التي تحقق الأهداف المحددة، ويمكن الاستعانة بالنماذج والأساليب العلمية لتطوير هذا الأداء، بالإضافة إلى الاستعانة بتشخيص الهوية والتشخيص الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.

إضافة إلى ما سبق نذكر الأداء السياسي:

5- الأداء السياسي: ويتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، وهناك العديد

[1] عادل بومجان، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

من الأمثلة في هذا المجال نذكر على سبيل المثال تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم لاستغلال امتيازاتهم فيما بعد لصالح المؤسسات[1].

المطلب الثالث: أبعاد الأداء

يعتمد وجود المؤسسة الاقتصادية على مجموعة من الأبعاد، نذكرها كالآتي:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي والبيئي

أولا/ البعد الاقتصادي

والذي بواسطته تتمكن المؤسسة من إشباع رغبات المساهمين والزبائن وتكتسب ثقتهم، وعادة ما يقاس هذا الأداء بواسطة القوائم المالية، كما يرتبط بعوامل البيئة الخارجية للمؤسسة المتولدة أساسا عن السوق، الإبداع التكنولوجي، تنظيم العلاقات مع المؤسسات العمومية أو المالية، كما أنه ذو علاقة قوية بالتحليل الاستراتيجي الذي يسمح بإجراء دراسة انتقادية للبيئة الخارجية للمؤسسة بهدف تحديد التهديدات المحتملة والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق.

ثانيا/ البعد البيئي

وهو الآخر يرتبط بعوامل خارجية والتي تشمل على عناصر تتعلق بالمجتمع والبيئة الطبيعية، حيث ترتكز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها[2].

الفرع الثاني: البعد التنظيمي

يتمثل الأداء التنظيمي في الطرق والكيفيات التي تعتمد عليها المؤسسة في المجال التنظيمي بغرض تحقيق أهدافها، حيث يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة

[1] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

[2] بدرة سلفاوي ومحمد بركة، «محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسات البترولية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2015»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، ص: 60.

الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذاك المتعلق بالفعالية التنظيمية.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي

يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعد مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، وتتمثل أهمية هذا الجانب، في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي فقط، وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية، لذا ينصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة، أي لكل ما له صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة (صراعات، أزمات،...)[1].

من خلال ما سبق، نستخلص أن الأداء مفهوم واسع وشمولي يعكس نجاح المؤسسة ومدى استمراريتها وقدرتها على التكيف مع متغيرات المحيط أو فشلها، حيث يعكس الطريقة التي تستخدم بها المؤسسات مواردها البشرية، المالية، والمادية، بغية تحقيق الأهداف المحددة، ويتأثر الأداء بمجموعة من العوامل التي جعل الاتفاق عليها أمرا صعبا للغاية، فتم تقسيمها إلى عوامل داخلية خاضعة لتحكم المؤسسة وأخرى خارجية غير خاضعة لسيطرتها، ونظرا لكون الأداء مفهوم متعدد الأبعاد تم تصنيفه وفق أربعة معايير: معيار الشمولية، معيار مصدر الأداء، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.

المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعد الأداء المالي بمثابة المجال المحدد لنجاح المؤسسات الاقتصادية، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة فقط بل يتعداها إلى الأهداف العامة والإستراتيجية[2]، ويعد الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويتيح لها الموارد المالية اللازمة لاستغلال الفرص الملائمة للاستثمار، كما

[1] الشيخ الداودي، «تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء»، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، 2009، ص: 219.

[2] إشتعال طه فضل المولى محمد، **تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في الفترة من (2009-2015)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص: 55.

يساعد على تلبية احتياجات ورغبات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1].

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي السبيل الوحيد للحفاظ على بقاء واستمرار المؤسسات، ويرتكز على قياس مدى انجاز الأهداف المالية المسطرة بفعالية وبأعلى كفاءة، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى المفاهيم المختلفة للأداء المالي وخصائصه وأهم عناصره.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يعرف بعض المفكرين الأداء المالي على أنه: "تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية (القوائم المالية)، مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"[2].

– يشير الأداء المالي إلى الدرجة التي تحقق أو التي ستحقق بها المؤسسة أهدافها المالية ويتم استخدامه لقياس القدرة المالية العامة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن كذلك استخدامه للمقارنة بين المؤسسات العاملة في نفس الصناعة أو في صناعات أو قطاعات مختلفة، كما تم اعتباره مقياسا لنتائج سياسات المؤسسة وعملياتها من الناحية النقدية، فهو مقياس لمدى استخدام المؤسسة للأصول وكذلك قياس قدرتها المالية[3].

– حدد بعض الخبراء الماليين والباحثين مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق على أنه: "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة"، وعرف أيضا على أنه: "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة"[4].

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[2] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص : 149-150.

[3] علي عبد الرزاق العبودي وآخرون، «أثر قياس كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية دراسة في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2019، ص: 139.

[4] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص: 67-68.

وعرفه الكاتبان (**الحسيني والدوري**) على أنه: "تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية"[1].

– هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة[2].

– الأداء المالي يمثل أحد العوامل التي تثبت فعالية وكفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها[3].

– "ويشار إلى الأداء المالي للمنظمة بأنه أحد العوامل التي ينظر لها المستثمرون المحتملون لتحديد أسهم الاستثمار وبالنسبة إلى المنظمة يعد الحفاظ على الأداء المالي وتحسينه أمرا ضروريا لتنافسية الأسهم وبقائها جذابة للمستثمرين"[4].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: يمثل انعكاس للمركز المالي للمؤسسة من خلال الاعتماد على القوائم المالية لفترة زمنية معينة، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، ويعبر عنه بواسطة مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز هذه الأهداف، كما يعد وسيلة جذب المستثمرين للاستثمار في المؤسسة.

الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي

يتميز الأداء المالي بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:[5]

– يعتبر الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو الشركات الناجحة، فهي وسيلة تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه نحو الشركات التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

– الأداء المالي أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تواجه المؤسسات، فمن خلال المؤشرات يمكن تحديد مواطن الضعف كالصعوبات النقدية ومشكل العسر المالي والتقدي ...إلخ فتعمل المؤسسة على معالجة هذا

---

[1] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة –دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008–2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص: 213.

[3] S.C.BIDHARI, *et al*, «Effect of corporate social responsibility information disclosure on financial performance and firm value in banking industry listed at Indonesia stock exchange», European Journal of Business and Management, Vol 5, No 18, 2013, p : 40.

[4] علي عبد الرزاق العبودي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

[5] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 45-46.

الخلل وتصحيح الانحرافات.

– الأداء المالي أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسات لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته.

– الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو التعرف على جانب معين من أداء المؤسسات.

– الأداء المالي يساعد على معرفة أداء أسهم الشركات في السوق المالي خلال يوم محدد أو فترة زمنية معينة.

– الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

– الأداء لمالي يعبر عن مستوى الأداء في المؤسسات من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية، وهو ما يساعد على تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

الفرع الثالث: عناصر الأداء المالي (الكفاءة –الفعالية)

يرتبط الأداء المالي الأمثل في المؤسسة الاقتصادية ارتباطا وثيقا ومحكما بالكفاءة والفعالية، وسوف نتطرق إليهما كما يلي:

1– الكفاءة (Efficiency):

تعددت تعاريف الكفاءة بتطور مفهومها، نذكر أهمها كما يلي:[1]

– "يقصد بالكفاءة الاستخدام الحكيم للموارد المتاحة وعلى النحو الذي يؤدي إلى خفض التكاليف".

– "مقياس لدرجة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام".

– عرف فيليب لورينو (**Philippe Lorino**) الكفاءة على أنها: "كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لن يكون كفؤا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن الكفء من

[1] عبد الحميد بوخاري وعلي بن ساحة، «التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص: 180

يساهم في تحقيق الهدفين معا".

- ويوضح كل من مايو وماث (**Malo.J.L et Math.J.E**): "أن الكفاءة تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات".

- وتعرف الكفاءة أيضا على أنها: "تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف، وبموجبها تكون المنظمة كفئة حينما تحصل على أعلى ما يمكن من الهدف الذي تسعى لتحقيقه أي تحقيق أعلى الأرباح وأفضل مستوى من الجودة"، وتصاغ معادلة الكفاءة بشكل رياضي كما يلي:[1]

الكفاءة = (قيمة المخرجات)/(قيمة المدخلات)

2- الفعالية (Effectiveness):

تعرف الفعالية على أنها:"القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة وذلك مهما كانت الإمكانيات المستخدمة"[2].

وتعرف أيضا على أنها تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة، وتقاس بمقارنة النتائج التي تم الحصول عليها مع ما ترغب في تحقيقه بموجب الخطة الموضوعة، وبالتالي فإن الفعالية تتحدث عن كمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستخدمة في تحقيقها[3].

تتجلى أهمية الفعالية في كونها تحاول الإجابة على السؤال التالي: هل المؤسسة تحقق أهدافها بطريقة مرضية سواء على المستوى الكمي أو النوعي؟ وينظر إلى قياس الفعالية التنظيمية من منطلقين داخلي وخارجي، فعلى المستوى الداخلي تقيم الفعالية ضمن البيئة الداخلية على أساس درجة تحقيق المؤسسة للأهداف المتعلقة بحجم المبيعات، الحصة السوقية والأرباح، أما على المستوى الخارجي فتقيم الفعالية ضمن البيئة الخارجية على أساس قوتها التنافسية المستندة على درجة قبول منتجاتها وخدماتها، ودرجة استيعابها للتطور والإبداع والابتكار التكنولوجي، ومدى تحسسها للتقلبات الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ ردود أفعال تجاهها[4].

---

[1] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[2] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

[3] مجيد الكرخي، مرجع وموضوع نفسهما.

[4] حمزة بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

تقاس الفعالية بالعلاقة بين النتائج المتحصل عليها (المحققة) والأهداف المراد تحقيقها (المحدد سابقا)[1].

إذن تحسب الفعالية بالعلاقة التالية:[2]

الفعالية = (الانجاز المحقق)/ (الانجاز المحدد)

العلاقة بين الكفاءة والفعالية:

الشكل رقم (2-2): العلاقة بين الكفاءة والفعالية

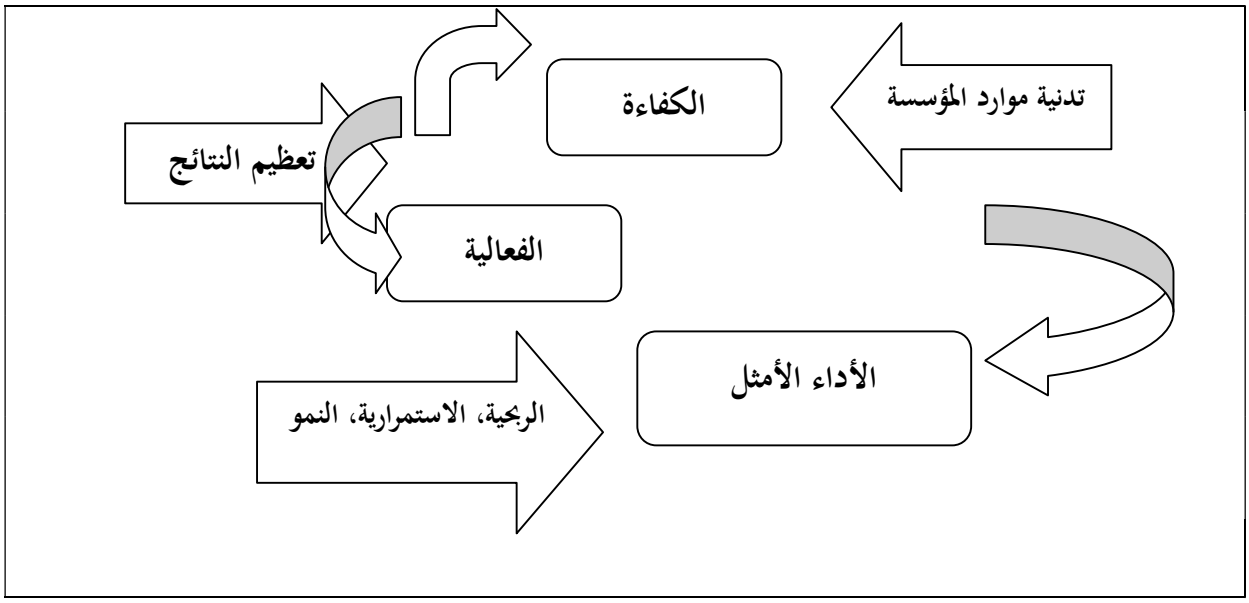

المصدر: نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015/2014، ص: 156.

من خلال الشكل أعلاه، يتبين لنا أن الكفاءة مرتبطة بتخفيض وتدنية الموارد المتاحة للمؤسسة أي الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، بينما المهم في الفعالية هو تعظيم النتائج (الربح، الإنتاج، المكانة في السوق...إلخ) وليس الجهود المبذولة أو المواد المستخدمة، وبالتالي يمكن القول أن الكفاءة والفعالية هما وجهان متلازمان لتحقيق الأداء الأمثل (تحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة) من أجل استمرارية المؤسسة ونموها.

[1] A.HAMHAMI, A.SMAHI, «management de la performance et mesure de laperformance globale des entreprises», les cahiers du mecas, Vol 8,No1,2012, p :25.

[2] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

مصفوفة الكفاءة والفعالية:

الشكل رقم (2-3): مصفوفة الكفاءة والفعالية

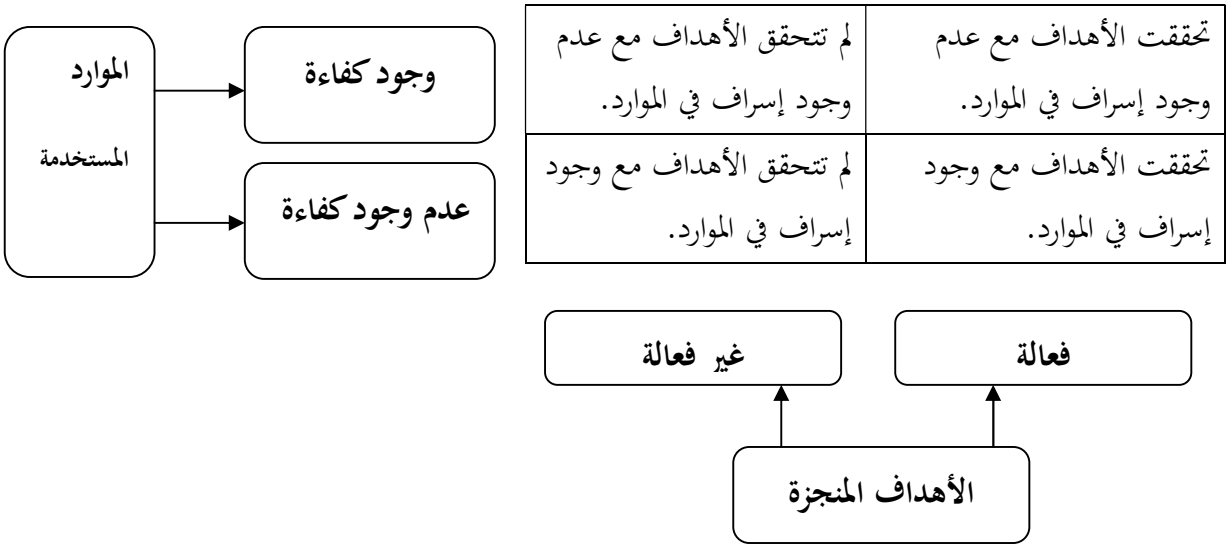

المصدر: سلوى تيشات، **آفاق الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل تطبيق المناجمنت العمومي الجديد بالنظر إلى بعض التجارب الأجنبية (نيوزلندا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس، 2015/2014، ص: 110.

من خلال الشكل يتضح لنا أنه:

– في حالة ما إذا كانت المؤسسة غير كفؤة في استخدام مواردها وغير فعالة في تحقيق أهدافها فالنتيجة تكون أهداف غير محققة أو تحقيق أهداف خاطئة مع وجود إسراف في الموارد وبالتالي يكون مصير المؤسسة الفشل المحقق.

– في حالة ما إذا كانت المؤسسة كفؤة في استخدام مواردها وغير فعالة في تحقيق الأهداف فالنتيجة تكون عدم تحقيق الأهداف المرسومة بالرغم من الاستخدام الكفؤ للموارد، وبالتالي يشكل هذا الوضع تهديد للمؤسسة وعدم قدرتها على الاستمرار.

– في حالة ما إذا كانت المؤسسة غير كفؤة في استخدام مواردها وفعالة في تحقيق أهدافها فهذا يعني تحقيق الأهداف المرسومة مع وجود هدر في الموارد وتحمل تكاليف عالية، وبالتالي هذا الوضع يسمح للمؤسسة بالبقاء في الأجل القصير وعدم القدرة على الاستمرار لفترة طويلة.

– أما في حالة ما إذا كانت المؤسسة كفؤة في استخدام مواردها وفعالة في تحقيق أهدافها فالنتيجة تكون تحقيق للأهداف المرسومة مع عدم وجود إسراف في الموارد وهو ما يسمح للمؤسسة بالاستمرار والنمو نظرا لتحقيق أهدافها بالطريقة الصحيحة، وبالتالي نستنتج أنه لنجاح المؤسسة لابد من تحقيق عنصري الكفاءة والفعالية في آن واحد.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، نظرا لما له من تأثير على نجاح المؤسسة واستمرارها، وعليه سوف يتم التطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي، أهميته، خطواته.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي تكاد تكون متشابهة فيما بينها، نذكر منها ما يلي:

– يعرف تقييم الأداء على أنه: "الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب"[1].

– وينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين وذلك كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الإدارية[2].

– كما نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها جزء من عملية الرقابة وقد عبر عن هذا الاتجاه د.علي السلمي على النحو التالي: "الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل المنظمة لكي تصل إلى هدف محدد. وأن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية لكي يتم اتخاذ قرارات جديدة لتصحيح مسارات

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2007، ص: 31.

[2] محمد الصغير قريشي، «عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص: 111.

الأنشطة في حالة انحرافها، أو لتأكيد مساراتها الفعلية إذا كانت تتجه فعلا نحو الانجازات المرغوبة أي أن العملية الرقابية الشاملة بما فيها تقييم الأداء تختص أساسا بوظيفتين:[1]

الأولى: محاولة دفع الأنشطة في الاتجاهات المحققة للأهداف ومنعها من الانحراف.

الثانية: تصحيح مسارات الأنشطة وهذا هو تقييم الأداء."

– ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه: "تقديم حكما ذو قيمة حول تسيير الموارد المالية في المؤسسة، أي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"[2].

ويعرف أيضا بأنه: "قياس الأداء الفعلي (ما أدى من عمل) ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صور حية لما حدث ولما يحدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء"[3].

كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا، وذلك أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف، فتقييم الأداء تعتبر عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو منشآت الأعمال نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها[4].

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر[5].

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

[2] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

[3] إشتعال طه فضل المولى محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 82-83.

[5] نصر الدين بن نذير وأيوب شملال، «لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء **SPE**»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25، ص:06.

من خلال ما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه قياس الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة ومقارنة النتائج المحققة بالأهداف المطلوب تحقيقها في نهاية فترة زمنية معينة، وذلك من أجل تحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية من جهة ومعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة من جهة أخرى، بواسطة استخدام مؤشرات مالية ومعايير معينة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

يمكن إبراز أهمية تقييم الأداء المالي في حاجة المؤسسة إلى قياس أدائها السابق والكشف عن الانحرافات وتحديد نقاط الضعف بغية تصحيحها لتحسين الأداء المستقبلي، وعليه يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:[1]

– يهدف الأداء المالي إلى تقييم أداء المؤسسة من عدة زوايا بطريقة تخدم كل مستخدمي البيانات من ذوي المصلحة في المؤسسة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها لترشيد القرارات المالية للمستخدمين؛

– تقييم الأداء المالي يعتبر أداة للتشخيص المالي والتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما يساعد على تحديد قيمتها في السوق المالي؛

– تقييم الأداء المالي يسمح بمتابعة ومراقبة النتائج المالية المحققة من النشاط للتعرف على أسباب نموها أو تراجعها؛

– تقييم الأداء المالي يمكّن من إجراء عمليات التحليل والمقارنة للنتائج المالية للسنوات السابقة أو مع المؤسسات المنافسة؛

– يساعد تقييم الأداء المالي في التعرف على ظروف البيئة الاقتصادية والمالية السائدة كحالات الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف معها؛

– يمكّن تقييم الأداء المالي من تقديم رؤية مستقبلية واضحة حول أداء المؤسسة من خلال التنبؤ بقيمة العوائد المتوقع تحقيقها مستقبلا، بالإضافة إلى التنبؤ بفرضية استمرار نشاطها؛

– يساعد تقييم الأداء المالي في التعرف على درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها في الأجل القصير أو الطويل؛

[1] خالد هادفي، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة اقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمّد خيضر-بسكرة، 2019/2018، ص: 162-163.

– تقييم الأداء المالي يعتبر أداة تحفيز للمسيرين والعمال في المؤسسة لمضاعفة المجهودات بهدف تحقيق نتائج أفضل.

ونضيف إلى ما سبق النقاط التالية:[1]

– تساعد عملية تقييم الأداء المالي في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق؛

– تظهر عملية تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ؛

– تقييم الأداء المالي يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية فضلا عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية؛

– تقييم الأداء المالي يساعد على اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فورا لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

الفرع الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي وسيلة ضرورية في المؤسسة الاقتصادية لتحسينه وتجنب الانحرافات المنبثقة منه مستقبلا، ولتحقيق ذلك لابد أن تكون عملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته[2]، من خلال إتباع خطوات معينة اتفق عليها الكثير من الباحثين نوجزها فيما يلي:

1– تحديد معايير الأداء (وجود أهداف محددة مسبقا): فلا يمكن القيام بعملية تقييم الأداء المالي إلاّ إذا وجدت أهداف محددة مسبقا (الأداء المعياري)، حيث يمكن أن تكون في شكل صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم...إلخ، وعلى أساسها يتم مقارنتها بالأداء الفعلي فهذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي[3].

2– قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات: تأتي هذه الخطوة مباشرة بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، وتتمثل في الحصول على مختلف المعلومات المالية من خلال القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة

[1] أحمد حابي والبشير زبيدي، «دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي»، مجلة المناجير، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص: 76.
[2] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص: 165.
[3] محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

الاقتصادية، وبعدها يتم قياس الأداء المالي الفعلي بواسطتها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت[1].

3- تقييم الأداء وتحليل الانحرافات: تمثل عملية تقييم الأداء إحدى الحلقات الأساسية في سلسلة متكاملة ومترابطة من عملية التسيير والرقابة، فيتم تحليل دقيق لمخرجات القياس بهدف البحث عن مسببات الانحرافات وإيجاد الحلول المناسبة لها ومدى تحقيق المؤسسة للأهداف التي رسمتها، كما أن وجود الانحراف لا يعني بالضرورة أن الأداء الفعلي ليس في حالة جيدة، إلا إذا زاد عن حدود الضبط، لذلك يتم تحليل الانحرافات للتعرف على الأسباب والآثار الناجمة من وجودها داخل المؤسسة، وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى هذه الانحرافات ونذكر منها ما يلي: وجود عيب في الخطة أو المعيار كعدم الواقعية، قصور في الأداء الفعلي، عيوب التنظيم، التعقيد في إجراءات العمل واللوائح، القصور في التوجيهات أو عدم الفهم السليم للأوامر الصادرة من قبل الإدارة (عدم وجود اتصال مزدوج بين الإدارة والعمال)[2].

4- تصحيح الانحرافات: وتعتبر الخطوة الأخيرة من خطوات تقييم الأداء المالي، وبناءا على ما سبق يتم اتخاذ إجراءات محددة لتصحيح هذه الانحرافات، وقد تكون هذه الإجراءات فورية أو على المدى الطويل من أجل إعادة العمليات المختلفة إلى وضعها الصحيح، وفي كل الحالات لابد من مراعاة أثر هذه القرارات التصحيحية على التنظيم وعلى العمال ومدى انسجامها مع الإستراتيجية المتبعة في المؤسسة[3].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي، أهميته وأهدافه

بعدما تم تعريف الأداء المالي والتعرف على خصائصه والعناصر المكونة له، سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى العوامل المؤثرة على الأداء المالي وكذا مجالاته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية والتي تنعكس سلبا أو إيجابا على النتائج المحققة في المؤسسة الاقتصادية، ونذكرها كما يلي:

[1] نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص : 165-166.
[2] محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.
[3] المرجع نفسه، ص: 66.

أولا: العوامل الداخلية:

تتمثل أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي فيما يلي:[1]

أ- الهيكل التنظيمي: ويشمل الوظائف الإدارية في المؤسسة الاقتصادية وعدد المستويات الإدارية بالإضافة إلى المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي للمؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات وتخصيص الموارد اللازمة لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد المهام للموظفين والمساعدة على اتخاذ القرارات بفاعلية.

ب- المناخ التنظيمي: ويقصد به وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار في المؤسسة والأسلوب المتبع من الإدارة لتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ومدى إدراك الموظفين لمهامهم وعلاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي، حيث كلما كان المناخ التنظيمي مستقر كلما ساهم في ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وبكفاءة سواء من الناحية الإدارية أو المالية، بالإضافة إلى تقديم معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة شاملة عن أداء المؤسسة ومدى تطبيقها لمعايير الأداء في نشاطها المالي.

ج- التكنولوجيا: وتتمثل في الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المرسومة، وتتعدد أنواع التكنولوجيا المستخدمة كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، تكنولوجيا الإنتاج المستمر، تكنولوجيا الدفعات الكبيرة، لذا يجب على المؤسسات أن تحدد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة عملها والمنسجمة مع أهدافها المرسومة، والتكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، حيث تساهم التكنولوجيا على تغطية جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر، بالإضافة إلى التنويع وزيادة الأرباح والحصة السوقية.

د- الحجم: ويقصد به تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم باستخدام إحدى المقاييس المخصصة لذلك، وقد يؤثر الحجم على الأداء المالي بشكل سلبي لأنه يشكل عائقا أمامه، حيث أن زيادة حجم المؤسسة يؤدي إلى تعقيد عملية الإدارة وبالتالي يصبح أداؤها أقل فعالية، كما يؤثر الحجم على الأداء المالي بشكل إيجابي، فكلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها وأن سعر المعلومة للوحدة

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 48-51.

الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة الحجم، وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين الحجم والأداء.

ثانيا: العوامل الخارجية

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الخارجية التي تكون خارج الإطار الداخلي للمؤسسة، وهي بمثابة سلاح ذو حدين حيث يمكن أن تؤثر على الأداء المالي سلبا أو إيجابا، ونذكر منها ما يلي:[1]

أ- السوق: هناك العديد من الأشكال التي تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يتوقف ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم به المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الرئيسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من خلال قانون العرض والطلب، فكلما تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب أثر ذلك بشكل إيجابي على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية سوف نلاحظ تراجع الأداء المالي.

ب- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة للأداء المالي، فعندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة التي تعتبر من جهة محفز لها فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق تعزيز أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، ومن جهة أخرى إذا كانت المؤسسة غير قادرة على مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

ج- الأوضاع الاقتصادية: يتأثر الأداء المالي بالأوضاع الاقتصادية العامة سواء بطريقة سلبية أو إيجابية كالأزمات الاقتصادية مثلا، فنجد أن التضخم يؤثر بالسلب على الأداء المالي، في حين أن ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة للإنتاج يؤثر بايجابية على الأداء المالي.

الفرع الثاني: مجالات الأداء المالي

يختلف الباحثون والكتاب في توجهاتهم نحو تحديد مجالات الأداء وطرق قياسها، نذكر منها ما يلي:[2]

[1] إشتعال طه فضل المولى محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 56-57.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، «أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص: 462

– **الربحية:** هناك العديد من المؤشرات لقياس هذا المجال تتمثل في نسب الربحية حيث تقيس فاعلية الإدارة في توليد الأرباح، وأيضا تستخدم للحكم على كفاءة المؤسسة في استخدامها لمواردها، ونذكر من أهم هذه النسب هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي، هامش الربح الصافي، العائد على الاستثمار، والعائد على حق الملكية.

– **المركز السوقي:** ويتمثل بالحصة السوقية التي تشير إلى نسبة حجم الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة.

– **الإنتاجية:** ونقصد بها العلاقة بين مخرجات المؤسسة من سلع وخدمات وبين مدخلاتها، وتعتبر الإنتاجية مقياسا لمدى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما تشمله من موارد وطاقات مادية وبشرية والتي تكون متاحة للمؤسسة بما يكفل لها تحقيق أهدافها.

– **قيادة المنتجات:** حيث تقوم الإدارات الرئيسية في المؤسسات بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها.

– **تنمية الأفراد واتجاهات العاملين:** ويمثل أحد أهم مجالات الأداء بالمؤسسات ويتم قياسه عن طريق تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة، كما يتم قياس اتجاهات العاملين نحو المؤسسة بطريقة مباشرة بواسطة استقصاءات الأفراد وبطريقة غير مباشرة عن طريق بيانات الغياب ودوران العمل.

– **المسؤولية العامة:** تضع المؤسسة في هذا المجال مقاييس تلائم طبيعتها وبيئتها المحيطة بهدف معرفة مدى نجاحها في تحمل مسؤولياتها اتجاه العاملين والموردين والمجتمع.

– **الموازنة بين أهداف المدى القصير والمدى الطويل:** تقوم المؤسسة بإجراء دراسة متعمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف الحالية لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي

للأداء المالي أهداف عديدة، حيث تسعى المؤسسات إلى تحقيقها من خلال عملية تقييم أدائها المالي ونذكر منها ما يلي:[1]

– متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لأهدافها المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة لها، من خلال الاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء المالي.

– قياس مدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها لأجل تحقيق أهدافها المحددة، ومن خلال توفير المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج المؤسسة.

– الكشف عن مواطن الخلل والضعف في النشاط المالي للمؤسسة، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تدارك الأخطاء مستقبلا.

– تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن الأداء المالي للمؤسسة للأطراف التي لها علاقة بها، حيث تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين الأداء ورفع كفاءته.

– توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء المالي في المؤسسات إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها، كما يمكن تقييم الأداء من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المؤسسة لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

كما يحقق الأداء المالي للمستثمرين الأهداف التالية:[2]

– يمكن الأداء المالي المستثمر من متابعة ومعرفة طبيعة نشاط المؤسسة، ويساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، بالإضافة إلى تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

– يمكن المستثمر من إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية ويساعده على فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

[1] إبراهيم عبد موسى السعبري وزيد عائد مردان، «القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص: 236-237.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

من خلال ما سبق نستخلص، أن الأداء المالي يمثل بالنسبة للمؤسسة مفهوما جوهريا ومهما ويعتبر المرآة العاكسة لأنشطتها وانجازاتها ومدى تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية، ويتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على النتائج المحققة، كما تظهر أهميته بشكل عام في كونه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات بطرق تخدم مستخدمي البيانات والأطراف التي لها مصالح مالية في المؤسسة، وذلك من خلال الاستناد على مجموعة من المؤشرات والمعايير للكشف عن الانحرافات وتحديد نقاط الضعف بغية اتخاذ إجراءات محددة لتصحيحها، وقد تكون هذه الإجراءات فورية أو على المدى الطويل من أجل إعادة العمليات المختلفة إلى وضعها الصحيح ولتحسين الأداء مستقبلا.

المبحث الثالث: المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تتنوع المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية فمنها مؤشرات تقليدية مالية بحتة ومنها ما هو حديث كبطاقة الأداء المتوازن التي تسمح بتقييم الأداء بمؤشرات مالية وغير مالية في نفس الوقت، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة أنواع أساسية من الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: بطاقة الأداء المتوازن

بطاقة الأداء المتوازن تعتبر من أهم الأدوات الحديثة المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات من الناحية المالية وغير المالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى لمحة تاريخية عن البطاقة وتعريفها، بالإضافة إلى عرض منظوراتها الأربعة ومكوناتها وفوائدها.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن بطاقة الأداء المتوازن

في بداية التسعينات اهتم عدد من الباحثين بدراسة وتحليل وتقييم الأداء الاستراتيجي للمؤسسات، وهو ما أدى إلى ظهور وانتشار الفكرة الأولية لمفهوم بطاقة الأداء المتوازن بواسطة (**Robert Kaplan**) و(**David Norton**) في مقال نشراه في مجلة (**Harvard Business Review**) سنة **1992** من أجل مواجهة القصور في أنظمة الرقابة المالية التقليدية[1]، وذلك بعد دراسة قام بها الباحثان لمدة عام كامل على اثنتي عشر مؤسسة بتقييم أدائها في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، فلاحظا أن المسيرين لا يفضلون أسلوبا معينا في التقييم، بل يبحثون

[1] نعمة عباس الخفاجي واحسان محمد ياغي، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية منظور متعدد الأبعاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان –الأردن، 2015، ص: 42.

عن تقديم يوازن بين التقييم المالي والتقييم العملي، وهو ما سمح بإيجاد مؤشر أداء شامل يعطي للمسيرين نظرة كاملة وسريعة حول نشاط المؤسسة[1].

- بطاقة الأداء المتوازن (**Balanced Score Card**) تعتبر من أهم الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة التي ساهمت في ضبط أداء المؤسسات[2]، وتجسدت في شكل نموذج رباعي الأبعاد يهدف إلى تقييم مدى توجه الأداء نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وذلك من خلال طرح أربعة تساؤلات رئيسية كما يلي:[3]

- للنجاح ماليا، كيف ينبغي أن نظهر أمام المستثمرين وحملة الأسهم؟

- لتحقيق الرؤية، كيف يجب أن تظهر المؤسسة أمام زبائنها؟

- لتحقيق رضا المستثمرين والزبائن، ما هي العمليات الداخلية التي يجب أن تتميز بها المؤسسة؟

- للتعلم والنمو، ما هي سبل المحافظة على قدرات المؤسسة للتغيير والتحسين؟

ولقد وضح (**Kaplan & Norton**) بأن هذه البطاقة تهتم بتحقيق التوازن في عمليات تقييم الأداء بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل، وبين الأبعاد المالية وغير المالية، وبين قيادة أو إتباع الظواهر والتغيرات، وبين جوانب الأداء الخارجية والداخلية[4].

وفي هذا السياق يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن كما يلي:

- "أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء والذي يهتم بترجمة إستراتيجية المنشأة إلى أهدافا محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر. كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنشأة"[5].

---

[1] نعيمة يحياوي وخديجة لدرع، «بطاقة الأداء المتوازن BSC أداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات (دراسة ميدانية)»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص: 124.

[2] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

[3] نصر الدين النمري، «التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن ودوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة»، معارف (مجلة علمية محكمة)، المجلد 10، العدد 19، 2015، ص: 81.

[4] نعمة عباس الخفاجي واحسان محمد ياغي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[5] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **بطاقة الأداء المتوازن (المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص: 57.

– كما يمكن تعريفها على أنها: "نظام إداري يهدف إلى مساعدة الملاك والمديرين على ترجمة رؤية واستراتيجيات شركاتهم إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة، وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع الشركات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية"[1].كما أن فكرة قياس الأداء المتوازن تركز على وصف المكونات الأساسية لنجاح المؤسسة وأعمالها، وذلك من خلال الاهتمام بالاعتبارات التالية:[2]

- **البعد الزمني**: حيث تهتم عمليات قياس الأداء بثلاثة أبعاد زمنية متمثلة في الأمس واليوم وغدا.
- **البعد المالي وغير المالي**: وذلك من خلال مراقبة النسب الرئيسية المالية وغير المالية بصورة متواصلة.
- **البعد الاستراتيجي**: تهتم عمليات قياس الأداء بربط التحكم التشغيلي قصير المدى برؤية وإستراتيجية المؤسسة طويلة المدى.
- **البعد البيئي**: تهتم عمليات قياس الأداء بكل من الأطراف الداخلية والخارجية عند القيام بتطبيق المقاييس.

– تعد بطاقة الأداء المتوازن نظاما إداريا وخطة إستراتيجية لتقييم أنشطة وأداء المؤسسة وفق رؤيتها وإستراتيجيتها، ويوازن هذا النظام ما بين الجوانب المالية ورضا العملاء، وفاعلية العمليات الداخلية، وجوانب التعلم والتطوير والإبداع في المؤسسة سواء كانت ربحية أو غير ربحية، خدمية أو صناعية[3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نظاما متكاملا وخطة إستراتيجية لتقييم أنشطة وأداء المؤسسة وفق رؤيتها وإستراتجيتها، وتزود المديرين بالمعلومات والأدوات اللازمة لقيادة مؤسساتهم نحو المستقبل، وتعتمد هذه البطاقة على أربعة جوانب بدلا من التركيز على الجانب المالي فقط، فهي توازن ما بين الجوانب المالية ورضا العملاء، وفاعلية العمليات الداخلية وجوانب التعلم والتطوير والإبداع في المؤسسة.

الفرع الثاني: منظورات بطاقة الأداء المتوازن ومكوناتها

أولا: منظورات بطاقة الأداء المتوازن

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية –بقياس الأداء المتوازن**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 277- 278.
[2] المرجع نفسه، ص: 278-279.
[3] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

تقوم بطاقة الأداء المتوازن على أربعة منظورات رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- المنظور المالي: يترجم هذا المنظور أهداف حملة الأسهم، كما يساهم في تحليل نتائج المنظورات الأخرى (منظور العملاء- منظور العمليات الداخلية- منظور التعلم والإبداع) من خلال تقييم مدى مساهمتها في تعزيز الأداء المالي[1]، وهناك ثلاثة جوانب للمقاييس المالية والمتمثلة فيما يلي:[2]

- قياس نمو الدخل Revenue Growth
- تحديد تكلفة الإدارة Cost of Management
- استخدامات الأصول Asset Utilities

2- منظور العملاء (الزبائن أو المستهلكون): يركز هذا الجانب على قطاعات السوق المستهدفة ويقيس نجاح المؤسسة في خدمة العملاء في هذه القطاعات، إذ ينعكس هذا المنظور على جميع الأنشطة والإجراءات الإدارية التي تلبي حاجات ورغبات العملاء وفقا للخطة المرسومة، حيث أن نجاح أي مؤسسة يعتمد على وضع متطلبات وحاجات العملاء ضمن أهم أولوياتها، لما يحمله هذا المنظور من أهمية كبرى تنعكس على نجاح المؤسسة وقدرتها على مواجهة منافسيها وبقائها[3].

وهناك مقاييس يمكن استخدامها في قياس أداء المؤسسة بالنسبة لعملائها نذكرها كما يلي:[4]

- حصة المؤسسة في السوق Market Share
- مدى الاحتفاظ بالعملاء Customer Retention
- جلب العملاء Customer Acquisition
- رضا العميل Customer Satisfaction

بالإضافة إلى المقاييس الكمية السابقة لابد من استخدام مقاييس غير كمية مثل حالات الشكاوى وخطابات النصح والإرشاد التي يتقدم بها العملاء، فهي تعتبر مصدر للمعلومات المفيدة التي تمكن المؤسسة من تقديم

[1] نصر الدين النمري، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[2] محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013/2012، ص: 72.

[3] نعمة عباس الخفاجي واحسان محمد ياغي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[4] محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع نفسه، ص: 73.

خدمات جديدة أو تحسين منتج من منتجاتها أو خدماتها الحالية.

3- منظور العمليات الداخلية: تمثل العمليات الداخلية قابلية المؤسسة على تحويل المدخلات إلى المخرجات المطلوبة بأقل التكاليف، وتعتمد على كل المدراء والمستخدمين في المؤسسة لتحقيق أهدافها، إذ أن المديرين بحاجة لمعرفة كيفية إدارة عمليات وأنشطة المؤسسة بصورة جيدة والمستخدمين يجب أن يتمتعوا بالمهارات المطلوبة في عملهم ومساعدة الإدارة على تحديد العمليات والأنشطة غير الفاعلة التي لا تقدم قيمة مضافة، وذلك من أجل القيام بتحسينات تلبي حاجات العملاء وكذا تقليل التكاليف[1].

وهناك مقاييس يمكن استخدامها في قياس أداء العمليات الداخلية:[2]

- إيجاد أو تحديد السوق Market
- تصميم المنتجات Design
- البناء الذي ييسر العملية الإنتاجية Build
- خدمات ما بعد البيع Services

4- منظور التعلم والنمو: يحدد هذا المنظور القدرات التي يجب أن تنمو فيها المؤسسة من أجل تحقيق عمليات داخلية عالية المستوى التي تخلق قيمة للعملاء والمساهمين، كما يؤكد جانب التعلم والنمو على ثلاث قدرات:[3]

- قدرات العامل ويتم قياسها من خلال رضا العامل، درجة الاحتفاظ بالعامل، إنتاجية العامل؛
- قدرات نظام المعلومات؛
- التحفيز والمكافآت.

وهناك مقاييس يمكن استخدامها في قياس أداء العاملين داخل المؤسسات:[4]

- قدرات العامل Employee Capability
- التحفيز وحث العاملين على الانضباط Motivation

[1] حمزة بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 111.
[2] محمود عبد الفتاح رضوان، مرجع سبق ذكره، ص : 72.
[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية –بقياس الأداء المتوازن**، مرجع سبق ذكره، ص: 282.
[4] محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع نفسه، ص: 74.

الجدول (2-1): الجوانب الأربعة للتوازن

النشاط	المجال
البعد المالي	• العائد على الاستثمار • التدفق النقدي • العائد على رأس المال العامل • النتائج المالية (ربع سنوي/ سنوي)
العمليات الداخلية	• عدد الأنشطة لكل وظيفة • الأنشطة المكررة عبر الوظائف • توازي العمليات (العملية الصحيحة في الإدارة الصحيحة) • معدلات الإنتاجية • التوقيت
التعلم والنمو	• تحقق المستوى الصحيح من الخبرة • دوران الموظفين • الرضا الوظيفي • فرص التدريب/ التعلم • اقتراحات الموظفين • معدل مؤشر تحسن الأداء • الروح المعنوية • استخدام أفضل الممارسات
العملاء	• التسليم إلى العملاء • جودة الأداء للعملاء • معدل رضا العملاء • نسبة العملاء من السوق • معدل الاحتفاظ بالعملاء • حصة السوق

المصدر: مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، دار المناهج للنسر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2015، ص: 130.

الشكل رقم (2–4): بطاقة الأداء المتوازن

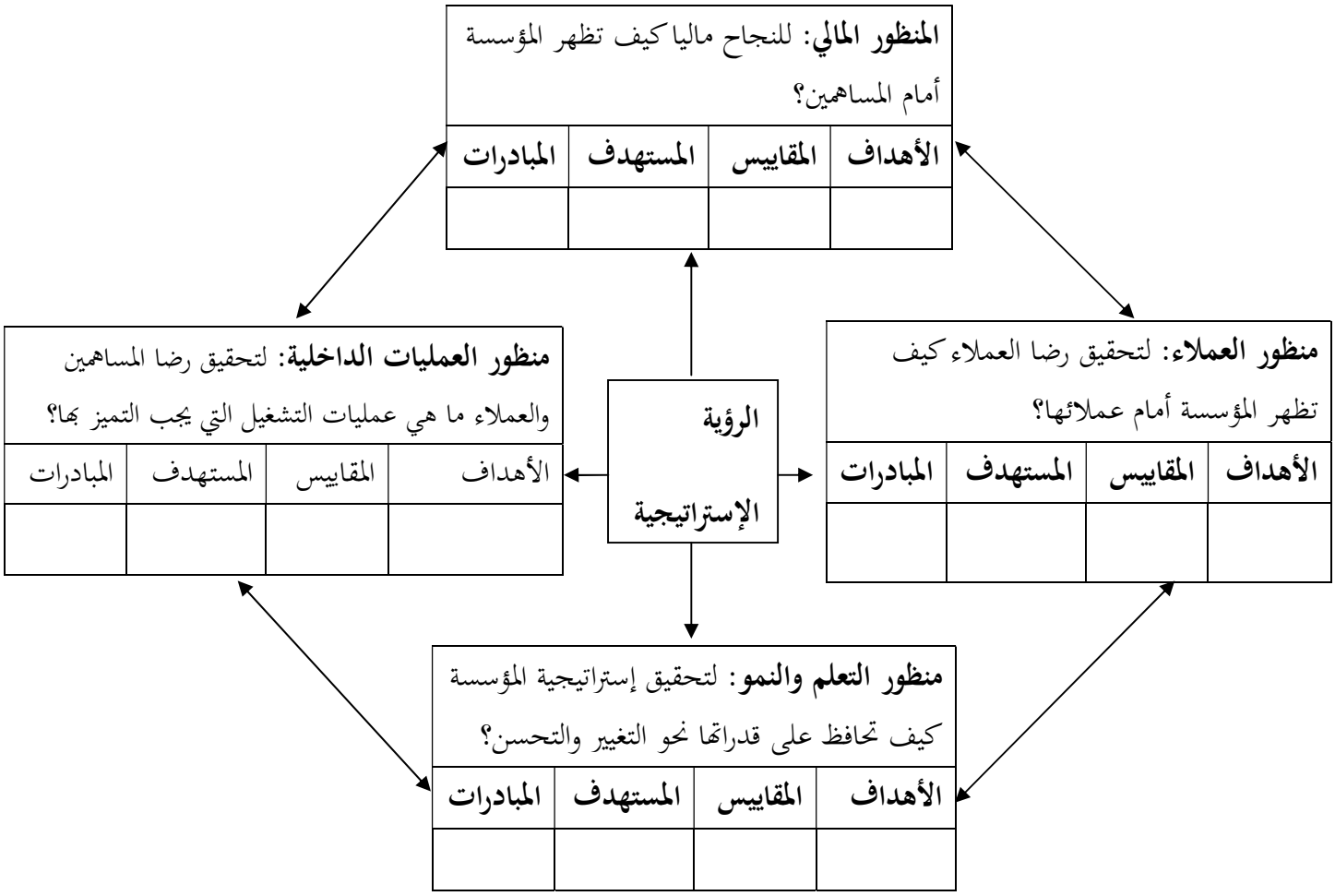

المصدر: الهادي براي، «بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي»، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 2، العدد 1، 2014، ص: 146.

ثانيا:أبعاد ومكونات بطاقة الأداء المتوازن

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربعة أبعاد رئيسية كما هو مبين أعلاه، وكل بعد يتكون من أربعة أقسام متكاملة فيما بينها ويختلف كل قسم عن الآخر، حتى تتمكن المؤسسة من تقييم وقيادة عملياتها المختلفة، وفيما يلي تفصيل لمكونات هذه البطاقة:

1– الأهداف (Objectives): وتتمثل في النتائج المنشود تحقيقها، والأهداف بشكل عام موزعة بالتساوي على منظورات البطاقة وتتمتع بنفس الأهمية الإستراتيجية، ولذلك يجب أن تكون محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومعقولة ومحددة بوقت زمني لإتمامها[1].

[1] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

2- المؤشرات (Indicators): وتكون متنوعة ومناسبة مع حالة ووضع الهدف المراد تحقيقه، ويتم عن طريق مقارنته بقيمة أو نسبة مالية محددة سلفا[1].

3- المعيار المستهدف (Target): وهو مقدار محدد يتم القياس بناءا عليه لتحديد مقدار الانحراف (سلبا أو إيجابا) عن الهدف المقرر تحقيقه[2].

4- المبادرات (Initiatives): وتمثل مشاريع تشغيلية لازمة التنفيذ لتحقيق الهدف مثل فتح فروع جديدة، توسيع مكاتب خدمة الزبائن...إلخ[3].

بالإضافة إلى ما تتضمنه بطاقة الأداء المتوازن من أقسام لابد أن تقوم على **العلاقات السببية**، فالكثير من العمليات الإستراتيجية تمثل علاقات **سبب ونتيجة**، ولذا يجب على المؤسسة عند تصميم بطاقة الأداء المتوازن أن تبحث عن سلسلة العلاقات التي تنشأ بين مختلف عملياتها، وفقا لمنظورات البطاقة الأربعة والتي توضح خطة عمل وبرنامج المؤسسة التي تتبناها في مرحلة حياتها، وأن تقوم بتصميم التساؤلات الذكية لتحقيق أهداف البرنامج، ومحاولة تقديم الإجابات المنطقية عن هذه التساؤلات[4].

الفرع الثالث: فوائد بطاقة الأداء المتوازن

إن استخدام بطاقة الأداء المتوازن يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد نذكرها كما يلي:[5]

- تعتبر بطاقة الأداء المتوازن بمثابة الحجر الأساس للنجاح الحالي والمستقبلي للمؤسسة على عكس المقاييس المالية التقليدية التي تفيد بما حدث في الماضي من دون الإشارة إلى كيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء مستقبلا.

- تعمل بطاقة الأداء المتوازن على ربط إستراتيجية المؤسسة البعيدة المدى مع نشاطاتها القريبة المدى.

- تسمح بطاقة الأداء المتوازن من تشخيص وتحديد مجالات جديدة بصورة عملية ينبغي أن تتميز بها المؤسسة لتحقيق أهدافها وأهداف المستهلك.

---

[1] حمزة بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

[2] نصر الدين النمري، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

[4] حمزة بن خليفة، مرجع وموضوع نفسهما.

[5] أحمد حابي والبشير زبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

– تساعد بطاقة الأداء المتوازن على زيادة تقدم الأداء والعمل على تحقيق الجودة وإعادة التصميم وخدمة الزبون.

– تسمح البطاقة بالتدخل الكبير لأصحاب الحصص أو الأسهم في صياغة السياسة وربط الإستراتيجية بالنشاطات والمسؤولية الواضحة للأهداف والموارد التي تعطي صورة متوازنة عن المؤسسة.

– تساعد بطاقة الأداء المتوازن على توضيح الرؤية وتحسين الأداء وتعمل على وضع تسلسل للأهداف وتوفير التغذية العكسية للإستراتيجية، بالإضافة إلى ربط المكافئات بمعايير الأداء.

– بطاقة الأداء المتوازن تبقي المعايير المالية كملخص مهم لأداء العاملين والإدارة وفي نفس الوقت تلقي الضوء على مجموعة مقاييس أكثر عمومية وتفاعلا وترابطا بين المستهلك والعمليات الداخلية والعاملين وأداء النظام لتحقيق نجاح مالي طويل الأمد.

المطلب الثاني: التوازن المالي

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يعتبر من بين الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها لأنه يمس استقرارها المالي، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم التوازن المالي، أنواعه وكذا مؤشراته.

الفرع الأول: مفهوم التوازن المالي

– التوازن المالي يتمثل في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة، واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق المؤسسة توازنا ماليا جيدا أي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ استحقاقها وتجنبا لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال[1].

ويعتبر التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء كونه هدف تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب للمؤسسة استقلالها المالي تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى[2].

[1] العالية غالمي، «التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي»، مجلة مفاهيم، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص: 170.

[2] زبيدة سمرود وجمال الدين سحنون، «دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018)»، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، 2020، ص: 350.

ويقوم التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق أو يساوي مجموع الاستثمارات مضافا لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال، بمعنى آخر أن الأموال الدائمة للمؤسسة (أموال خاصة + قروض متوسطة وطويلة الأجل) يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضافا لها رأس المال المعياري (احتياجات رأس المال العامل)[1].

الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي

تهدف الإدارة المالية إلى تحقيق التوازن المالي بين السيولة والربحية –المردودية– وتسعى جاهدة للحفاظ على التوازن باستمرار، فبصفة عامة تفضل المؤسسة الاقتصادية أن تتوفر لديها سيولة كبيرة للقيام بكل مصاريفها من جهة ومن جهة أخرى تعمل جاهدة على تحقيق مردودية عالية وذلك من خلال الاعتماد على استثمار أكبر قدر ممكن من أموالها، كما أن أي مؤسسة تتجنب قدر الإمكان تمويل استثماراتها عن طريق الديون القصيرة الأجل وذلك تجنبا لأخطار عدم القدرة على سداد الديون في مواعيدها، وبالتالي يمكن إبراز أهمية التوازن المالي فيما يلي:[2]

- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة وتقييم المخاطر المرتبطة بها.
- تقدير العائدات من فرص الاستثمار المتاحة.
- يساعد التوازن المالي على فرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية في كل المجالات.
- يساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد.

الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي

قبل حساب المؤشرات التي تدرس التوازن المالي لابد من إعداد الميزانية المالية والتي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية وبعض المعلومات الملحقة التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

ويمكن **تعريف الميزانية المالية** على أنها: عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة ومبدأ الاستحقاق[3]، ويمكن تلخيص عناصرها في الشكل الموالي:

[1] حمزة عقبي، مرجع سبق ذكره، ص: 113.
[2] العالية غالمي، مرجع سبق ذكره، ص : 171.
[3] محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

الشكل رقم (2–5): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة	**الأموال الدائمة**
الأصول المتداولة	
	القروض قصيرة الأجل

المصدر: محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة –دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008–2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص: 220.

وبعد إعداد الميزانية المالية يتم حساب مؤشرات التوازن المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة والمتمثلة في : رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1– رأس المال العامل (FRng): يمثل جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ومن أجل تحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وعليه يمكن القول بأن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة التي يكون تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة، ويمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن السنة[1].

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين "من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية" كما يلي:[2]

- **من أعلى الميزانية**

رأس المال العامل FRng = (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة)

رأس المال العامل FRng = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) – الأصول الثابتة

تركز هذه الطريقة على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

[1] سيف الدين قحايرية، **التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز –الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، تنمية ومالية، جامعة باجي مختار –عنابة، 2016/2015، ص: 180.

[2] مراد مسعود سعداوي وآخرون، «مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018»، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020، ص: 43.

الشكل رقم (2-6): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأصول المتداولة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل FRng	

المصدر: مراد مسعود سعداوي وآخرون، «مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018»، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020، ص: 43.

- **من أسفل الميزانية**

رأس المال العامل FRng = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل FRng = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) – الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

الشكل رقم (2-7):رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل
	رأس المال العامل FRng

المصدر: مراد مسعود سعداوي وآخرون، «مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018»، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020، ص:43.

والحالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل كالتالي:[1]

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (FRng >0) وهذا يدل على وجود فائض في السيولة على المدى القصير ويشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما تساعدها هذه الوضعية على مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (FRng <0) وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في الأجل القصير وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وهو ما يتطلب منها القيام بتعديلات وإجراءات تصحيحية من أجل تحقيق التوازن المالي.

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (FRng =0) وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وتعتبر شكل التوازن المالي الأدنى إلا أن هذه الحالة تعتبر صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR): يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز المحتمل، وهو ما يعرف بالاحتياج لرأس المال العامل[1].

- "يتمثل في إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية"[2].

ويحسب بالعلاقة التالية:[3]

احتياج رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل BFR = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

أنواع احتياج رأس المال العامل:

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال **BFRex**

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – ديون الاستغلال

[1] سيف الدين قحايرية، مرجع سبق ذكره، ص : 181.

[2] دلال حطاب ونور الدين زعيط، «تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013-2014)»، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص: 201.

[3] موسى بن البار وأمين بوساق، «نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص: 65.

- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFRhex**

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير[1].

والحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل كالتالي:[2]

الحالة الأولى: احتياج رأس المال العامل موجب (BFR>0) وتعني أن احتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة ومنه فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها.

الحالة الثانية: احتياج رأس المال العامل سالب (BFR<0) وتعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد للتمويل وإنما على المؤسسة أن تفكر في حسن استغلال الفائض ورفع المردودية.

الحالة الثالثة: احتياج رأس المال العامل معدوم (BFR=0) وهذا يعني أن موارد الدورة تغطي كل احتياجات الدورة وفي هذه الحالة يتحقق التوازن.

3- الخزينة الصافية (Tn): وهي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لدورة معينة، أو هي عبارة عن صافي القيم الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة، وتمثل أيضا الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، ومن جهة أخرى هي عبارة عن الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها[3].

وتحسب الخزينة الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإحدى العلاقتين:[4]

الخزينة Tn = رأس المال العامل FRng – احتياج رأس المال العامل BFR **أو**

الخزينة Tn = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

[1] زبيدة سمرود وجمال الدين سحنون، مرجع سبق ذكره، ص: 353.
[2] سيف الدين قحايرية، مرجع سبق ذكره، ص: 182.
[3] محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 222.
[4] موسى بن البار وأمين بوساق، مرجع سبق ذكره، ص : 65.

والحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة:[1]

الحالة الأولى: الخزينة موجبة (Tn > 0) أي رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل

وتعني هذه الحالة أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

الحالة الثانية: الخزينة سالبة (Tn < 0) أي رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل

وهذه الحالة تعني أن المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها المحددة، وهذا يطرح مشكل وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها الموجودة لدى الغير أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، أو اللجوء إلى حالات استثنائية كبيع بعض المواد الأولية.

الحالة الثالثة: الخزينة معدومة (Tn = 0) أي رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل

وتمثل هذه الحالة الخزينة المثلى، والوصول إليها يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية ونسب المردودية

تعتبر النسب المالية والمردوديات من الأدوات الرئيسية المستخدمة في تفسير وتقييم ما يأتي في القوائم المالية، ويتم بموجبها التعرف على الواقع الحقيقي لمختلف أنشطة المؤسسة والنتائج المتوصل إليها، وعليه سوف نقوم في هذا المطلب بعرض بعض النسب منها.

الفرع الأول: النسب المالية

– تعبر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، حيث يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، ويعبر عنها عادة بنسبة مئوية أو بعدد المرات، وتعد النسب

[1] زبيدة سمرود وجمال الدين سحنون، مرجع سبق ذكره، ص : 354.

المالية من أكثر أدوات التحليل شيوعا، وليس هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل، فبشكل عام يستطيع المحلل أن ينسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى[1].

ويتفق أغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وتتمثل هذه المجموعات الأربع فيما يلي:[2]

1- نسب السيولة، 2- نسب النشاط أو نسب الدوران، 3- نسب الربحية، 4- نسب الرفع المالي.

1- نسب السيولة:

تهدف هذه النسب إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتي تستحق الدفع خلال العام القادم، وإن تحليل سيولة المؤسسة بدقة يحتاج إلى إعداد موازنات نقدية تبين الفائض أو العجز النقدي بشكل دقيق، إلا أن نسب السيولة بصفة عامة تساعد بشكل كبير في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل[3].

وتتمثل أهم نسب السيولة فيما يلي:[4]

نسبة السيولة العادية (التداول) = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة = **(الأصول المتداولة – المخزون السلعي) ÷ الخصوم المتداولة**

نسبة السيولة الفورية = النقدية ÷ الخصوم المتداولة

2- نسب النشاط أو نسب الدوران:

تفيد هذه النسب في قياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة

---

[1] محمود الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية، بدون بلد، 1998، ص: 45.

[2] محمد مدحت غسان الخيري ودلال غسان الخيري، **التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)**، الصايل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2013، ص: 51.

[3] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل (التحليل المالي ودراسة صافي رأس المال العامل – أساسيات الاستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية)**، المكتبة الأكاديمية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص: 117.

[4] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص: 132-133.

في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستغلال الأمثل، وهي بمثابة مقياس مهم لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام المصادر المالية المتاحة[1].

وتتمثل أهم نسب النشاط فيما يلي:[2]

معدل دوران مجموع الأصول = (صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول الصافية) x 100

معدل دوران الأصول الثابتة = (صافي المبيعات ÷ صافي الأصول الثابتة) x 100

معدل دوران المخزون = (تكلفة البضاعة المباعة ÷ المخزون) x 100

معدل دوران المدينة = (صافي المبيعات ÷ الحسابات المدينة الصافية) x 100

مدة دوران العملاء = [(العملاء + أوراق القبض) ÷ المبيعات] x 90 يوم

مدة دوران الموردون = [(الأوراق المدفوعة + الموردون) ÷ المشتريات] x 90 يوم

3- نسب الربحية

يعتبر تحقيق أكبر معدل للربحية من بين الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات لتحقيقها، فربحية أي مؤسسة هي عبارة عن محصلة نهائية للعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط[3]، وتفيد هذه النسب في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في الأصول المختلفة، وتعد نسب الربحية مهمة بالنسبة للملاك والمستثمرين وكذا المقرضين خاصة للقروض طويلة الأجل[4].

وتتمثل أهم نسب الربحية فيما يلي:[5]

---

[1] نظيرة قلادي ومحمد الأمين وليد طالب، «دور المؤشرات المالية في تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –حالة مؤسسة مطاحن الحروش (2014-2018)»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص: 222.

[2] محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 370.

[4] أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، على الرابط: https://books-library.net/files/books-library.online-12221937Vg2Q2.pdf ، تاريخ الإطلاع 2020/12/06، على الساعة: 19:43، ص: 178

[5] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية IAS/IFRS**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 202-206.

نسبة هامش الربح الإجمالي = النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال الصافي

نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال الصافي

نسبة العائد على حقوق الملكية (معدل العائد على حقوق المساهمين) = النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية

معدل العائد على الاستثمار = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الاستثمار

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

4- نسب الرفع المالي (نسب المديونية)

وتفيد هذه النسب بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها[1].

وتتمثل أهم نسب الرفع المالي فيما يلي:[2]

نسبة الاقتراض (نسبة الرافعة المالية) = القروض ÷ الأموال (الموجودات أو الأصول)

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة ÷ الفائدة

نسبة القروض إلى حق الملكية = مجموع القروض ÷ حق الملكية

الفرع الثاني: نسب المردودية

تعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، فهي تحدد مدى قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة[3]. كما تعرف أيضا على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، أي تحقيق فائض من العلاقة بين التكلفة / العائد ويعبر عنها في صورة وحدات نقدية، ويمكن تحديد نسبة المردودية كما يلي:[4]

[1] موسى بن البار وأمين بوساق، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص: 194-197.

[3] دلال حطاب ونور الدين زعيط، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

[4] حمزة عقبي، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

المردودية = النتائج ÷ الموارد

ويمكن تقسيم أنواع المردودية إلى ثلاثة أقسام رئيسية كما يلي:

1- المردودية المالية:

يهتم هذا النوع بالنشاط الإجمالي للمؤسسة، حيث تدخل في مكونات المردودية المالية كافة العناصر والتدفقات المالية، فتأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:[1]

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

2- المردودية الاقتصادية:

تعرف المردودية الاقتصادية على أنها: قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة (أرباح) مقارنة برأس المال المستثمر[2]، وتمثل العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها وتحسب وفق العلاقة التالية:[3]

نسبة المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية

3- المردودية التجارية:

ويطلق عليها أيضا مردودية النشاط كونها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة في كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي مبلغ معين من المبيعات، وهذا ما يلزم التخلص من الأصول غير المستغلة لأنها تشكل عبئا على المؤسسة، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:[4]

نسبة المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية ÷ الأصول الثابتة

---

[1] محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

[2] حمزة عقبي، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

[3] دلال حطاب ونور الدين زعيط، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

[4] سيف الدين قحايرية، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

من خلال ما سبق نستخلص، أن بطاقة الأداء المتوازن تعد نموذج حديث تعتمد عليه إدارة المؤسسة الاقتصادية في تقييم مستوى الأداء لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، كما تعتبر القوائم المالية التي تعدها الإدارة المحاسبية في المؤسسة وسيلة مهمة في تقييم أدائها، سواء من خلال حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي وذلك انطلاقا من الميزانية المالية، أو من خلال حساب النسب المالية ونسب المردودية ومقارنتها بالنسب الخاصة بالمنافسين للوقوف على جوانب القوة والضعف المالي للمؤسسة.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص، أن الأداء المالي يمثل بالنسبة للمؤسسة مفهوما جوهريا ومهما ويعتبر المرآة العاكسة لأنشطتها وانجازاتها ومدى تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية، ويعتبر السبيل الوحيد للحفاظ على بقائها واستمراريتها، لذلك يعد تقييم هذا الأداء ضرورة حتمية على الإدارة المالية واعتباره أداة رقابية فعالة لإعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة.

فعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات ما هي إلا انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهي تلعب دورا مهما في إدارة المؤسسة، من خلال تزويد الجهات المعنية سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية بمعلومات مالية حول أدائها، وبالتالي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

فهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي سواء كانت مالية بحتة أو مؤشرات أخرى حديثة مالية وغير مالية في نفس الوقت،كبطاقة الأداء المتوازن التي تعد نموذج حديث تعتمد عليه إدارات المؤسسات في تقييم مستوى التقدم في أدائها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، أو الاعتماد على نسب التوازن المالي كونه هدف تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة فيتم حساب رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل والخزينة، أو بواسطة النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية التي تهدف إلى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي، وكذا نسب المردودية التي تعتبر معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية من خلال قياسها وتحليلها بمختلف أنواعا الاقتصادية والمالية والتجارية، حيث تعبر عن مدى قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة.

فيعمل المسير المالي على تطبيق المؤشرات وتشخيصها واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ومدى نجاح خططها المسطرة خصوصا سياستها المالية المتبعة، كما تمكن المؤشرات المالية للمؤسسة من مساعدة المستثمرين في التعرف بسهولة على أدائها في الماضي والحاضر وتساعدهم على الوصول إلى استنتاجات مستقبلية.

الفصل الثالث:

تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للإفصاح على القوائم المالية، والفصل الثاني إلى الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تعترف أغلب أدبيات هذه الدراسة بوجود علاقة بينهما، إلا أن بعض النتائج كانت متضاربة ومتباينة، وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

المبحث الثاني: تأثير الإفصاح المحاسبي عن حوكمة الشركات على الأداء المالي

المبحث الثالث: تأثير الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق على الأداء المالي

المبحث الأول: تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

يعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والمؤسسات الاقتصادية، حيث ذكر (Sheldon) أن مسؤولية أي مؤسسة هي مسؤولية اجتماعية بالدرجة الأولى وأن استمرارها في الحياة الاقتصادية يحتم عليها أن تلتزم بكافة مسؤولياتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهو ما أدى إلى ازدياد تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات بهدف تحقيق عدة أهداف كزيادة أرباح المؤسسة وتوسيع حصتها السوقية...إلخ، وبناء على ذلك جاءت فكرة التعرف على أثر تبني المؤسسات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي[1].

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

لم يعد الإفصاح المحاسبي مقتصرا على المعلومات والبيانات المالية بل تطور أكثر من ذلك ليشمل الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أساليبه وفوائده.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أنه: "العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل"[2].

وجاء في تعريف (بني عطا) على أنه: "إعلام الأطراف الاجتماعية المختلفة ذات الصلة بمنظمة الأعمال بنتائج أدائها الاجتماعي"[3].

ويمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية أيضا بأنه: "انتهاج سياسة الوضوح الكامل، وإظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاجتماعية لمختلف مستخدميها، بالاعتماد على مجموعة من

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، **الاتجاهات المعاصرة في العلوم المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2020، ص: 7-8.

[2] يحي عبد اللاوي وآخرون، «أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب الوادي»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 9، العدد 1، 2018، ص: 76.

[3] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2016، ص: 231.

الأساليب إما في صلب القوائم المالية أو ملحقاتها، لتوصيل المعلومات عن أثر نشاط المؤسسة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة"[1].

وعرف كذلك على أنه: "عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال"[2].

ويرى **الحيالي** أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمثل "الأسلوب الذي تستطيع الشركة من خلاله تقديم البيانات والمعلومات الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية، حماية البيئة، المساهمات العامة، وجودة منتجاتها، أي جميع البيانات ذات المضامين الاجتماعية للمستخدمين لكي يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويتم ذلك التقديم (العرض) من خلال القوائم المالية للشركة"[3].

كما يمكن النظر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أنه: "عملية تستطيع الشركة من خلالها التواصل مع المجتمع الخارجي من خلال بيان التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وتوضيح نتيجة أدائها الاجتماعي في قوائمها المالية أو في قوائم خاصة أعدت للأغراض الاجتماعية"[4].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطاتها الاجتماعية (المعلومات الخاصة بتنمية الموارد البشرية، حماية البيئة، المساهمات العامة، وجودة منتجاتها) لمختلف مستخدميها الداخليين والخارجيين، وذلك عن طريق القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها خلال فترات زمنية محددة لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

الفرع الثاني: أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

لقد حظيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة بتشجيع من المنظمات

---

[1] فطوم المُحَدي، «الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية –نموذج مقترح–»، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 13، 2015، ص: 305.

[2] إيمان نوارة وحمزة العرابي، «الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق –عرض حالة شركة Ooredoo–»، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، 2017، ص: 291.

[3] مُحَمَّد عامر راهي العذاري، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص: 61.

[4] المرجع نفسه.

والجمعيات والمحاسبين الذين يعترفون ويؤكدون بأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، لذلك أوصت بتشجيع تضمين القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات، وتوجد طريقتان للإفصاح عن البيانات المترتبة عن النشاط الاجتماعي للمؤسسة كما يلي:[1]

أولا/ طريقة الفصل أو الاستقلالية: بالنسبة لهذه الطريقة تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية فرعا متميزا له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، حيث تقوم هذه الطريقة على الفصل بين التقارير المالية التقليدية والتقارير المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي يتم الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية، ويمكن إبراز هذه الطرق كما يلي:

1- التقارير الوصفية: وتتميز هذه التقارير بالبساطة وسهولة الإعداد، حيث تتضمن سردا وصفيا للأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة الاقتصادية، ويعاب عليها أنها لا يمكن استخدامها لإجراء المقارنات بين المؤسسات المختلفة.

2- التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع: حيث يرى رواد هذه الطريقة ضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل دوري، وبشكل ينسجم مع القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها مما يساعد على توفير معلومات متكاملة لمختلف الأطراف التي تحتاجها وبصورة توضح مدى تحمل المؤسسة لمسؤولياتها تجاه المجتمع، حيث تتميز هذه التقارير بإمكانية تحديد إجمالي تكلفة الآثار المرتبطة ببنود المسؤولية الاجتماعية، وكذلك إمكانية إجراء مقارنات بين المؤسسات التي تعمل في نفس النشاط الاقتصادي ولنفس الفترة.

3- التقارير التي تفصح عن التكاليف المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية فقط: وتعتبر هذه التقارير الأكثر تحليلا من سابقتها للأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية، ومن مميزاتها أنها تعطي صورة كاملة عن الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية، وكذلك تسمح بتحديد صافي الفائض والعجز لهذه البنود نتيجة المقارنة بين مجموع تكاليف تلك الأنشطة والمنافع التي حققتها المؤسسة للمجتمع نتيجة أنشطتها.

ثانيا/ طريقة الدمج: وبالنسبة لهذه الطريقة تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتدادا لمجال المحاسبة المالية، حيث تقوم هذه الطريقة على تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديدا وذلك بإضافة الأداء الاجتماعي جنبا إلى

[1] جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، «مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2016، ص: 111-112.

جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية نفسها، وبالتالي الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية في تقرير واحد، بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر بهذه البنود جزءا من المعلومات المالية.

الفرع الثالث: فوائد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يعود الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على المؤسسة بعدة فوائد ومنافع اقتصادية نذكرها كما يلي:[1]

– يساهم في الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاءات أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها وذلك نتيجة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

– إن إفصاح المؤسسة عن سياستها تجاه وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية سوف يرفع من كفاءة المؤسسة وزيادة أرباحها خاصة إذا استخدمت المؤسسة مواردها بأكبر كفاءة ممكنة.

– إن وفاء المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عن نتائج الأداء الاجتماعي يجنبها تحمل العقوبات والغرامات نتيجة عدم الإفصاح عن معلومات الأنشطة الاجتماعية والامتثال للإجراءات القانونية للدولة.

– يعتبر قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة قاعدة هامة للتحليل الاجتماعي والبيئي، لأن التقرير عن البيانات المالية لا يستطيع الكشف على نحو شامل عن المخاطر والديون وعوائد المؤسسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

– تأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية بعين الاعتبار وبشكل تدريجي المخاطر البيئية والاجتماعية بحيث تعتبر مؤشرات مهمة لجهود المؤسسات في تحسين إدارتها وزيادة الشفافية.

– إن عملية إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية تساعد المؤسسات على جمع معلومات عن جهود الاستدامة والانجازات التي تمت والاعتراف بقيمة هذه المعلومات.

– تساعد تقارير المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على الابتكار.

[1] محمد نواف عابد واياد سليم زملط، «أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة ميدانية»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص: 18-19.

– إن تقارير المسؤولية الاجتماعية تساعد على الاتصال المتزايد مع الأطراف ذات العلاقة والمصلحة، لأنها تعتبر أكثر فاعلية من أي وسيلة أخرى لتشجيع الحوار وعرض قدرة المؤسسة على إدارة الرسوم البيئية والاجتماعية المحصلة في مواجهة المخاطر.

المطلب الثاني: الأنشطة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من وجود عدة صعوبات تواجه عملية تحديد الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك اتفاقا عاما بين الأدبيات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن من خلالها أن تمارس المؤسسات مسؤولياتها الاجتماعية، ومع أن هذا الإطار يحتوي على أربعة أنشطة اجتماعية فقط، إلا أنه مع استعراض ما يتضمن عليه كل نشاط من الأنشطة الفرعية يتضح احتوائه على نطاق واسع من المتغيرات الاجتماعية للمؤسسات، فنجد ذلك يتوافق مع الإطار الشامل الذي وضعته جمعية المحاسبين القومية الأمريكية[1]، ويمكن توضيح هذه الأنشطة على النحو التالي:

الفرع الأول: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية

يترتب على كل مؤسسة مسؤولية تجاه بيئتها، فتعتبر البيئة المحيط الفيزيائي الحيوي الذي يتكون من الموارد الطبيعية المحيطة بالإنسان حيث يوجد بينه وبينها علاقة متداخلة ومتكاملة تمثل النظام البيئي، ويمكن تعريف الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية على أنها مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى التقليص والحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة المؤسسات لأنشطتها حيال البيئة، وذلك من أجل المحافظة على سلامتها والعناية بمواردها، ويتوجب على المؤسسات الإفصاح عن مدى إسهامها في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للأنشطة البيئية وإيصالها للأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء من أجل اتخاذ قرارات إدارية تتعلق بتوجيه المسؤولية الاجتماعية لهذه الأنشطة وتلبية حاجات المجتمع[2]. ومن الأنشطة الخاصة بالمساهمة البيئية نذكر ما يلي:[3]

- الالتزام بنصوص القانون فيما يتعلق بمسببات تلوث الهواء والماء والتربة أو الضوضاء.

[1] بلال فايز عمر وآخرون، «أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، 2014، ص: 243.

[2] زينب حسان النابلسي وآخرون، «أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن»، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 3، 2018، ص: 156.

[3] سعود جايد مشكور العامري، **الاتجاهات المعاصرة في العلوم المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

- التخلص من المخلفات والنفايات بطريقة تقلل من التلوث.
- الاقتصاد في استخدام المواد الأولية ومصادر الطاقة والعمل على إيجاد مصادر جديدة بديلة.

الفرع الثاني: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية

وتمثل مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، حيث يتضمن تأثير أنشطة المؤسسة على الأشخاص العاملين فيها كالموارد البشرية التي تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة، وتشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف الموظفين بشكل عام، كإجراءات الاستقطاب والتعيين، وبرامج التدريب المتاحة للموظفين، والتسهيلات المقدمة لتعليم الموظفين وأسرهم، ومستويات الرواتب والأجور، وخطط الحوافز المعنوية للموظفين، وتقديم التأمين الصحي المجاني، وتقديم وسائل الأمن الصناعي، وإتباع سياسات تحقق الرضا الوظيفي[1].

الفرع الثالث: الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع

وتتضمن كافة التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل مساهمتها في خدمة المجتمع، وتشمل على التبرعات المقدمة للجمعيات والمؤسسات التعليمية والرياضية والثقافية، وبرامج التدريب للمجتمع المحلي ومشاريع التوعية الاجتماعية، كذلك تشمل الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية، وهذا ما يساعد على خلق مناخ جاذبا للاستثمار وتوفير الاستقرار الاجتماعي لفئات المجتمع، وتشمل أيضا مجالات تتعلق بالرفاهية العامة كالمساهمة في دعم البنية التحتية، والحد من مشكلة البطالة، وتقديم الدعم لإقامة الأنشطة الرياضية، واحترام عادات وتقاليد المجتمع، بالإضافة إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الأعمال الخيرية[2].

الفرع الرابع: الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات

يتضمن هذا المجال الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع الزبائن من حيث تحقيق رضاهم عن المنتج أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة المظاهر النوعية للمنتجات مثل صلاحيتها للاستخدام وتقديم المنافع المرجوة منها، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى تحقيقها لرضا المستهلك. بالإضافة إلى وجود أنشطة أخرى متعلقة بالصدق في الإعلان

[1] بلال فايز عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 244.

[2] زينب حسان النابلسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

عن المنتج أو الخدمة، ووضوح طريقة الاستخدام، وانخفاض المخاطر المرتبطة بهم[1].

وفيما يلي نقوم بعرض نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يكون ملحق بالقوائم والتقارير المالية، ويعتمد هذا النموذج على كشف إجمالي مساهمة المؤسسة الاقتصادية في المسؤولية الاجتماعية من خلال مجالاتها الأربعة (العاملين، الزبائن، البيئة، المجتمع).

الجدول رقم (3–1): نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن معلومات أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في N/12/31.

البيان	المبالغ بالدينار
أولا: مجال العاملين	
1– المنافع الاجتماعية للعاملين:	
– مخصصات مختلفة	
– أجور ساعات إضافية	
– حوافز ومنح للعاملين	
– تدريب العاملين	
– نقل العاملين	
– إعانات للعاملين	
– خدمات الطعام والإسكان للعاملين	
– ملابس للعاملين	
– خدمات الرعاية الصحية للعاملين	
– حضانة لأبناء العاملين وإجازات الأمومة	
– النوادي والرحلات	
– العائد على العاملين من التأمين	
– مساهمة المؤسسة في الضمان الاجتماعي	
– منافع أخرى	
مجموع المنافع الاجتماعية للعاملين	
2– التكاليف الاجتماعية للعاملين:	

[1] بلال فايز عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 244.

– تأمين العاملين – اهتلاك سيارات نقل العاملين – اهتلاك بناية الرعاية الصحية للعاملين – اهتلاك الأثاث والمستلزمات الصحية – نفقات الوقود وصيانة سيارات نقل العاملين – نفقات السلامة المهنية – رواتب وأجور موظفي مصلحة الرعاية الصحية للعاملين – رواتب وأجور موظفي نقل العاملين – رواتب وأجور موظفي قسم الرعاية والسلامة المهنية – تكاليف الإنتاجية الضائعة – تكاليف أخرى **مجموع التكاليف الاجتماعية للعاملين**	
إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للعاملين	
ثانيا: مجال الزبائن **1– المنافع الاجتماعية للزبائن:** – خدمات البحوث والتطوير – دعاية وإعلان – الإجراءات الرقابية – زيادة أمان المنتج عند الاستخدام – توفير السلع والخدمات – ضمانات ما بعد البيع – منافع أخرى **مجموع المنافع الاجتماعية للزبائن** **2– التكاليف الاجتماعية للزبائن:** – تكلفة الضمان الذي يمنح للزبائن – تكاليف تحسين المنتج – تكاليف رفع جودة المنتج – تكاليف متابعة شكاوي الزبائن	

- تكاليف أخرى **مجموع التكاليف الاجتماعية للزبائن**	
إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للزبائن	
ثالثا: مجال البيئة **1- المنافع الاجتماعية لحماية البيئة:** - استصلاح وزرع المناطق المحيطة بالمؤسسة - تجميل وتشجير المناطق الداخلية والمحيطة بالمؤسسة - الرقابة على تلوث الهواء ومنع حالات تسرب الغازات الناتجة عن العمليات الصناعية - تركيب أجهزة منع التلوث - استغلال الموارد الطبيعية - منافع أخرى **مجموع المنافع الاجتماعية لحماية البيئة** **2- التكاليف الاجتماعية لحماية البيئة:** - صيانة المباني والمنشآت - صيانة أجهزة ومعدات - اهتلاك معدات النقل - صيانة ووقود معدات النقل - معالجة مياه الصرف الصحي - التخلص من المخلفات والفضلات - تكاليف منع التلوث والضوضاء - غرامات مخالفة قوانين حماية البيئة - تكاليف أخرى **مجموع التكاليف الاجتماعية لحماية البيئة**	
إجمالي المساهمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للبيئة	
رابعا: مجال المجتمع **1- المنافع الاجتماعية للمجتمع:** - توفير فرص عمل لأفراد المجتمع والقضاء على البطالة - مساهمة المؤسسة في دعم برامج البحث العلمي والبرامج التعليمية لمحو الأمية	

– مساهمة المؤسسة في دعم برامج رعاية المعوقين – مساهمة المؤسسة في تمويل النقابات والأندية الرياضية – الإعانات والتبرعات – المساهمة في بناء المدارس والمراكز الصحية – المساهمة في الاحتفالات الدينية والوطنية والمهرجانات الثقافية – المساهمة في حملات التوعية الصحية وتطعيم الأطفال – منافع أخرى **مجموع المنافع الاجتماعية للمجتمع** **2– التكاليف الاجتماعية للمجتمع:** – تكاليف دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ما عدا ضريبة المبيعات – تكاليف دفع الرخص والاشتراكات – تكاليف التبرعات النقدية – تكاليف التبرعات العينية للمجتمع – تكاليف توفير فرص عمل لأفراد المجتمع – تكاليف الدفاع المدني – اهتلاك سيارات ومعدات الدفاع المدني – تكاليف أخرى **مجموع التكاليف الاجتماعية للمجتمع**	
إجمالي المساهمة الاجتماعية في المسؤولية الاجتماعية للمجتمع	
إجمالي المساهمة الاجتماعية في المسؤولية الاجتماعية	

المصدر: فطوم المجّدي، «الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية –نموذج مقترح–»، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 13، 2015، ص ص: 317-322.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي

هناك جدل قائم ونتائج متناقضة وغير واضحة فيما يخص الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، حيث يتضمن قضية أساسية للمؤسسة حول اتجاه العلاقة (اتجاه إيجابي أم اتجاه سلبي أم اتجاه محايد)، فتطبيق المسؤولية الاجتماعية يكلف المؤسسات ماليا، وللتعويض عن هذه التكاليف تتوقع المؤسسات الحصول على فوائد اجتماعية واقتصادية، ولقد أثبتت العديد من الدراسات وجود تأثير للإفصاح

المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات[1]، وبناء على ما جاء في هذه الدراسات يمكن توضيح اتجاهات العلاقة ما بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات كما يلي:

الفرع الأول: الاتجاه الإيجابي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الممكن أن تحقق المؤسسات أرباحا من خلال الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، سواء كانت هذه الأنشطة متعلقة بالعاملين، البيئة، المجتمع أو جودة المنتج، فالمؤسسات التي تستثمر في الأنشطة الاجتماعية تتجنب الضرائب الحكومية من خلال إعفاء المبالغ المنفقة على الأنشطة الاجتماعية من الضريبة، إذ أن العديد من الحكومات تقدم إعفاءات ضريبية مغرية للمؤسسات التي تساهم في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية، وبالتالي تقليل الوعاء الضريبي والذي بدوره يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة، أما فيما يتعلق بأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن كل المؤسسات التي تساهم في خدمة المجتمع سوف تحقق سمعة تجارية مميزة وتكسب شهرة تمكنها من المنافسة مستقبلا، فتلك الشهرة تعد وسيلة من وسائل المنافسة في سوق الأعمال تمكن المؤسسة من تحقيق حصة سوقية أكبر[2].

وهناك دراسات عن حالات واقعية وإحصائيات أثبتت وجود مكاسب مالية تحققها المؤسسة الملتزمة بالأنشطة الاجتماعية، وفيما يلي نذكر بعض النتائج المحققة والدالة على ذلك:[3]

- في بريطانيا خلال الفترة 1989 إلى 1999 ارتفع الادخار في أسهم المؤسسات الملتزمة اجتماعيا من 200 مليون جنيه إسترليني إلى ما يزيد على 2 بليون جنيه إسترليني، والأهم من ذلك هو معدل النمو لهذه الأسهم فقد تضاعفت قيمتها على مدى ثلاث سنوات فقط بين 1996-1999.

- وفي أحدث الدراسات التي أجريت على المؤسسات الأمريكية، أشار 82 % من المديرين الذين شملتهم الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تساهم في تحسين نتائج الأعمال، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن تطبيق البرامج الاجتماعية تزيد من احتمالات تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

- كما أشارت دراسة حديثة صادرة عن جامعة "هارفارد" إلى أن المؤسسات التي تطبق مفهوم المسؤولية

[1] بلال فايز عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 245.
[2] محمد عامر راهي العذاري، مرجع سبق ذكره، ص: 97.
[3] عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، مرجع سبق ذكره، ص: 464.

الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها إلى 18% عن تلك التي ليس لها برامج في المسؤولية الاجتماعية، كما أن المؤسسات التي تلتزم بالأنشطة الاجتماعية زاد معدل نموها أربعة أضعاف.

الفرع الثاني: الاتجاه السلبي

يرى أصحاب هذا الاتجاه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد بأن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحمل المؤسسة تكاليف تؤدي إلى التقليل من أرباح وثروة المساهمين، ويتفق هذا الاتجاه على وجود علاقة سلبية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، والأساس المنطقي لهذه العلاقة يقوم على أن الانتهازية الإدارية التي تعمل على تخفيض الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى ازدياد الربحية، وبالتالي زيادة التعويضات للإدارة، وسوف يحاول المديرون تحويل الانتباه عن طريق الإنفاق على برامج اجتماعية واضحة عندما يصبح الأداء المالي ضعيفا[1].

الفرع الثالث: الاتجاه المحايد

يرى مؤيدو هذا الاتجاه أنه ليس هنالك علاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي بحجة أن البيئة التي تعمل فيها المؤسسات معقدة وغير مباشرة، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن كمية المنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة تحدد وفقا لنظرية الطلب والعرض أي توازن السوق، وذلك بافتراض أن التكاليف الاجتماعية يمكن أن تتم موازنتها من خلال تخفيض التكاليف الأخرى الجارية، وبالتالي عدم وجود أثر بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

– بعدما تم التعرف على الاتجاهات الثلاثة للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي (إيجابي، سلبي، محايد)، يرى الباحث (العذراي) إمكانية إضافة اتجاه رابع للاتجاهات السابقة وأطلق عليه "الاتجاه المتنوع"، مبررا ذلك بوجود دراسات توصلت إلى نتائج إيجابية لبعض الأنشطة وأخرى سلبية في نفس الدراسة وبالتالي تمثل نتائج في اتجاه متنوع[2].

من خلال ما سبق نستخلص، أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية هو عبارة عن عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وهناك اتفاقا عاما

[1] بلال فايز عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 245.
[2] محمد عامر راهي العذاري، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

بين الأدبيات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن من خلالها أن تمارس المؤسسة مسؤولياتها الاجتماعية والمتمثلة في المعلومات الخاصة بتنمية الموارد البشرية، حماية البيئة، المساهمات العامة، وجودة منتجاتها، وذلك بعرضها عن طريق دمجها في التقارير المالية أو بطريقة مستقلة عنها، وتعددت النتائج حول اتجاه العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأداء المؤسسات وتباينت وجهات النظر التي تحدثت عن هذه العلاقة، حيث توصلت دراسات عن اتخاذ العلاقة إما اتجاه إيجابي أو اتجاه سلبي أو اتجاه محايد، فيما أثبتت دراسات أخرى وجود نتائج تحمل أكثر من اتجاه في نفس الدراسة وأطلق عليه اتجاه متنوع.

المبحث الثاني: تأثير الإفصاح المحاسبي عن حوكمة الشركات على الأداء المالي

إن التطبيق السليم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات يؤثر في الرفع من درجة الإفصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية المطلوبة وعرض معلومات مالية تتسم بالجودة، كما يساهم في رفع مستوى الثقة في المعلومات المالية باعتبارها ركيزة أساسية في دراسة الوضع الاقتصادي للشركة، وكذلك التنبؤ وقياس المخاطر الممكن حدوثها لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب[1]، وبالتالي ضمان تحقيق مستويات جيدة لأدائها المالي وتحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في ضمان البقاء والاستمرارية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من المواضيع الحديثة والتي تعددت الآراء حول مفهومها، لذلك سوف نحاول في هذا المطلب تقديم بعض التعاريف لحوكمة الشركات وخصائصها وأهم محدداتها.

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

تعددت التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات من طرف الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، نذكر من أهمها ما يلي:

[1] لمين تغليسية، **مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص: 127.

يعد مصطلح حوكمة الشركات الترجمة المختصرة لمصطلح (Corporate Governance)، أما الترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح هي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"[1].

- تعرف الحوكمة على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[2].

كما عرفها شلايفر وفيشني (Shleifer & Vishny) على أنها: "مختلف الطرق التي يضمن من خلالها عارضو الأموال على الشركات حصولهم على عائد مقابل استثمارهم في هذه الشركات"[3].

- وتعرف أيضا على أنها: الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين) لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة[4].

تعريف حوكمة الشركات من وجهة نظر المنظمات:

- تعريف لجنة (Cadbury) الانجليزية الشهيرة سنة 1992 م في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة على أن: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"[5].

تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[6].

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المساهمين

[1] الياس بدوي وسميرة جوادي، «قياس تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام مؤشر ROA- بالتطبيق على عينة من شركات التأمين التكافلي العاملة في العاملة في العالم العربي-»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 03، 2020، ص: 104.

[2] عمار بن عيشي وسامي عمري، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

[3] H.KHAN, «A literature Review of Corporate Governance», International Conference on E-business, Management and Economics IPEDR, Vol 25, 2011, p : 02.

[4] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات –المفاهيم- المبادئ- التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص: 09.

[5] N.ZAHROH, H. HAMIDAH, «The Role of Corporate Governance in Firm Performance», SHS Web of Conferences, Vol 34, 2017, p : 02.

[6] أحمد حابي والبشير زبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء"[1].

– تعريف البنك الدولي (WB) للحوكمة على أنها: "ممارسة السلطة في تدبير موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"[2].

– تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (le UNDP): "الحوكمة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المؤسسة وأعمالها، وبمفهومها الواسع تغطي الهياكل التنظيمية وأنشطة الحكومة المركزية، الإقليمية والمحلية، والبرلمان والمؤسسات والمنظمات والأفراد التي تضم المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاركة بفعالية والتأثير في السياسة العامة التي تؤثر على كافة المجتمع"[3].

– تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) للحوكمة على أنها: "الطريقة التي بواسطتها تسير سلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المنظمة لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"[4].

– وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) الحوكمة في مجلة (Tone At the Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"[5].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها مجموعة الأنظمة والقواعد الرقابية على نشاط الشركة التي تسمح بضبط العلاقة بين مجالس الإدارة والمستثمرين والمساهمين وغيرهم بهدف زيادة الاستثمارات من خلال تحسين أداء الشركات، وتحقيق أهدافها وتعظيم قيمتها لاستمراريتها على المدى الطويل.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

[1] ريمة ليلى هيدوب ومحمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص : 13.

[2] جمانة تحريشي، «حوكمة الشركات...المفهوم والمبادئ»، مجلة البدر، المجلد 4، العدد 6، 2012، ص: 126.

[3] رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[4] جمانة تحريشي، مرجع وموضوع نفسهما.

[5] رشيد دريس، «دور الحوكمة في إدارة المخاطر»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، ص: 211.

يمكن تلخيص خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:[1]

– **المساءلة:** تعتبر قضية أساسية ومطلب مسبق للشركات الجيدة، بحيث يسمح نظام حوكمة الشركات بمساءلة مجلس الإدارة أمام المساهمين، ومراقبة الإدارة وتقديم النصائح والإرشادات لمجلس الإدارة في كيفية وضع الاستراتيجيات والأهداف.

– **المسؤولية:** والمقصود بها توفير هيكل واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذي القرار عن مسؤولياتهم تجاه الشركة والمساهمين.

– **العدالة:** حيث يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.

– **المسؤولية الاجتماعية:** وذلك من خلال النظر إلى الشركة كمواطن صالح.

– **السلوك الأخلاقي:** بمعنى ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

– **الانضباط:** وذلك من خلال إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

– **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

– **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوطات على متخذ القرارات، بمعنى أن يكون حر وغير مقيد بأي عوامل تؤثر على قراراته.

– **النزاهة:** والمقصود بها الاستقامة أو الصدق، أي أن الشركة أو موظفيها الرئيسيين يقومون بأعمالهم وفقا للمبادئ والقيم المعيارية باستمرار ومع جميع أصحاب المصلحة.

الفرع الثالث: محددات حوكمة الشركات

لكي تستفيد الدول والمنظمات من مزايا تطبيق حوكمة الشركات يجب عليها مراعاة مجموعة من المحددات والعوامل

[1] محمد نوارة، **دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018، ص: 56.

الأساسية التي تضمن التطبيق السليم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات، وتصنف هذه المحددات إلى مجموعتين نلخصها فيما يلي:[1]

أولا/ المحددات الداخلية:

تتمثل المحددات الداخلية لحوكمة الشركات فيما يلي:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

- تساهم الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي؛

- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛

- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية، وخلق فرص العمل؛

- مساعدة الشركات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

ثانيا/ المحددات الخارجية:

يساهم وجود هذا النوع من المحددات على ضمان تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات؛

- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛

[1] سليمان بوفاسة ورشيد سعيداني، «لجنة التدقيق الداخلي كمدخل لتفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات ورفع أدائها»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، ص: 317.

– كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات؛

– وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في الأسواق المالية؛

– وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

المطلب الثاني: مبادئ، أهمية، أهداف حوكمة الشركات

من أجل تحقيق أهداف الحوكمة لابد من توفر مبادئ راسخة تساهم في بناء نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من مبادئ حوكمة الشركات، أهميتها بالإضافة إلى أهداف حوكمة الشركات.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دور في إرساء مبادئ لحوكمة الشركات حيث نشرتها لأول مرة في سنة 1999، ثم قامت بإعادة إصدارها وتعديلها في سنة 2004، وتستهدف هذه المبادئ دول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة من أجل تطوير وتحسين الأطر القانونية والمؤسساتية والتنظيمية لتطبيق حوكمة الشركات بكل الشركات سواء كانت عامة أو خاصة متداولة أو غير متداولة في أسواق المال[1]، وخلصت المنظمة إلى وضع ستة مبادئ رئيسية للحوكمة نلخصها كما يلي:

1- وضع أسس نظام فعال لحوكمة الشركات:

أي وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع دولة القانون، ويحدد بشكل واضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المتخصصة في مجال الرقابة، التنظيم، وتطبيق النصوص. ويتكون هذا القسم على النقاط التالية:[2]

[1] عمار بن عيشي، «تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة –الجزائر»، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2017، ص: 259.

[2] عبد الله قلش وشريف بودري، « دور حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، ص: 685.

– لابد من وضع إطار للحوكمة بهدف التأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقها المشاركون في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

– يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة في نطاق اختصاص تشريعي ما، ومتوافقة مع حكم القانون وأن تكون ذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

– لابد أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح، مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

– يجب أن تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة والنزاهة، وأن يكون لديها الموارد اللازمة للقيام بواجبها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا على إصدار وتنفيذ أحكامها وقراراتها في الوقت المناسب وبكل شفافية مع توفير الشرح التام لها.

2– حماية حقوق المساهمين:

يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين من خلال:[1]

– تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل وتحويل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة؛

– الحق في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة؛

– ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛

– يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية.

3– المعادلة العادلة للمساهمين:

يجب أن يضمن إطار الحوكمة توفير المساواة والمعاملة العادلة بين جميع المساهمين بما في ذلك صغار المساهمين

[1] محمد نوارة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

والمساهمين الأجانب، ويجب إتاحة الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فاعل مقابل أي انتهاك لحقوقهم، ومحاسبة المتسببين في ذلك[1].

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن يأخذ إطار حوكمة الشركات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصلحة التي نص عليها القانون أو التي تم وضعها من خلال الاتفاقيات المتبادلة، وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة والوظائف والعمل على تحقيق استدامة المشاريع السليمة ماليا، كما ينبغي احترام حقوق أصحاب المصلحة التي نص عليها القانون والاتفاقيات، وأن يكون لديهم الفرصة للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم، بالإضافة إلى منحهم الحرية في الحصول على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق بها في أي وقت[2].

5- الإفصاح والشفافية:

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق نظام حوكمة الشركات، حتى يتمكن جميع المساهمين من الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الأداء المالي للشركة وملكيتها، مع ضرورة عدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب، ويجب الإفصاح عن كافة البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء والملكية وأسلوب استخدام الصلاحيات، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات التالية:[3]

- مبادئ الشركة وأهدافها؛
- الرواتب والمزايا الممنوحة إلى المدراء والعاملين؛
- المخاطر التي من المتوقع أن تحيط بعمل المؤسسة؛
- البيانات المالية والمسائل المادية المتصلة بالعاملين؛
- هياكل وسياسات الحوكمة المعتمدة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه الاستراتيجي للشركة والمراقبة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل

[1] رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص : 29.
[2] محمد نوارة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.
[3] المرجع نفسه، ص: 66.

مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام الشركة والمساهمين، وينبغي على المجلس الحصول على كل المعلومات وأن يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين وأن يضمن التوافق مع القوانين السارية ومراجعة الأداء وسياسة المخاطر.

وعلى مجلس الإدارة ضمان أن النظم الملائمة للرقابة الداخلية قائمة، خاصة فيما يتعلق بنظم إدارة ومتابعة المخاطر والرقابة المالية والتوافق مع القوانين والإفصاح والاتصالات، والأخذ بعين الاعتبار استخدام لجنة المراجعة (من أعضاء مجلس غير التنفيذيين) بالإضافة إلى الحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة في التوقيت المناسب والاتصالات مع المديرين الأساسيين والمراجع الداخلي مع اللجوء إلى المشورة الخارجية المستقلة[1].

الجدول رقم (3–2): مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
1– ضمان وجود أساس الإطار فعال لحوكمة الشركات	1– ذو تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل 2– المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص تشريعي 3– توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي 4– لدى جهات الإشرافية والتنفيذية والتنظيمية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها
2– حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية	1– توافر الحقوق الأساسية للمساهمين 2– الحق في المعلومات عن القرارات 3– الحق في المشاركة بالتصويت 4– تسهيل المشاركة الفعالية 5– التصويت شخصيا أو غيابيا 6– الإفصاح عن الهياكل والترتيبات 7– تسهيل الممارسة لحقوق الملكية
3– المعاملة المتساوية للمساهمين	1– معاملة المساهمين معاملة متساوية 2– منع التداول بين الداخليين والتداول الشخصي الصوري 3– الإفصاح عن العمليات
4– دور أصحاب المصالح	1– المصالح وفقا للقانون أو الاتفاقيات

[1] عبد الله قلش وشريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص: 685.

	2- التعويض مقابل انتهاك الحقوق 3- تطوير الآليات للمشاركة 4- المعلومات في الوقت المناسب 5- الاهتمام بالممارسة
5- الإفصاح والشفافية	1- الإفصاح عن السياسات 2- المستويات النوعية للمناسبة 3- المراجعة الخارجية 4- قابلية المراجعة للمساءلة 5- الفرصة والتوقيت للمستخدمين 6- المنهج الفعال لإطار الحوكمة
6- مسؤوليات مجلس الإدارة	1- العمل وفقا للمعلومات الكاملة 2- المعاملة العادلة للمساهمين 3- تطبيق المعايير الأخلاقية 4- عرض السياسات 5- الحكم الموضوعي المستقل 6- الوقت المناسب لإتاحة المعلومات

المصدر: عبد الله قلش وشريف بودري، «دور حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، ص: 686.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

يمكن إبراز أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:[1]

- يساعد التطبيق السليم لقواعد الحوكمة في تحسين أداء السهم، وتعظيم الربحية ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم ويؤدي إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة على الأجل الطويل نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها وإجراءاتها المحاسبية، والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين.

[1] عمار بن عيشي وسامي عمري، مرجع سبق ذكره، ص : 5.

– تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي...إلخ.

– تطبيق قواعد الحوكمة يساعد الشركات في الحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل اللازم، ويخفض تكاليف رأس المال ويحقق أداء أفضل، بالإضافة إلى معاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح.

– يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها.

– تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرأ حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق استقرار أسواق المال.

– العمل على توفير الحماية لأصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.

وإضافة إلى ما سبق يمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): أهمية الحوكمة في الشركات

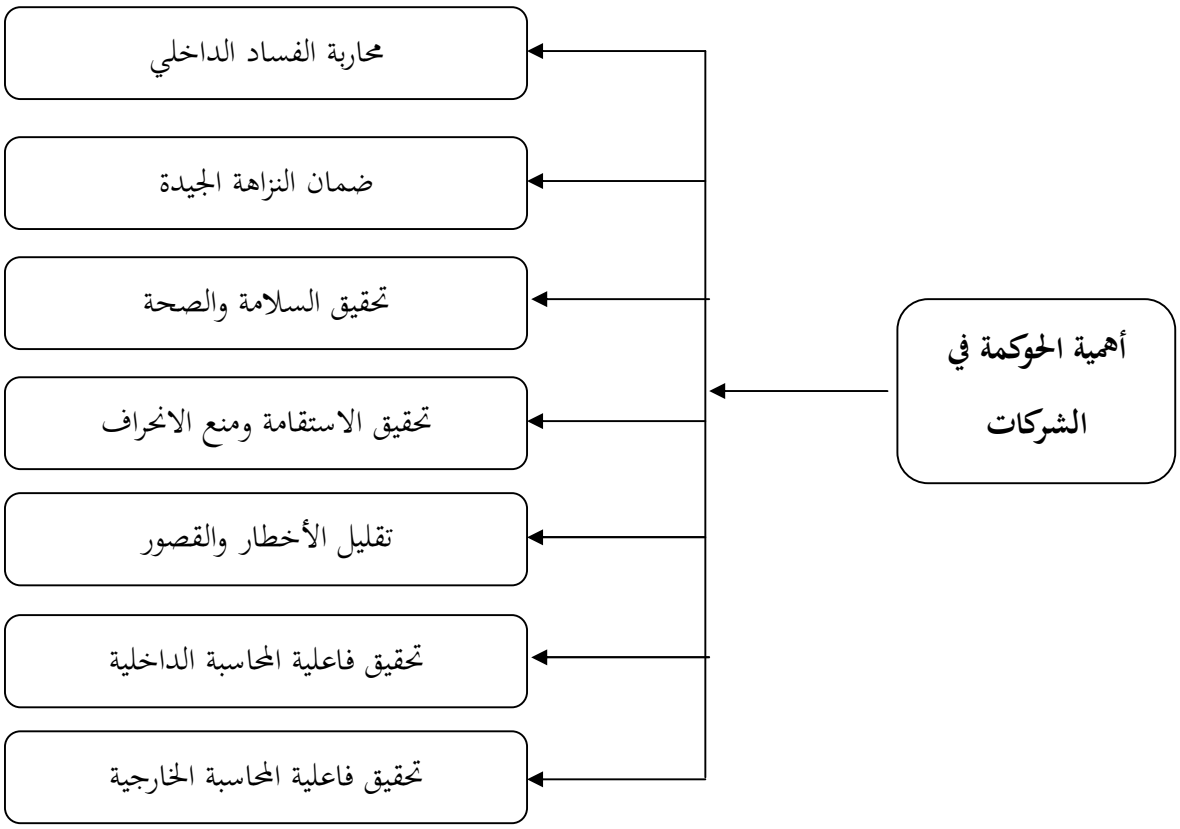

المصدر: محمد البشير بن عمر وأحمد نصير، «مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية –حالة المجمع الصناعي صيدال–»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2017، ص: 165.

الفرع الثالث: أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات العديد من الأهداف نذكر من أهمها ما يلي:[1]

- تسعى حوكمة الشركات لمحاربة الفساد بكل أنواعه سواء كان فسادا ماليا أم محاسبيا أم سياسيا.

- تعمل حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو محلية والحد من هروب رؤوس الأموال.

- تدعم حوكمة الشركات عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

[1] عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص : 258-259.

– تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناء على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

– تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.

– تهدف حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار من ناحية وتشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية من ناحية أخرى.

وإضافة إلى ما سبق يمكن تلخيص أهداف حوكمة الشركات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–2): أهداف الحوكمة في الشركات

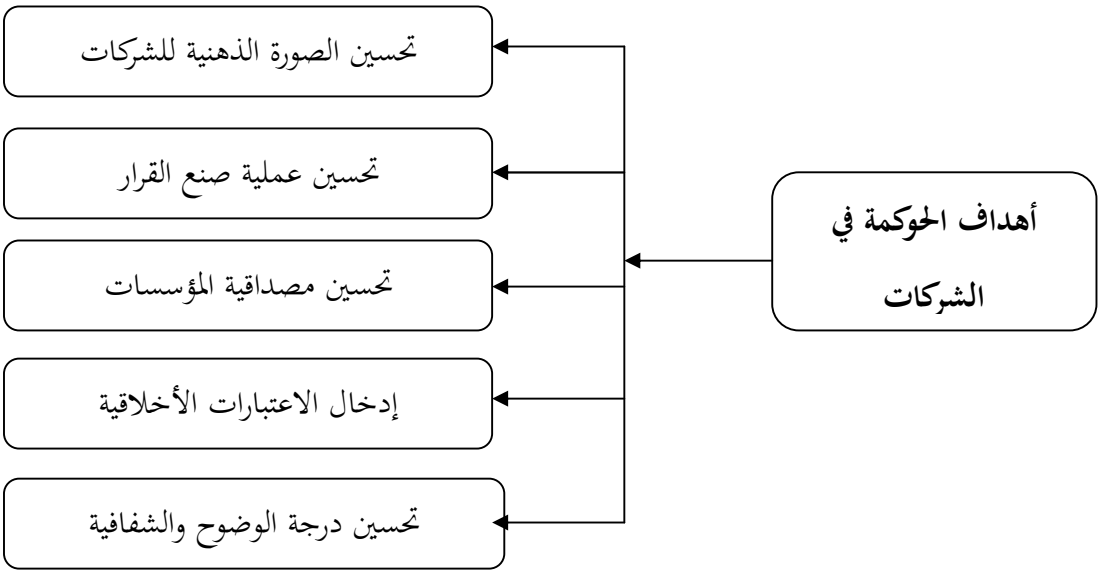

المصدر: مُحَّد البشير بن عمر وأحمد نصير، «مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية –حالة المجمع الصناعي صيدال–»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2017، ص: 165.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن حوكمة الشركات والأداء المالي

بعدما تم التعرف على الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات فيما سبق، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق مفهوم حوكمة الشركات، مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للشركات بالإضافة إلى العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي.

الفرع الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، كما يعد وسيلة اتصال بين المؤسسة ومختلف الأطراف الفاعلة من خلال الإفصاح عن مختلف المعلومات، وتتمثل أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق مفهوم حوكمة الشركات فيما يلي:[1]

- الإفصاح عن النظم المحاسبية المتبعة؛

- الإفصاح في تقرير المراجع عن القوائم المالية؛

- الإفصاح عن الموقف المالي والإداري والأداء وملكيات المؤسسة؛

- الإفصاح الدقيق عن المعلومات المالية في التوقيت المناسب؛

- يجب على الشركة أن تعتمد على القوائم المالية الأولية والسنوية على أن يتم التوقيع عليها من طرف عضو مفوض من مجلس الإدارة ومن الرئيس التنفيذي والمدير المالي، وذلك قبل نشرها وتوزيعها على المساهمين وغيرهم؛

- يجب أن تقدم القوائم المالية الأولية والسنوية وتقرير مجلس الإدارة للمساهمين فور اعتمادها من مجلس الإدارة؛

- يجب أن تعلن الشركة عبر موقعها الإلكتروني عن قوائمها المالية الأولية والسنوية فور اعتمادها من مجلس الإدارة؛

- على الشركة تزويد المساهمين وهيئة السوق المالية في البلد الذي تعمل فيه بالقوائم المالية التي يجب إعدادها وفحصها وفقا لمعايير المحاسبة الصادرة عن الدولة، وذلك فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم.

إذن يمثل الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق ما يلي:

[1] محمد نوارة، مرجع سبق ذكره، ص: 68-69.

- الصحة والسلامة المالية؛
- توفير المعلومات لجميع المهتمين بالمؤسسة؛
- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالشركة؛
- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة.

ولذلك تحرص معظم الشركات على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح، سواء فيما يتعلق بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالشركة، وبالتالي يمكن القول بأن الإفصاح والشفافية يعملان على تدعيم وزيادة فاعلية الحوكمة بالشركات الاقتصادية.

الفرع الثاني: مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للشركات

إن الإفصاح المحاسبي يعمل على خلق الثقة بين المستثمرين المحتملين وإقناعهم بدعم مشاريع الشركة وهم على يقين بأن أموالهم سوف يتم استخدامها بحكمة، كما يحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تصرفاته.

وتساعد نظم الإفصاح القوية على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، حيث أن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يمكن أن يساهم في انتشار السلوكيات غير الأخلاقية وفي التأثير على نزاهة السوق وبتكلفة ضخمة على الشركة ومساهميها وبالتالي على الاقتصاد ككل، ودائما ما يطلب المساهمون والمستثمرون المحتملون الحصول على معلومات منتظمة بدرجة عالية من المصداقية والقابلية لمقارنتها مع المعلومات الأخرى المناظرة، وأن تكون تلك المعلومات مفصلة وواضحة حتى تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، وبالتالي تساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة استنادا على المعلومات الكافية، فعدم كفاية هذه الأخيرة وعدم وضوحها تعيق الأسواق على العمل، كما أنها قد تسفر عن ارتفاع تكلفة رأس المال وعن سوء تخصيص مواردها المختلفة وهو ما يؤثر سلبا على أدائها المالي[1].

[1] محمد الصالح فروم، «أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة–»، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص: 140-141.

الفرع الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وظهرت الحاجة إليها في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في ظل أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، نظرا لما توفره الحوكمة من مزايا للشركات حيث تهدف إلى الحفاظ على النظام المالي وضمان استقراره والحفاظ على رؤوس الأموال والممتلكات وعدم تعرضها للأزمات والانهيار، سواء تعلق الأمر بشركة كبيرة أم مؤسسة صغيرة، وقد زاد الاهتمام في الاهتمام في الآونة الأخيرة على دراسة هذا الدور الذي ساهمت فيه الحوكمة من وقاية الشركات من التعثر والإفلاس[1].

توجد مجموعة من الأسباب التي تفسر العلاقة بين الشركات التي تطبق نظام الحوكمة والأداء المتميز لها، ويمكن إيجازها فيما يلي:[2]

– تعتبر حوكمة الشركات عبارة عن انعكاس لنوعية الإدارة، فالإدارة ذات المستوى عالي الكفاءة هي التي تهتم بالمراجعات والتوازنات، والمحاسبة عن الأداء ورفع مستوى الأداء التشغيلي؛

– يقوم المستثمرون بتجنب الأسهم والأسواق التي تضعف فيها نظام حوكمة الشركات، سواء كانت الأسواق محلية أو إقليمية أو عالمية، وفي حالة عدم وجود ملامح جيدة للحوكمة يلجأ المستثمرون إلى مديري صناديق الاستثمار لتنويع المخاطر للتغلب على ضعف الحوكمة؛

– أصبحت حوكمة الشركات في حد ذاتها معيارا استثماريا بالغ الأهمية، حيث تتجه العديد من الدول في أوروبا وآسيا إلى إصدار تصنيف خاص بالشركات التي تلتزم بمبادئ الحوكمة المعتمدة لديها؛

– تحتل الشركات الكبرى موقع متميز في ترتيبها من حيث تطبيقها للحوكمة، وهذا ما يدفع الشركات على اختلاف أحجامها إلى الأخذ بمتطلبات الحوكمة لجذب الاستثمارات، وتخفيض تكلفة رأس المال ومما لاشك فيه أن تحسين الأداء يتطلب تحسين أسلوب وطريقة التقدير وتقييم هذا الأداء؛

– الدور الفعال للجان المراجعة التي تتصف بالاستقلالية والخبرة والابتعاد عن التحيز، يجعل هناك ضوابط للارتقاء بالأداء ويعزز التفاعل الايجابي للجنة المراجعة مع عمل المحاسبين والمراجعين الداخليين والخارجيين؛

[1] علي فايع المزاح الألمعي، «أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية –دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية–»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 2، العدد 4، 2018، ص: 3-4.

[2] الياس بدوي وسميرة جوادي، مرجع سبق ذكره، ص : 108-109.

– ترتبط الحوكمة بتطبيق معايير للمحاسبة الدولية، والتي بدورها تكفل ضوابط الأداء الفني والمالي، وكل ما يمكن أن يتصل بها من جوانب إدارية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الرقابة وتطوير الأداء.

وتوصلت الكثير من الدراسات النظرية على أن الممارسة السليمة للحوكمة تساعد الشركات على جذب الاستثمارات ودعم الأداء والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال:[1]

- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، فالحوكمة تساهم في الحد من الفساد الذي يؤدي إلى تآكل القدرة التنافسية للشركة؛
- تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة المديرين ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ القرارات بناء على أسس صحيحة وبالتالي تحسين كفاءة أداء الشركة؛
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين وبالتالي منع حدوث الأزمات المصرفية.

من خلال ما سبق، نستخلص أن موضوع حوكمة الشركات حظي مؤخرا باهتمام كبير لما يمثله من قواعد تحكم وتوجيه وإدارة في الشركات مما يعود بالفائدة على المتعاملين معها، ويعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ اللازمة لتطبيق نظام حوكمة الشركات، كما يعد وسيلة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الفاعلة من خلال الإفصاح عن مختلف المعلومات بدقة ووضوح وفي الوقت المناسب، وتوصلت الكثير من الدراسات النظرية على أن الممارسة السليمة للحوكمة تساعد الشركات على جذب الاستثمارات والحفاظ على النظام المالي وضمان استقراره، ودعم الأداء والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وبالتالي حماية الشركات من التعثر والإفلاس.

المبحث الثالث: تأثير الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق على الأداء المالي

لقد بات موضوع التدقيق والرقابة الداخلية من أحد أهم اهتمامات المؤسسة الاقتصادية، إذ يعتبران مفهومين متكاملين يشتركان في أهدافهما سواء كانت إدارية أو مالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تأثير التدقيق والرقابة الداخلية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

يعتبر التدقيق وظيفة مهمة وحساسة في المؤسسة وهذه الوظيفة لم تكن وليدة العصر الحديث بل ظهرت منذ

[1] الياس بدوي وسميرة جوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

القدم، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف التدقيق وأنواعه بالإضافة إلى أهميته وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف التدقيق

ارتبطت نشأة مهنة التدقيق من حاجة الإنسان إلى التحقيق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، حيث أثبتت الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانتا تستخدمان المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة[1]، فكان صاحب العمل عندما يشك في وجود خيانة يعين شخص للتحقق من الحسابات، وكان هذا الشخص يجلس مع المحاسب ليستمع ما يقوله فيما يخص الحسابات الخاصة بالعمل، وبالتالي نجد أن كلمة تدقيق (Auditing) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire) والتي تعني (To hear) يستمع، ولقد كان الإيطالي (باشيليو) أول من أوجد نظام القيد المزدوج في عام 1494، وقام بالتنويه ووصف واجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات وفصله عن عملية التسجيل في الدفاتر[2].

ولقد تم تعريف التدقيق من قبل عدة هيئات رسمية وباحثين وأكاديميين في هذا المجال، ويعد التعريف الذي نشر في تقرير جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) سنة 1972 من التعريفات الأكثر شمولا للتدقيق ونذكره كما يلي: "التدقيق هو العملية المنظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعة، وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية"[3].

وتم تعريفه سنة 1977 من طرف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة على أن: "هدف التدقيق من الناحية المالية هو التعبير عن رأي إذا ما كانت هذه النتائج المالية لآخر السنة تعطي صورة صادقة وحقيقية عن أعمال المؤسسة مع التأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة"[4].

كما عرف التدقيق أيضا على أنه: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر

---

[1] أحمد قايد نورالدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص: 07.

[2] عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية –دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية–أدرار، 2018/2017، ص: 6.

[3] أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، منظمة الإدارة العربية، 2008، ص: 7.

[4] أحمد قايد نورالدين، المرجع نفسه، ص: 9.

الخاصة بالمشروع قيد التدقيق فحصا انتقاديا منظما من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل، وإبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية للمشروع في نهاية فترة زمنية محددة، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة"[1].

– كما يعرف على أنه: "فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة، لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية"[2].

– تدقيق الحسابات هي عملية فحص منظم للمعلومات بواسطة شخص مؤهل فني ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، بقصد جمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات موثوق فيها، وإيصال نتيجة الفحص والتحقق إلى مستخدم المعلومات، كما تشمل عملية تدقيق الحسابات حديثا تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة وفقا لمعايير مهنة تدقيق الحسابات المتعارف عليها دوليا[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن التدقيق يرتكز على القيام بعمليات أساسية نذكرها كما يلي:[4]

- **الفحص (Examination)**: يعتبر عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان عن صحة قياس العمليات المالية وسلامتها والتي تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد أيضا من جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية.
- التحقيق **(Verification)**: ويقصد به الحكم على صلاحية وعدالة القوائم المالية النهائية من طرف المدقق، وذلك من خلال التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية، وبالتالي إبداء رأي فني محايد بناء على مجموعة من أدلة الإثبات والقرائن ومعايير المهنة المتعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.
- التقييم **(Evaluation)**: ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي، في ظل

[1] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص: 24.
[2] عامر حاج دحو، مرجع سبق ذكره، ص: 8.
[3] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص: 17-18.
[4] المرجع نفسه، ص : 18-19.

الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن المدقق إلى صحة وسلامة عمليات التقييم.

- التقرير (**Reporting**): ويقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم والإفصاح عنهما بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة في نهاية فترة مالية معينة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التدقيق على أنه عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات لفحص مدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية وصحة وسلامة المستندات، الدفاتر والسجلات، والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية ومدى تعبيرها وتمثيلها بصدق عن نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، بواسطة شخص مؤهل ومستقل يبدي رأيه الفني والمحايد بعد قيامه ببلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم في تقرير نهائي وتوصيل النتائج إلى الجهات المعنية التي تعتمد عليه.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق

يتم تصنيف التدقيق من وجهات نظر وزوايا متعددة يمكن عرض هذه التصنيفات كما يلي:

أولا/ من حيث القائم بالتدقيق

يمكن تصنيف التدقيق من حيث القائم بالتدقيق إلى نوعين أساسيين هما:[1]

1- التدقيق الخارجي: وهو التدقيق الذي يتم بواسطة شخص من خارج المؤسسة ويجب أن يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة، وذلك من أجل إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

2- التدقيق الداخلي: ويعتبر تدقيق حديث مقارنة بالتدقيق الخارجي، فالتدقيق الداخلي يعتبر أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات الحسابية والمالية، وبالتالي يمكن القول أن التدقيق الداخلي يمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تستمد منها المعلومات باستمرار فيما يتعلق بالنواحي التالية:

أ- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.

[1] أحمد قايد نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص: 15-16.

ب- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

ج- الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي والتي تعكس بصدق نتائج العمليات داخل المؤسسة.

وفيما يلي نلخص في جدول أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

الجدول رقم (3-3): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي.

بيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
التعيين أو العهدة	مستخدم ينتمي إلى المؤسسة ويعين من طرف الإدارة العليا.	متعاقد خارجي مستقل قانونيا ويعين من طرف الجمعية العامة.
الاستقلالية	مستقل عن الأنشطة التي يدققها واستقلالية عن الإدارة مرتبط بالوضع التنظيمي، والخضوع لتدخلاتها ورغباتها.	مستقل قانونيا عن إدارة المؤسسة باعتباره يمارس مهنة حرة، وينبغي أن يكون مستقلا عن الملاك.
الجهة المستفيدة من التدقيق	في خدمة الإدارة ويعمل لصالح مسؤولي المؤسسة.	يعمل لصالح المساهمين، كما تستفيد منه أطراف أخرى (المستثمرون، البنوك، الموردين).
نطاق العمل والأهداف	مرتبط باهتمامات الإدارة، تقييم نظام الرقابة الداخلية والمخاطر.	المصادقة على الحسابات وإبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية.
الإطار المرجعي	وثيقة التدقيق الداخلي، دليل التدقيق الداخلي، معايير الممارسة المهنية.	الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي. معايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها
توقيت العمل أو دورية التدقيق	العمل على مدار السنة بطريقة مستمرة حسب مهام مخططة.	غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية عند غلق الحسابات.

المصدر: محمد صالحي، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص: 27.

ثانيا/ من حيث الإلزام القانوني

يمكن تصنيف التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى ما يلي:[1]

1- تدقيق إجباري (إلزامي): وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، فقد ألزم عددا كبيرا من المؤسسات بتدقيق حساباتهم ومن أهمها شركات الأموال.

2- تدقيق اختياري: وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به وإنما يكون بناء على طلب أصحاب المؤسسة، وتقوم به المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، وقد يكون التدقيق إما كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المؤسسة وكما هو موضح في العقد المبرم بين المدقق والعميل.

ثالثا/ من حيث نطاق التدقيق

يمكن تصنيف التدقيق من حيث النطاق إلى ما يلي:[2]

1- التدقيق الكامل: وهو التدقيق الذي يتم تنفيذه في إطار غير محدد، حيث لا تضع الإدارة أية قيود على نطاق عمل المدقق، ولهذا قد يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي يفحص جميع البيانات المالية خاصة إذا كانت المؤسسات صغيرة، أو قد يتم إجراء تدقيق كامل اختياري يعتمد على أسلوب العينة والاختبار خاصة إذا كانت المؤسسات كبيرة الحجم. وعموما يرتبط هذا النوع بتدقيق جميع البيانات المالية للمؤسسة، وإبداء الرأي عن جميع هذه البيانات وليس عن جزء منها فقط، ويكون المدقق هو المسؤول عن تدقيق كل البيانات المالية حتى في حالة اعتماده على إجراء التدقيق الكامل الاختباري.

2- التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على تدقيق جزء معين من البيانات المالية وليس جميعها، وبالتالي تنحصر مسؤولية المدقق ونطاق الفحص على هذا الجزء فقط، وفي هذه الحالة لابد من وجود اتفاق أو عقد كتابي للمدقق يوضح فيه حدود ونطاق التدقيق والهدف منه، ومثال عن التدقيق الجزئي هو تكليف المدقق بفحص العمليات النقدية للمؤسسة من مقبوضات ومدفوعات لأي غرض معين.

رابعا/ من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات

[1] نجاة تونسي، «تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية»، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 1، 2016، ص: 135.
[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص: 48-49.

يمكن تصنيف التدقيق من زاوية الفحص أو حجم الاختبارات إلى نوعين كما يلي:[1]

1- التدقيق الشامل (التفصيلي): وفي هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بفحص جميع العمليات، ويناسب هذا التدقيق المؤسسات صغيرة الحجم التي يكون عدد عملياتها قليلا نسبيا.

2- التدقيق الاختباري: ويعتمد هذا النوع على اقتناع المدقق بمتانة نظام الرقابة الداخلية، ويتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أحد الأساليب التالية:

- التقدير الشخصي (العينات)؛
- علم الإحصاء (الإحصائية).

ويتبع المدقق أحد هذه الأساليب على مدى خبرته وإلمامه بالمفاهيم الإحصائية الهامة مثل: المجتمع، العينة، الوسط الحسابي، التثبيت، التوزيع الطبيعي، وكذلك طرق اختيار العينات الإحصائية...إلخ.

خامسا/ من حيث توقيت عملية التدقيق وإجراء الاختبارات

يمكن تقسيم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق وإجراء الاختبارات إلى نوعين كما يلي:[2]

1- التدقيق المستمر: والمقصود به أن يقوم المدقق بعمليات الفحص وإجراء الاختبارات بصفة مستمرة على مدار السنة المالية للمؤسسة، ويتم هذا التدقيق بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقيق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

2- التدقيق النهائي: ويتم هذا التدقيق بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية للمؤسسة، وأهم ما يميز هذا النوع من التدقيق ما يلي:

- ضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد تم تسويتها وإقفالها.
- عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة لأن المدقق ومساعديه لن يترددوا على المؤسسة كثيرا، ولن يكون هناك حاجة إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من إقفالها.

[1] نجاة تونسي، مرجع سبق ذكره، ص: 136.
[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف التدقيق

أولا/ أهمية التدقيق:

تكمن أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة تخدم عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة وتربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات اعتمادا كبيرا على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها ووضع خططها المستقبلية، ونذكر من بين هذه الفئات ما يلي:[1]

1- إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة من قبل مدقق الحسابات المستقل والمحايد في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.

2- المستثمرون: يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

3- الجهات الحكومية: تعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب...إلخ.

4- المقرضون والبنوك: يعتمد المقرضون والبنوك على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، حيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض أو تسهيلات ائتمانية.

ثانيا/ أهداف التدقيق:

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها عبر العصور، وعليه يمكن تقسيم أهداف التدقيق إلى أهداف تقليدية وأخرى حديثة كما يلي:

1- أهداف تقليدية: يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.
- الحصول على رأي فني محايد استنادا إلى أدلة وبراهين على شفافية القوائم المالية.

[1] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.
[2] محمد صالحي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

- اكتشاف أعمال الغش والتزوير بالسجلات المحاسبية.
- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

2- أهداف حديثة: بالإضافة إلى الأهداف التقليدية هناك أهداف معاصرة يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- تدقيق الخطط ومتابعة تقييم المؤسسات والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير أثار عملية التدقيق على العميل أو المؤسسة محل التدقيق.

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية

بزيادة عدد المؤسسات وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات القوانين وصعوبة قيام المدقق الخارجي بعمليات التدقيق التفصيلي بسبب زيادة الكلفة أدى إلى وجود أقسام للرقابة الداخلية، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف الرقابة الداخلية، أنواع الرقابة الداخلية بالإضافة إلى أهمية وأهداف الرقابة الداخلية.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

لقد تعددت تعاريف الرقابة الداخلية وتنوعت، وفيما يلي سوف يتم عرض مجموعة منها كما يلي:

عرف معهد المدققين الداخليين الرقابة الداخلية على أنها: "الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية، بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"[2].

[1] أحمد قايد نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص: 81.

– عرفت منظمة الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسية الرقابة الداخلية على أنها: "مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة"[1].

– عرفها أيضا المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين على أنها: "الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة من أجل حماية الأصول، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية، وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على سير العمل وفقا للسياسات المرسومة"[2].

– وقد عرفت كذلك أنها: "مجموعة النظم الرقابية المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد:

- تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسليمة.
- التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية والقانونية.
- المحافظة على الموجودات، وأنها استعملت بكفاءة وفاعلية.
- تأمين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن"[3].

- عرفها أيضا الصبان على أنها نظام خاص بتوزيع العمل والاختصاصات والمسؤولية بين موظفي المؤسسة من الأقسام المختلفة بحيث تراقب أعمال الموظف بواسطة موظف آخر[4].

– ويعرف نظام الرقابة الداخلية أيضا على أنه: "مجموعة من النظم والتعليمات والقرارات واللوائح المنظمة للأعمال في الوحدة الإدارية وأساليب الرقابة، والوسائل المتاحة لحماية أموال المؤسسة"[5].

– ولقد أشار معيار التدقيق الدولي (315) المعاد صياغته إلى أن نظام الرقابة الداخلية هو عملية يقوم الأشخاص

---

[1] لويزة بماز وآخرون، «دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية»، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 2، 2019، ص: 29.

[2] عبد الله عطية، «مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي بين النظرية والتطبيق»، مداخلة مقدمة في المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، اسطنبول –تركيا من 7 إلى 9 أفريل 2017، ص: 175.

[3] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[4] ابتسام أحمد فتاح ورجاء جاسم مُحَمَّد، «تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات –دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات»، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 20، 2012، ص: 239.

[5] عامر حاج دحو، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

المكلفين بنظام الرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين الآخرين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها بهدف توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المنشأة من أجل الثقة في التقارير المالية المقدمة وفاعلية وكفاءة العمليات، وامتثال المؤسسة للقوانين والأنظمة المطبقة"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها نظام يعمل على حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والتلاعب والتأكد من دقة وصدق البيانات المحاسبية ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية والقانونية، لضمان تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسليمة، ويتولى تنفيذه العامل البشري في جميع المستويات الإدارية والتنفيذية داخل المؤسسة من أجل تحسين الأداء وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة.

الفرع الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأنواع التالية:[2]

1- الرقابة المحاسبية: وتمثل جزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يعنى بتحقيق الغايات المحاسبية للمؤسسة ويعمل على تحقيق العمليات المالية من خلال الالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية والمحافظة على موارد وممتلكات المؤسسة الاقتصادية، وتحضير التقارير المالية التي تتوافر فيها الدرجة المطلوبة من الثقة.

2- الرقابة الإدارية: وهي عبارة عن مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقويم جميع نواحي نشاط المؤسسة بهدف تشخيص المشكلات الإدارية ومعرفة نواحي القصور والأخطاء وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة، ولهذا فإن الرقابة الداخلية تركز على تقويم السياسات والقرارات الإدارية وتشجيع الالتزام بها.

3- الضبط الداخلي: ونقصد به ذلك النظام الذي يشمل مجموعة من الإجراءات والوسائل التنظيمية والمحاسبية التي تهدف إلى ضبط عمليات المؤسسة ومراقبتها بصورة تلقائية ومستمرة، وذلك بجعل عمل شخص ما يراجع بواسطة شخص آخر لضمان سير العمل ومنع وقوع الأخطاء أو التلاعب أو اكتشافها بعد وقوعها بفترة قصيرة من خلال التطبيق التلقائي للنظام.

4- التدقيق الداخلي: يمثل التدقيق الداخلي عنصرا مهما من عناصر الرقابة الداخلية، ولقد تم التطرق إليه في

[1] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

[2] سعود جايد مشكور العامري، **الاتجاهات المعاصرة في العلوم المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

الفرع الثاني من المطلب الأول أعلاه.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية

أولا/ أهمية نظام الرقابة الداخلية:

تكمن أهمية نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:[1]

1- التخطيط: حيث يعتبر العنصر الرئيسي الأول من عناصر النشاط الإداري في المؤسسة، ويشمل تحديد الأهداف الرئيسية للمؤسسة بصفة عامة وتحديد الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام المختلفة والتي بدورها تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.

2- التنظيم: ويشمل على إعداد وتصميم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة بالنسبة لكل مستوى إداري داخل المؤسسة، وكذلك تنظيم الأعمال والأنشطة المختلفة في المؤسسة.

3- التوجيه: يهدف إلى وضع وتحديد التعليمات المختلفة واللوائح المنظمة للأعمال مع إبلاغها لجميع العاملين في المؤسسة، بالإضافة إلى إرشاد العاملين أولا بأول بما يحقق الأهداف الرئيسية والفرعية لأنشطة أعمال المؤسسة بطريقة سليمة وفعالة.

4- الإشراف: ونقصد به المتابعة والإشراف على أداء الأعمال والمهام بهدف إسداء النصائح ووضع التوجيهات اللازمة لمنع تكرار الانحرافات أو الأخطاء.

5- الرقابة والتقييم: ويتضمن رقابة أداء العاملين وتقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى فحص الأعمال والمهام وتقييم النتائج وإعداد التقرير عنها.

ثانيا/ أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يتمثل الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية في مساعدة المؤسسة وخدمتها لتحقيق أهدافها، وبالتالي يساهم ذلك في تحقيق الأهداف التالية:

[1] عامر حاج دحو، مرجع سبق ذكره، ص: 54-55.

- تنظيم المؤسسة وتحديد السلطات والصلاحيات والمسؤوليات (ما يعكسه الهيكل والوصف الوظيفي).

- حماية أصول المؤسسة من الاختلاس أو استخدامها في غير ما خصصت له.

- تقييم المخاطر وتحديد مدى إدراك الإدارة لها وكفاءتها في إدارة هذه المخاطر.

- التأكد من دقة المعلومات المحاسبية والمالية وتوقيتها حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.

- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية[1].

المطلب الثالث: مساهمة التدقيق والرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

بعدما تم التطرق إلى كل من مفهوم الرقابة الداخلية ومفهوم التدقيق، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مساهمة التدقيق والرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب الدراسات السابقة.

الفرع الأول: العلاقة بين التدقيق والرقابة الداخلية

يمكن إبراز العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والتدقيق على أساس أن التدقيق يهتم بقياس مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى مساهمته في تحقيق أهدافها الرئيسية والتشغيلية، كما يهتم المدقق بالتأكد من أن هذا النظام يمنع حدوث أخطاء جوهرية أو اكتشافها في الوقت المناسب، حيث أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (315) إلى ضرورة قيام المدقق بتقييم وفهم الأنظمة الرقابية للمؤسسة، ويحدد ما إذا تم العمل بها من طرف الموظفين في المؤسسة أم لا[2]. وسوف نقوم بتوضيح هذه العلاقة أكثر فيما يلي:[3]

– علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي إحدى أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة التي تدعم الوظيفة الإدارية، كما تعمل على دعم

[1] مسعود كسكس وآخرون، «تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018»، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص: 49.

[2] عامر حاج دحو، مرجع سبق ذكره، ص : 66-67.

[3] سمية أحمد ميلي، «دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص: 18.

المدقق الخارجي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص، فمن بين متطلبات الرقابة الداخلية السليمة وجود قسم كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم التدقيق الداخلي، تكون مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة، بالإضافة إلى التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أو المخالفات.

– علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الخارجي:

يعد المدقق الخارجي مسؤولا على فحص وتقييم أنظمة الرقابة المحاسبية دون الإدارية من خلال تحديد درجة الدقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية والمالية، وأيضا تحديد الاختبارات والفحوصات التي سيجريها بالدفاتر والقيام بالإجراءات اللازمة للتأكد من صحة أرصدة الحسابات المثبتة في القوائم المالية المختلفة تجنبا للازدواج في الإجراءات المتبعة.

الفرع الثاني: دور التدقيق والرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فإن تفعيل دور هذه الوظيفة من شأنه أن يرفع من فعالية وفاعلية الأداء المالي، وهو ما يتطلب فهم المدقق الداخلي لطبيعة المخاطر والتحكم فيها على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية تتمثل أساسا في الرقابة الداخلية، إضافة إلى تكامل دور المدقق الداخلي مع دور المدقق الخارجي.

فعندما يقوم المدقق الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية يهدف إلى الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد، ومن ثم فإن عرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق يجعله مشاركا أساسيا في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك في إطار وظيفته الاستشارية، فضلا على أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف[1].

فالرقابة الداخلية تمثل مجموع الضوابط التي تساهم في التحكم في المؤسسة، ومن بين أهدافها تحسين الأداء المالي للمؤسسة، فنظام الرقابة الداخلية يلعب دورا هاما في أي مؤسسة، وهذا من خلال تمكينها من ضمان حسن استخدام مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها المسطرة، الأمر الذي من شأنه أن يعكس إيجابا على أدائها المالي، كما

[1] محمد الصالح فروم، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

أن وجود نظام فعال ومتين للرقابة الداخلية ضروري لنجاح المؤسسات، ومن ثم ضمان البقاء والاستمرار في خضم المنافسة الحادة التي تميز بيئة الأعمال.

كما أن التدقيق الداخلي آلية يتم من خلالها تعزيز العمل بمبادئ الحوكمة، وذلك في إطار دورها التأكيدي والاستشاري وحتى الرقابي، فتثمين وتعزيز العمل بهذه الآلية يتم من خلال تكامل دور التدقيق الداخلي مع دور التدقيق الخارجي، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وضمان تقييم فعال لنظام الرقابة الداخلية، وبما ينعكس في الأخير إيجابا على الأداء المالي للمؤسسة[1].

من خلال ما سبق، نستخلص أن الرقابة الداخلية تعتبر نقطة البداية بالنسبة لمهام مدقق الحسابات والأساس الذي يرتكز عليه عند بداية مهامه، فيتوجب عليه فهم المؤسسة محل التدقيق والحصول على معرفة عامة حولها والتمكن من فهم نظامها الإداري الذي تسير عليه وهذا كله من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من أن هذا النظام يتميز بالفعالية وأنه يخدم أهداف المؤسسة، وبالتالي يمكن القول أن التدقيق والرقابة الداخلية يساهمان في الرفع من فعالية وكفاءة الأداء المالي للمؤسسة من خلال ضمان حسن استخدام مواردها المتاحة وتشجيعها على البقاء والاستمرار في خضم المنافسة الحادة التي تميز بيئة الأعمال، وهذا كله ينعكس بشكل إيجابي على أدائها المالي.

[1] محمد الصالح فروم، مرجع سبق ذكره، ص: 141-142.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص، أن الدراسات والأبحاث السابقة في مجال المحاسبة أكدت على وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة كما يلي:

– هناك اتفاقا عاما بين الأدبيات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن من خلالها أن تمارس المؤسسة مسؤولياتها الاجتماعية والمتمثلة في المعلومات الخاصة بتنمية الموارد البشرية، حماية البيئة، المساهمات العامة، وجودة منتجاتها، وتوصلت الدراسات إلى وجود علاقة تأثير للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، واتخذت هذه العلاقة ثلاثة اتجاهات: اتجاه إيجابي، اتجاه سلبي، اتجاه محايد، فيما أثبتت دراسات أخرى وجود نتائج تحمل أكثر من اتجاه في نفس الدراسة وأطلق عليه اتجاه متنوع.

– يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ اللازمة لتطبيق نظام حوكمة الشركات، كما يعد وسيلة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الفاعلة من خلال الإفصاح عن مختلف المعلومات بدقة ووضوح وفي الوقت المناسب، وتوصلت الكثير من الدراسات النظرية على وجود تأثير للإفصاح عن حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسة، من خلال الممارسة السليمة للحوكمة التي تساعد بدورها الشركات على جذب الاستثمارات والحفاظ على النظام المالي وضمان استقراره، ودعم الأداء والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وبالتالي حماية الشركات من التعثر والإفلاس، وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

– يعتبر التدقيق ونظام الرقابة الداخلية مفهومين متكاملين حيث يشتركان في أن أهدافهما إدارية ومالية على حد سواء، وأكدت الدراسات السابقة على أن الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية والتدقيق يساهمان في الرفع من فعالية وكفاءة الأداء المالي للمؤسسة، وذلك كون أن المدقق الداخلي يسعى دائما للتأكد من مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا ما يساهم في تقييم الأداء ومعرفة كفاءة وفعالية الأنشطة وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة، وضمان حسن استخدام مواردها المتاحة وتشجيعها على البقاء والاستمرار في خضم المنافسة الحادة التي تميز بيئة الأعمال، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على أدائها المالي.

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، ولاختبار صحة الفرضيات التي تم بناؤها قمنا بتدعيم الجانب النظري المكون من ثلاثة فصول بدراسة ميدانية، لتحديد مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية، وكذا التعرف على الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى إبراز مستوى تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بتصميم استبيان موجه إلى المختصين في المحاسبة والتدقيق، المهنيين بمكاتب الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات، يتكون من 64 سؤالا وهذه الأسئلة مقسمة إلى سبعة محاور رئيسية، ومن الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية (استخدام استبيان) وعدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات هو طبيعة الإشكالية المطروحة، وبهدف الوصول إلى نتائج أكثر شمولية، وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V 25).

وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان وفقراته.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في إجراء الدراسة الميدانية، بدءا من عملية تصميم وإعداد الاستبيان التي تعد في غاية الأهمية، مرورا إلى مكوناته وطريقة توزيعه ونشره، وكذلك الأدوات المستخدمة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة مع تبيان حدود وصعوبات الدراسة، وفي الأخير سوف نتطرق إلى اختبار صدق وثبات الاستبيان لتحديد مدى صدق أداة الدراسة لما وضعت لقياسه.

المطلب الأول: تحضير الاستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على الاستبيان الذي يعد من أهم وأكثر الأدوات استخداما من قبل الباحثين، ويعتبر من أهم أدوات جمع البيانات والمعلومات التي لا يمكن جمعها عن طريق الأدوات الأخرى، وفيما يلي سوف نتطرق إلى خطوات تصميم الاستبيان، هيكله، وكيفية توزيعه.

الفرع الأول: مرحلة تصميم الاستبيان

لمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي وأهم الصعوبات التي يواجهها ومعرفة مستوى تأثيره على الأداء المالي، صممت الطالبة استمارة الاستبيان لجمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية، وحاولنا قدر الإمكان أن تكون الأسئلة بسيطة وبعيدة عن التعقيد وقابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات الدراسة، وتم الاستعانة بآراء بعض الأساتذة والاعتماد على الدراسات السابقة في هذا المجال من أجل تصميم هذا الاستبيان مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم وموضوع بحثنا وطبيعة البيئة الجزائرية.

أما فيما يخص طبيعة الأسئلة التي تضمنها الاستبيان فكانت من النوع المغلق، إذ يجب على المستجوبين اختيار أحد البدائل الخمسة لكل سؤال مطروح (مقياس ليكارت الخماسي).

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

بعد تصميم الاستبيان وعرضه على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة والتدقيق، جاء في صورته النهائية كما هو مبين في الملحق رقم (**11**).

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

1- القسم الأول للاستبيان:

تم إدراج فقرة تمهيدية قبل التطرق إلى القسم الأول من الاستبيان لتوضيح عنوان الدراسة والهدف منها، الجهة الموجه لها الاستبيان، مع الحرص على أهمية إجابات أفراد عينة الدراسة والتأكيد على سرية المعلومات المقدمة، وأنها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، بالإضافة إلى تقديم شكر مسبق للمستجوبين على حسن تعاونهم للإجابة على أسئلة الاستبيان.

أما فيما يخص القسم الأول فإنه يحتوي على البيانات الأولية (معلومات شخصية ووظيفية) تضمن 6 أسئلة تغطي الجوانب التالية: الجنس، العمر، الخبرة المهنية، منطقة مزاولة المهنة (الولاية)، المؤهل العلمي، المهنة.

2- القسم الثاني للاستبيان:

يتضمن هذا القسم محاور الدراسة السبعة والمتمثلة فيما يلي:

- **المحور الأول:** يتعلق بمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن حوكمة المؤسسات، ويتكون هذا المحور من 7 أسئلة مرقمة من 1 إلى 7.

- **المحور الثاني:** يتعلق بمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويتكون هذا المحور من 9 أسئلة مرقمة من 1 إلى 9.

- **المحور الثالث:** يتعلق بمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ويتكون هذا المحور من 8 أسئلة مرقمة من 1 إلى 8.

- **المحور الرابع:** يتعلق بمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)، ويتكون هذا المحور من 10 أسئلة مرقمة من 1 إلى 10.

- **المحور الخامس:** يتعلق بمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية، ويتكون هذا المحور من 10 أسئلة مرقمة من 1 إلى 10.

– **المحور السادس**: يتعلق بمعرفة معوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ويتكون هذا المحور من 10 أسئلة مرقمة من 1 إلى 10.

– **المحور السابع**: يتعلق بمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ويتكون هذا المحور من 10 أسئلة مرقمة من 1 إلى 10.

الفرع الثالث: مرحلة توزيع الاستبيان

تعد مرحلة توزيع وجمع الاستمارات من أهم وأصعب الخطوات كونها ترتبط مباشرة بطبيعة النتائج المتوصل إليها، وللوصول إلى أفراد عينة الدراسة تم الاعتماد قي توزيع الاستبيان على عدة طرق أهمها: التوزيع المباشر على أفراد عينة الدراسة بمقابلتهم أثناء ممارستهم لوظيفتهم أو مقابلتهم خارج مؤسساتهم، إرسال الاستمارات عن طريق البريد الالكتروني والفايسبوك لبعض أفراد العينة إلا أن هذه الطريقة لم تساعد كثيرا في جمع الاستمارات بسبب تجاهل أغلب المستجوبين للرسائل وعدم الرد عليها، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الزملاء والأساتذة من مختلف الجامعات للوصول إلى أفراد عينة الدراسة.

وتم إعداد الاستبيان في ملف وورد (Word) وطباعته وتوزيعه بالنسبة للتسليم المباشر، أما فيما يخص توزيعه عبر البريد الالكتروني والفايسبوك فتمت صياغته إلكترونيا بالاعتماد على Google drive.

الفرع الرابع: مقياس الدراسة

تم إعداد أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكارت الذي يحتمل خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان، ويسهل على الطالبة ترميز الإجابات بحيث تمنح لكل إجابة وزن كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4–1): درجات سلم ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مقياس ليكارت الخماسي

– ومن خلال الجدول يمكن استخدام مقياس ليكارت الخماسي كمعيار للحكم على استجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحاور 7، إذ يتم حساب المدى (**5–1= 4**) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (**4÷5= 0.80**)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الخليه، ويصبح التوزيع كما هو موضح فالجدول الموالي.

الجدول رقم (4–2): توزيع الإجابات حسب الوسط الحسابي وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

طول خلايا مقياس ليكارت	درجة الالتزام	درجة الموافقة	درجة التأثير
متوسط من 1– 1.80	التزام ضعيف جدا	غير موافق تماما	تأثير ضعيف جدا
متوسط من 181– 2.60	التزام ضعيف	غير موافق	تأثير ضعيف
متوسط من 2.61– 3.40	التزام متوسط	محايد	تأثير متوسط
متوسط من 3.41– 4.20	التزام قوي (مرتفعة)	موافق	تأثير قوي
متوسط من 4.21– 5	التزام قوي جدا (مرتفعة جدا)	موافق تماما	تأثير قوي جدا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة، عينتها وحدودها

بعدما تطرقنا إلى كيفية تصميم الاستبيان ومكوناته وطريقة توزيعه في المطلب السابق، سوف نقوم بعرض مصادر جمع البيانات ومجتمع الدراسة والعينة المستهدفة، بالإضافة إلى محددات وصعوبات الدراسة التي تعترضها مع تبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضيات.

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

يتم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية كما يلي:

1– المصادر الثانوية:

لقد اتجهت الطالبة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة في كل من القوانين والمراسيم التي أصدرها المشرع الجزائري (الجرائد الرسمية) المتعلقة بمحتوى الكشوف المالية وعرضها وفق النظام

المحاسبي المالي، وكذلك الكتب، المقالات، المداخلات والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف الإحاطة بكل جوانب متغيرات الدراسة (الإفصاح المحاسبي، الأداء المالي).

2- المصادر الأولية:

نظرا لعدم كفاية المصادر الثانوية في تحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات تم اللجوء إلى المصادر الأولية من خلال تصميم استبيان واستخدامه كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة وتجميع المعلومات اللازمة لتحقيقها، وبعد توزيعه على أفراد عينة الدراسة تم تفريغه وتحليله باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25، من أجل القيام بالاختبارات الإحصائية المناسبة للوصول إلى نتائج دقيقة من خلال التحليل.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

المجتمع هو: "المجموعة الكاملة من الأشخاص أو الأحداث أو الأشياء أو المفردات التي نرغب في تحليل ودراسة خصائصها"[1]. بينما تعرف العينة على أنها: "مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي ويجب أن تكون ممثلة له وتحمل نفس خصائصه، ويتم اختيارها بطريقة علمية محددة"[2].

- يتكون مجتمع الدراسة من المختصين في المحاسبة والتدقيق، المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين المرخص لهم بمزاولة المهنة في الجزائر، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة ولاستحالة الاتصال بكافة أفراده تم الاعتماد على أسلوب العينة وذلك باختيار جزء من المجتمع الإحصائي للدراسة بشكل عشوائي للاستدلال على خواص المجتمع بأكمله عن طريق تعميم نتائج العينة.

بلغ عدد الاستمارات الموزعة **180** استمارة سلمت لأفراد العينة المحددة أعلاه، واسترجعت منها **144** استمارة وبعد عملية الفرز والفحص حذفت منها **9** استمارات بسبب عدم اكتمالها وصلاحيتها للتحليل الإحصائي أما الباقي (**36** استمارة) فلم يتم استرجاعها، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] عبد الله عمر زين الكاف، **تطبيق العمليات الإحصائية في البحوث العلمية مع استخدام برنامج SPSS**، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2014، ص: 20.

[2] المرجع نفسه، ص: 21.

الجدول رقم (4-3): توزيع عدد الاستبيانات واسترجاعها

الاستمارات	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	180	%100
عدد الاستمارات المسترجعة	144	%80
عدد الاستمارات الملغاة	9	%5
عدد الاستمارات المقبولة	135	%75
عدد الاستمارات غير المسترجعة	36	%20

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان

الفرع الثالث: حدود الدراسة وصعوباتها

1- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع الاستبيان على عينة من المختصين في المحاسبة والتدقيق، المهنيين بمكاتب الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات الناشطين في العديد من ولايات الجزائر.

- الحدود الزمانية: استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي 7 أشهر، ابتداء من شهر جوان 2021 (من تصميم الاستبيان للوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام SPSS).

2- صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة الميدانية العديد من المعيقات نذكر من أهمها ما يلي:

- عدم استجابة بعض المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بالإجابة على أسئلة الاستبيان بحجة الانشغالات والطلبات الكثيرة والمتكررة من الطلبة فيما يخص انشغالاتهم الدراسية.

- انتشار جائحة كورونا (COVID-19) مع اتخاذ المؤسسات لعدد من الإجراءات لمواجهة هذا الفيروس المستجد، وبالتالي صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات بحجة انتشار المرض.

- عدم الرد على البريد الالكتروني لأغلب أفراد العينة.

- تحفظ بعض المستجوبين على بعض المعلومات أثناء تقديم إجاباتهم.

الفرع الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة، تم الاعتماد على برنامج (**Excel 2007**) لتفريغ البيانات في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS V25**)، بما يتناسب مع أهداف وفرضيات الدراسة نذكرها كما يلي:

– **معامل ارتباط بيرسون (Pearson)**: لقياس مدى صدق الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة.

– **معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)**: للتحقق من ثبات أداة القياس.

– **النسب المئوية والتكرارات**: تستخدم بشكل أساسي لأغراض وصف عينة الدراسة.

– **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري**: نستخدم المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة أهمية إجابات عينة الدراسة وكذا ترتيب العبارات حسب قيمة المتوسط لكل عبارة، أما **الانحراف المعياري** يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي، إذ أنه كلما كانت قيم الانحراف المعياري كبيرة نسبيا دل ذلك على تشتت الاجابات عن الوسط الحسابي.

– **اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test)**: لاختبار الفرضيات.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان

لقد قمنا بإجراء دراسة استطلاعية على عينة قدرها 30 فردا وتم اختيارهم بطريقة عشوائية، بهدف التحضير للدراسة الميدانية الأساسية للبحث، وللتأكد من مدى صلاحية ومصداقية أدوات جمع البيانات قبل البدء بتطبيقها عمليا وهدر الوقت والجهد والمال إلى غيرها من الأمور.

الجدول رقم (4-4): توزيع أفراد العينة الاستطلاعية

الجنس	التكرارات	النسب المئوية (%)
ذكور	20	66.70
إناث	10	33.30
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة باعتمادا على بيانات الاستبيان

الشكل رقم (4-1): توزيع أفراد العينة الاستطلاعية

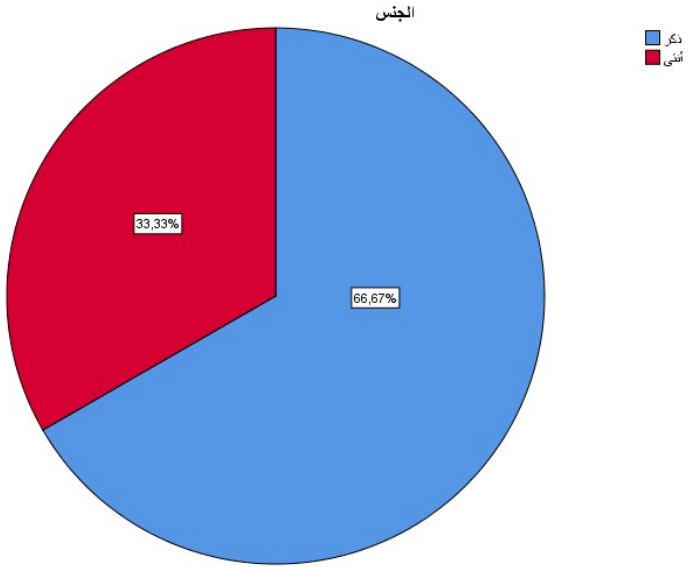

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان

الفرع الأول: صدق المحكمين

قبل توزيع الاستبيان خضع لعملية التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة والإحصاء ومحافظ حسابات، للتأكد من أن الأسئلة تقيس ما وضعت لقياسه وكذلك التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار كافة النصائح المقدمة في سبيل تحسين صياغة أسئلة الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي، وارتكزت ملاحظات المحكمين على مجموعة من الجوانب نذكرها كما يلي:

- سلامة بناء أسئلة الاستبيان وصياغة أسئلته بشكل مبسط ومفهوم وابتعادها عن الغموض.

- مدى التنسيق في وضع الأسئلة وارتباطها بالفرضيات.

- مدى استخدام المصطلحات المحاسبية وتوظيفها.

وفي الأخير وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم، تمكنا من تدارك النقائص وتمت صياغة الاستبيان في شكله النهائي وتوزيعه على أفراد العينة بعد موافقة المشرف على ذلك.

الفرع الثاني: الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

المقصود بالاتساق الداخلي قياس مدى ترابط كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، وسيتم قياس درجة الارتباط باستخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson)، حيث يأخذ معامل الارتباط القيم التالية:[1]

- إذا كانت قيمة المعامل صفر (0) فهذا يعني أن العبارات مستقلة تماما.

- إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الصفر (موجبة) فالارتباط طردي، ويكون هذا الارتباط قويا في حالة اقتراب المعامل من الواحد الصحيح (1)، وضعيفا عند اقترابه من (0).

- إذا كانت قيمة المعامل سالبة فالارتباط عكسي، ويكون قويا عند اقترابه من الواحد السالب، وضعيفا في حالة اقترابه من الصفر.

- توضح الجداول التالية نتائج الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الدراسة، والتي تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V25.

الجدول رقم (4-5): نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول

الرقم	العبارات الالتزام بالإفصاح عن حوكمة المؤسسات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أعضاء مجلس الإدارة وتوضح	0,637**	0.000

[1] خالد بعاشي، **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة، مراقبة وتدقيق، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2021/2020، ص: 142.

	الأعضاء المستقلين والتنفيذيين.		
2	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة.	0,703**	0.000
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن لجان مجلس الإدارة ودور كل لجنة وأعضائها.	0,720**	0.000
4	تلتزم المؤسسة بمعايير المحاسبة والتدقيق، وكذلك معايير إعداد التقارير المالية الدولية.	0,358	**0.052**
5	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أصحاب المصالح الرئيسيين.	0,655**	0.000
6	غالبا ما تفصح المؤسسات الاقتصادية عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.	0,679**	0.000
7	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن هيكل إدارة الشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولين عن الحوكمة.	0,822**	0.000
8	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن فرص العمل التي تقوم بتوفيرها.	0,637**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-5) أن جميع العبارات ارتباطها دال مع المحور الأول عند مستوى الدلالة 0.05، ماعدا العبارة رقم 4 (تلتزم المؤسسة بمعايير المحاسبة والتدقيق، وكذلك معايير إعداد التقارير المالية الدولية) ارتباطها غير دال مع المحور الأول ما يستدعي حذفها.

الجدول رقم (4-6): نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني

الرقم	العبارات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن تكاليف أمن وصحة العاملين لديها.	0,500**	0.005
2	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن برامج تدريب وتأهيل العاملين لديها.	0,426*	0.019
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تهيئة ظروف عمل مناسبة	0,463**	0.010

	للعاملين (البيئة الداخلية، السكن والانتقال).		
4	تقوم المؤسسة بإجراء دراسات استطلاعية لقياس رضا العملاء باستمرار.	0,608**	0.000
5	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تنمية المجتمع المحلي.	0,700**	0.000
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المخاطر المرتبطة بالمنتجات التي تصنعها.	0,689**	0.000
7	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن البرامج المرتبطة بالحد من الآثار البيئية الضارة لأنشطتها على المجتمع.	0,787**	0.000
8	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن حجم الاستثمار في التكنولوجيا الخالية من التلوث.	0,624**	0.000
9	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المبادرات التطوعية لإصلاح الأضرار البيئية.	0,799**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-6) أن جميع العبارات ارتباطها دال مع المحور الثاني عند مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-7): نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث

الرقم	العبارات **الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق.**	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن نظام الرقابة الداخلية لديها.	0,538**	0.002
2	تفصح معظم المؤسسات الاقتصادية عن أهدافها ومهام إدارة التدقيق الداخلي لديها.	0,581**	0.001
3	تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير التدقيق الداخلي.	0,640**	0.000
4	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن اسم وخبرة من قام بتدقيق حساباتها.	0,518**	0.003
5	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير المدقق حول مدى	0,574**	0.001

	التزامها بقواعد الحوكمة.		
6	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب مدقق الحسابات من عملية التدقيق.	0,622**	0.000
7	تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.	0,723**	0.000
8	تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.	0,668**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-7) أن جميع العبارات ارتباطها دال مع المحور الثالث عند مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-8): نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الرابع

الرقم	العبارات **الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية).**	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية.	0,807**	0.000
2	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تنبؤات توزيع الحصص في السوق.	0,668**	0.000
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن توقعات الربح للعام المقبل.	0,606**	0.000
4	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية –الأفاق المستقبلية.	0,639**	0.000
5	تقارن العديد من المؤسسات الاقتصادية توقعات المبيعات المستقبلية مع المبيعات الفعلية لهذه السنة.	0,806**	0.000
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مقدار الإيرادات والمصروفات المتوقعة للسنة القادمة.	0,841**	0.000
7	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التهديدات التي من المحتمل	0,695**	0.000

	أن تواجهها والآثار الناتجة عنها في المستقبل.		
8	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن الإستراتيجية والخطط التي تتعلق بالقوانين واللوائح والتشريعات الجديدة.	0,639**	0.000
9	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن سياسات الإدارة للحفاظ على نمو المبيعات.	0,652**	0.000
10	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نفقات البحوث والتطوير.	0,648**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-8) أن جميع العبارات ارتباطها دال مع المحور الرابع عند مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-9): نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور الخامس

الرقم	العبارات الإفصاح عن المعلومات المالية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق).	0,541**	0.002
2	تقوم الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات سابقة.	0,607**	0.000
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل- الخزينة).	0,826**	0.000
4	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب السيولة.	0,791**	0.000
5	تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب الربحية.	0,818**	0.000
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب النشاط (نسب الدوران).	0,742**	0.000
7	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب الرفع المالي (نسب المديونية).	0,782**	0.000
8	تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة، تكاليف شراء السلع المباعة.	0,702**	0.000

9	تكشف بعض المؤسسات الاقتصادية عن الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة معها.	0,880**	0.000
10	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن الالتزامات الطارئة (المحتملة).	0,770**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-9) أن جميع العبارات ارتباطها دال مع المحور الخامس عند مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-10): نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور السادس

الرقم	العبارات معوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصح عنها.	0,579**	0.001
2	غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي.	0,561**	0.001
3	نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي.	0,646**	0.000
4	عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية.	0,764**	0.000
5	يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية.	0,803**	0.000
6	عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية.	0,859**	0.000
7	لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية.	0,791**	0.000
8	نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.	0,814**	0.000

9	عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية.	0,826**	0.000
10	ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي.	0,654**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-10) أن جميع العبارات ارتباطها دال مع المحور السادس عند مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-11): نتيجة صدق الاتساق الداخلي للمحور السابع

الرقم	العبارات **تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.**	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة ربحية المؤسسات الاقتصادية في الأجل الطويل.	0,818**	0.000
2	يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسات الاقتصادية لدى العملاء.	0,818**	0.000
3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على الحصول على القروض والتمويل.	0,875**	0.000
4	يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية	0,837**	0.000
5	يساهم الإفصاح المحاسبي في الرفع من الحصص السوقية المؤسسات الاقتصادية.	0,906**	0.000
6	يزيد الإفصاح المحاسبي من معدلات العائد على الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية.	0,788**	0.000
7	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية في الأجل الطويل لدى المؤسسات الاقتصادية.	0,700**	0.000
8	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق رضا مستهلكي المؤسسات الاقتصادية.	0,695**	0.000
9	يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات التنفيذية	0,873**	0.000

	والتشغيلية لدى المؤسسات الاقتصادية.		
10	يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسات الاقتصادية.	0,882**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-11) أن جميع العبارات ارتباطها دال مع المحور السابع عند مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الفرع الثالث: ثبات الاستبيان (معامل ألفا كرونباخ)

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة[1].

ولاختبار ثبات أداة الدراسة يتم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل محور، والقاعدة العامة لاستخدام هذا المعامل كما يلي:[2]

- إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من (0.6) يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف.
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ يقع في المجال [0.6-0.7[يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول.
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ يقع في المجال [0.7-0.8[يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد.
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.8) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

محاور الدراسة	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: الالتزام بالإفصاح عن حوكمة المؤسسات	**0.788**

[1] سليم بن رحمون، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2019/2018، ص: 164.

[2] خالد بعاشي، مرجع سبق ذكره، ص: 140-141.

المحور الثاني: الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	**0.799**
المحور الثالث: الالتزام بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق	**0.757**
المحور الرابع: الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)	**0.883**
المحور الخامس: الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية	**0.905**
المحور السادس: معوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**0.894**
المحور السابع: أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	**0.944**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (4-12) نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح ما بين (0.757-0.944) في كل محاور الاستبيان إذ تجاوزت 0.6 وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا كرونباخ، وهذا يشير إلى تمتع الاستبيان بثبات مرتفع حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ في المحور الأول، الثاني، الثالث على التوالي 0.788، 0.799، 0.757 وهو ما يدل على تمتع المحاور بثبات مرتفع (جيد)، أما المحور الرابع، الخامس، السادس، السابع على التوالي 0.883، 0.905، 0.894، 0.944 وهو ما يدل على تمتع المخاور بثبات مرتفع جدا (ممتاز).

وبذلك تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان مما يجعله على ثقة تامة بصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان وفقراته

سوف يتم في هذا المبحث معالجة الاستبيان بدءا من الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية، مرورا بعرض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بالاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية، ليتم في الأخير التحليل الوصفي لبيانات الدراسة باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع اتجاه العينة.

المطلب الأول: وصف مفردات عينة الدراسة

سوف يتم عرض الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة، باستعراض مختلف البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الخبرة المهنية، منطقة مزاولة المهنة (الولاية)، المؤهل العلمي، المهنة).

وتمثل العينة الأساسية للدراسة في جميع المفردات التي تطبق عليها أدوات الدراسة والمقدرة ب **135** مفردة.

الفرع الأول: توزيع أفراد الدراسة حسب الجنس والعمر

1- متغير الجنس:

الجدول رقم (4-13): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكور	94	69.63
إناث	41	30.37
المجموع	**135**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (4-2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس

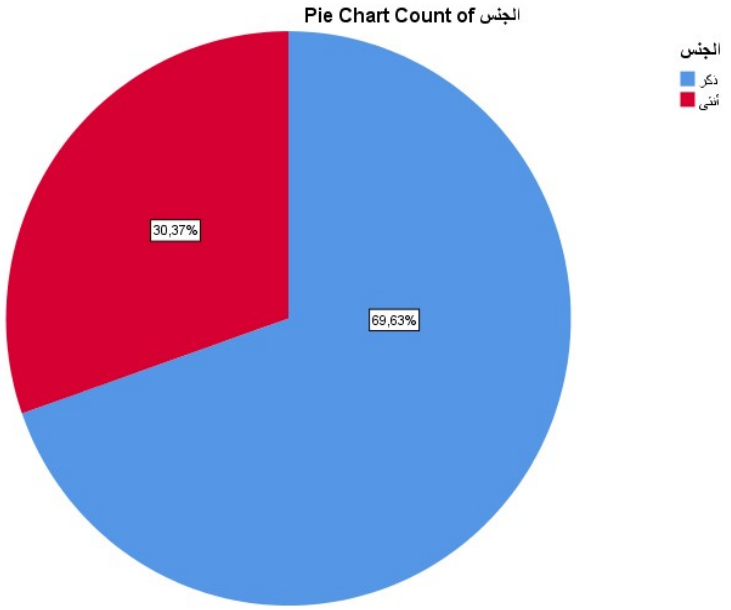

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-13) والشكل الهندسي أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة هي فئة الذكور، حيث بلغ عددهم **94** ذكر بنسبة **69.63 %** وتليها فئة الإناث بعدد **41** أنثى بنسبة **30.37 %**.

2- متغير العمر:

الجدول رقم (4-14): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 35 سنة	43	31.85
من 35 إلى 50 سنة	71	52.59
أكبر من 50 سنة	21	15.56
المجموع	**135**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (4-3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

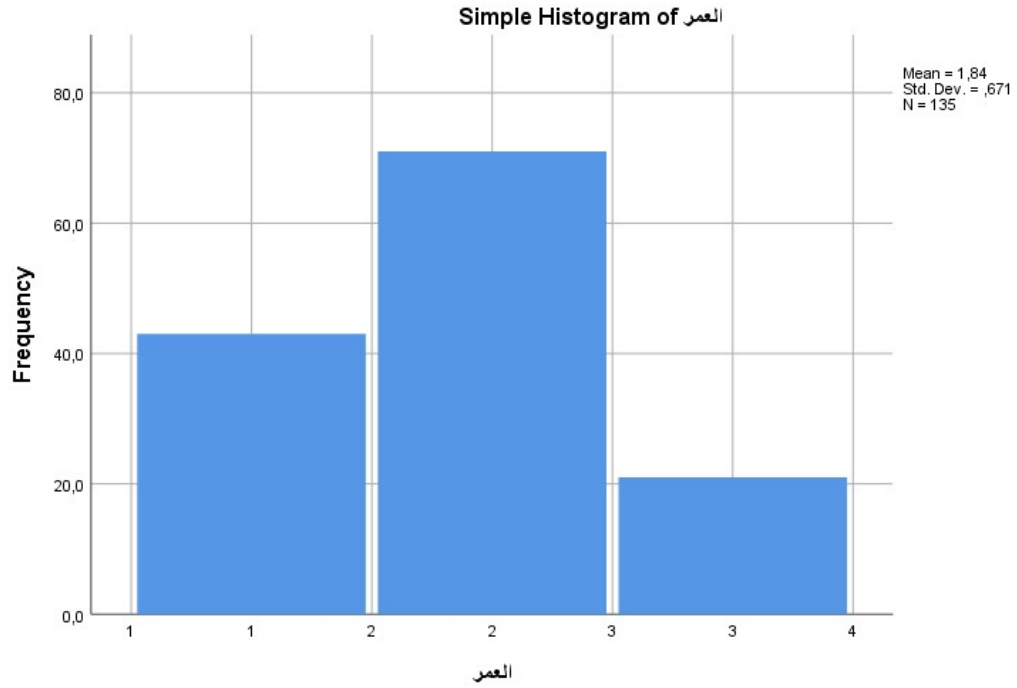

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-14) والشكل الهندسي أن العمر الغالب في عينة الدراسة هو فئة (من 35 إلى 50 سنة) بنسبة **52.59 %**، ثم تليها فئة (أقل من 35 سنة) بنسبة **31.85 %** ثم تليها فئة (أكثر من 50 سنة) وذلك بنسبة **15.56 %** .

الفرع الثاني: توزيع أفراد الدراسة حسب الخبرة المهنية ومنطقة مزاولة المهنة

1- متغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم (4-15): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	36	26.70
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	45	33.30
من 10 إلى أقل من 15 سنة	30	22.20
أكثر من 15 سنة	24	17.80
المجموع	**135**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (4-4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية

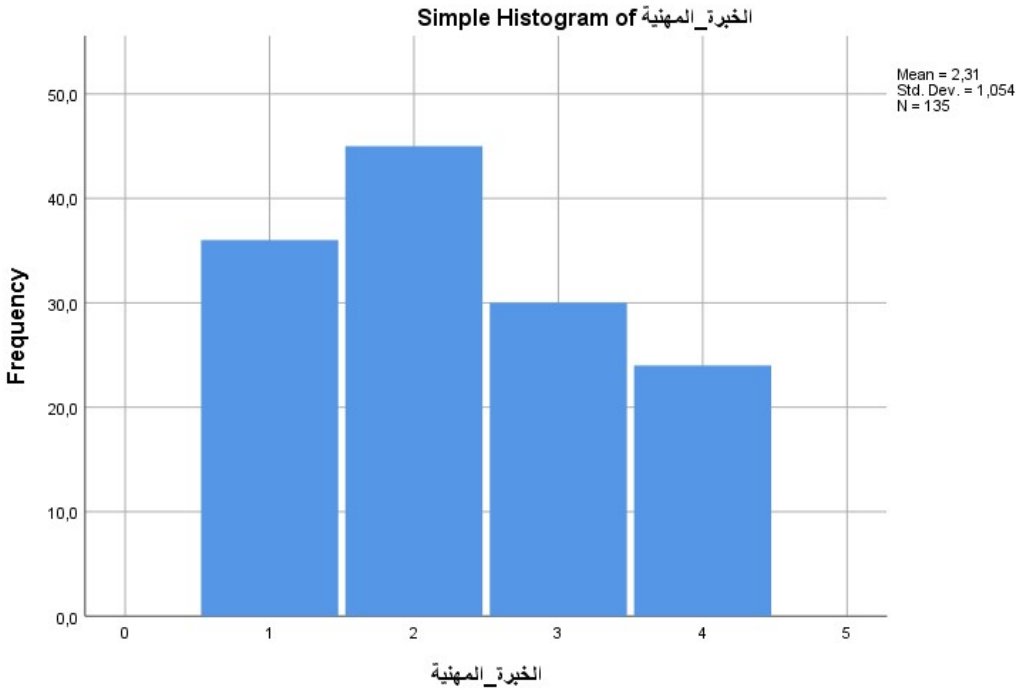

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (4-15) والشكل الهندسي يتبين لنا أن نسبة **33.30%** من حجم العينة تتراوح الخبرة المهنية لديهم ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، وما نسبة **26.70%** تقل الخبرة لديهم عن 5 سنوات، أما

نسبة **22.20%** تتراوح الخبرة المهنية لديهم ما بين 10 إلى أقل من 15 سنة، في حين نجد نسبة **17.80%** تفوق الخيرة المهنية لديهم عن 15 سنة.

2- متغير منطقة مزاولة المهنة (الولاية):

الجدول رقم (4-16): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير منطقة مزاولة المهنة

الولاية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
مستغانم	26	19.3
وهران	14	10.4
تلمسان	10	7.4
الشلف	20	14.8
معسكر	10	7.4
غليزان	19	14.1
تيارت	1	0.7
الجزائر	4	3
المدية	14	10.4
البليدة	7	5.2
الطارف	1	0.7
تبسة	2	1.5
قسنطينة	2	1.5
باتنة	2	1.5
بسكرة	1	0.7
ورقلة	1	0.7
سطيف	1	0.7
المجموع	135	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (4-16) نلاحظ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان مزاولة نشاطهم (الولاية)، حيث شملت الدراسة حوالي **17** ولاية من ولايات الجزائر، ونلاحظ أن غالبية أفراد العينة يزاولون نشاطهم في ولاية مستغانم بنسبة **19.3%**، ثم تليها ولاية الشلف بنسبة **14.8%** ثم تليها ولاية غليزان بنسبة **14.1%**، ثم تليها ولاية وهران والمدية بنفس النسبة **10.4%**، وبعد ذلك ولاية تلمسان ومعسكر بنسبة **7.4%**، ثم تليها ولاية البليدة بنسبة **5.2%**، ثم ولاية الجزائر بنسبة **3%**، وبعد ذلك تليها كل من ولاية تبسة، قسنطينة، باتنة بنفس النسبة **1.5%**، وأخيرا تليها كل من ولاية تيارت، بسكرة، ورقلة، سطيف، الطارف بنفس النسبة **0.7%**.

الفرع الثالث: توزيع أفراد الدراسة حسب المؤهل العلمي والمهنة

1- متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (4-17): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسب المئوية (%)
ليسانس	61	45.19
ماستر	39	28.89
ماجستير	3	2.22
دكتوراه	16	11.85
شهادة مهنية	16	11.85
المجموع	**135**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (4–5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

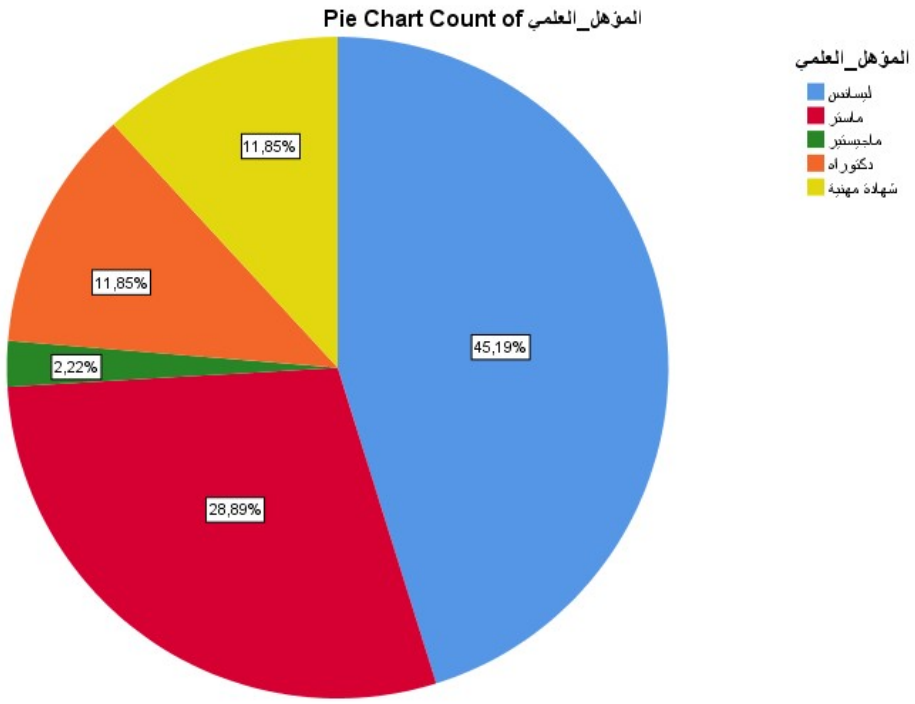

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (4–17) والشكل الهندسي نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون شهادة ليسانس بنسبة **45.19%**، ثم تليها نسبة **28.89%** بالنسبة للأفراد الذين يملكون شهادة ماستر، وبعد ذلك تليها كل من شهادة دكتوراه والشهادة المهنية بنفس النسبة والتي قدرت ب **11.85%**، وأخيرا بالنسبة للحاصلين على شهادة ماجستير بنسبة ضئيلة جدا قدرت ب **2.22%**.

2– متغير المهنة:

الجدول رقم (4–18): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة

المهنة	التكرارات	النسب المئوية (%)
محاسب	96	71.11
محافظ حسابات	19	14.07
خبير محاسبي	7	5.19
مساعد محاسب	9	6.67

أستاذ جامعي	4	2.96
المجموع	**135**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (4-6): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة

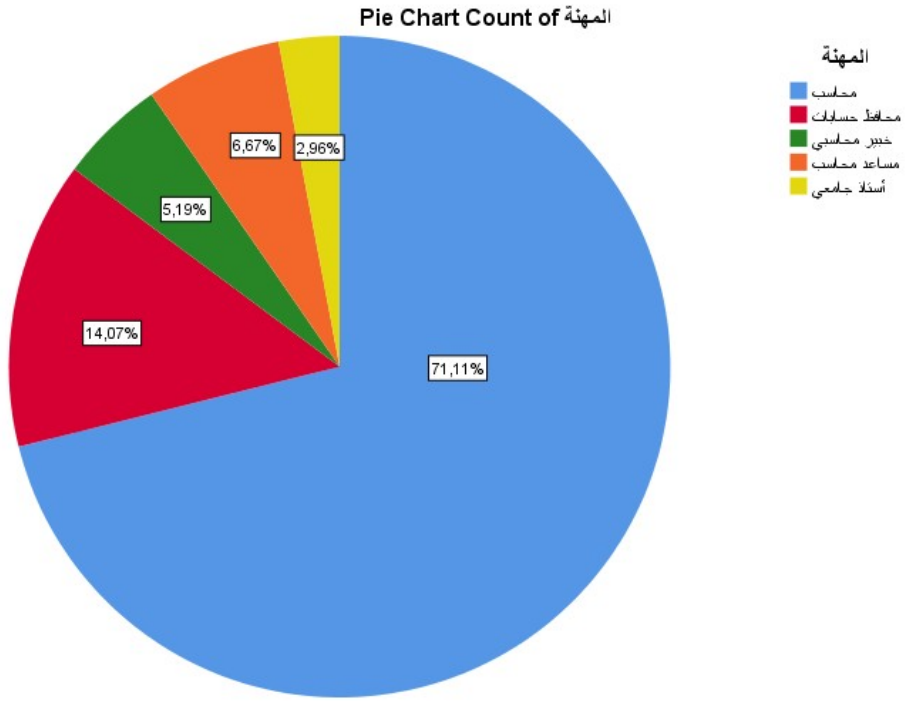

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (4-18) والشكل الهندسي نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يشتغلون في مهنة محاسب بنسبة **71.11%**، ثم تليها فئة محافظي الحسابات بنسبة **14.07%**، ثم تليها فئة الأفراد الذين يشتغلون في مهنة مساعد محاسب بنسبة **6.67%**، ثم تليها نسبة **5.19%** تمثل الخبراء المحاسبين، وأما النسبة المتبقية **2.96%** تمثل أساتذة جامعيين في تخصص المحاسبة والتدقيق.

المطلب الثاني: عرض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

سوف يتم عرض مختلف نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة في شكل تكرارات ونسب مئوية لكل محور من محاور الدراسة.

الفرع الأول: عرض نتائج الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الرئيسية الأولى على أنه: " تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية"، والجداول الموالية توضح إجابات أفراد عينة الدراسة (التكرارات والنسب المئوية) لكل عبارة من عبارات كل محور.

1- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن الحوكمة:

الجدول رقم (4-19): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول.

العبارات	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أعضاء مجلس الإدارة وتوضح الأعضاء المستقلين والتنفيذيين.	Ni	11	102	11	10	01
	Fi%	8.10	75.60	8.10	7.40	0.70
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة.	ni	21	89	13	11	01
	Fi%	15.60	65.90	9.60	8.10	0.70
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن لجان مجلس الإدارة ودور كل لجنة وأعضائها.	ni	17	84	27	07	00
	Fi%	12.60	62.20	20	5.20	00
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أصحاب المصالح الرئيسيين.	ni	20	62	47	06	00
	Fi%	14.80	45.90	34.80	4.40	00
غالبا ما تفصح المؤسسات الاقتصادية عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.	ni	15	64	42	14	00
	Fi%	11.10	47.40	31.10	10.40	00
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن هيكل إدارة الشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولين عن الحوكمة.	ni	14	72	39	10	00
	Fi%	10.40	53.30	28.90	7.40	00

تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن فرص العمل التي تقوم بتوفيرها.	ni	17	60	46	10	02
	Fi%	12.60	44.40	34.10	7.40	1.50

ni: التكرارات **Fi%:** النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- العبارة 1: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أعضاء مجلس الإدارة وتوضح الأعضاء المستقلين والتنفيذيين"، تشير الأرقام إلى أن اتجاه عينة الدراسة إيجابية، حيث أن نسبة 75.60% من أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق، ونسبة 8.10% كانت إجاباتهم موافق تماما، ونفس النسبة 8.10% محايدون، ونسبة 7.40% لا يوافقون، ونسبة 0.7% كانت إجابتهم غير موافق تماما.

- العبارة 2: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة"، تشير الأرقام إلى أن نسبة 65.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، ونسبة 15.60% كانت إجاباتهم موافق تماما، في حين 9.60% من العينة محايدون، و8.10% كانت إجاباتهم غير موافقون، ونسبة 0.70% لا يوافقون تماما.

- العبارة 3: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن لجان مجلس الإدارة ودور كل لجنة وأعضائها"، تشير الأرقام إلى أن 62.20% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، ونسبة 20% كانت إجاباتهم محايد، في حين 12.60% كانت إجاباتهم موافق تماما، بينما 5.20% المتبقية كانت إجاباتهم غير موافق.

- العبارة 4: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أصحاب المصالح الرئيسيين"، تشير الأرقام إلى أن 45.90% من العينة كانت إجاباتهم موافق، بينما 34.80% كانت إجاباتهم محايد، في حين 14.80% كانت إجاباتهم موافق تماما، و4.40% المتبقية كانت إجاباتهم غير موافق.

- العبارة 5: "غالبا ما تفصح المؤسسات الاقتصادية عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد"، الأرقام تشير إلى أن 47.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، في حين 31.10% كانت إجاباتهم محايد، و11.10% كانت إجاباتهم موافق تماما، بينما النسبة المتبقية 10.40% كانت إجاباتهم غير موافق.

- العبارة 6: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن هيكل إدارة الشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولين عن الحوكمة"، تشير الأرقام إلى أن نسبة 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و28.90% كانت إجاباتهم محايد، في حين 10.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، بينما 7.40% كانت إجاباتهم غير موافق.

- العبارة 7: " تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن فرص العمل التي تقوم بتوفيرها"، تشير الأرقام إلى أن 44.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و34.10% كانت إجاباتهم محايد، في حين 12.60% كانت إجاباتهم موافق تماما، بينما 7.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير موافق، و1.50% كانت إجاباتهم غير موافق تماما.

2- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

الجدول رقم (4-20): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني

العبارات	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن تكاليف أمن وصحة العاملين لديها.	Ni	18	106	10	01	00
	Fi%	13.30	78.50	7.40	0.70	00
تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن برامج تدريب وتأهيل العاملين لديها.	Ni	18	96	11	08	02
	Fi%	13.30	71.10	8.10	5.90	1.50
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تهيئة ظروف عمل مناسبة للعاملين (البيئة الداخلية، السكن والانتقال).	Ni	13	65	45	11	01
	Fi%	9.60	48.10	33.30	8.10	0.70
تقوم المؤسسة بإجراء دراسات استطلاعية لقياس رضا العملاء باستمرار.	Ni	23	75	25	10	02
	Fi%	17	55.60	18.50	7.40	1.50
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تنمية المجتمع المحلي.	Ni	20	78	22	14	01
	Fi%	14.80	57.80	16.30	10.40	0.70
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن	Ni	27	78	18	12	00

المخاطر المرتبطة بالمنتجات التي تصنعها.	Fi%	20	57.80	13.30	8.90	00
تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن البرامج المرتبطة بالحد من الآثار البيئية الضارة لأنشطتها على المجتمع.	ni	18	64	31	19	03
	Fi%	13.30	47.40	23	14.10	2.20
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن حجم الاستثمار في التكنولوجيا الخالية من التلوث.	ni	21	51	39	22	02
	Fi%	15.60	37.80	28.90	16.30	1.50
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المبادرات التطوعية لإصلاح الأضرار البيئية.	ni	18	55	39	19	04
	Fi%	13.30	40.70	28.90	14.10	03

ni: التكرارات **Fi%: النسبة المئوية**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- العبارة 1: "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن تكاليف أمن وصحة العاملين لديها"، تشير الأرقام إلى أن 78.50% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و13.30% كانت إجاباتهم موافق تماما، في حين 7.40% كانت إجاباتهم محايد، بينما 0.70% كانت إجاباتهم غير موافق.

- العبارة 2: "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن برامج تدريب وتأهيل العاملين لديها"، تشير الأرقام إلى أن 71.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و 13.30% كانت إجاباتهم موافق تماما، في حين 8.10% كانت إجاباتهم محايد، بينما 5.90% كانت إجاباتهم غير موافق، و1.50% كانت إجاباتهم غير موافق تماما.

- العبارة 3: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تهيئة ظروف عمل مناسبة للعاملين (البيئة الداخلية، السكن والانتقال)"، تشير الأرقام إلى أن 48.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و33.30% كانت إجاباتهم محايد، بينما 9.60% كانت إجاباتهم موافق تماما، و8.10% من عينة الدراسة لا يوافقون، و0.70% كانت إجاباتهم غير موافق تماما.

- العبارة 4: "تقوم المؤسسة بإجراء دراسات استطلاعية لقياس رضا العملاء باستمرار"، تشير الأرقام إلى أن 55.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و18.50% كانت إجاباتهم محايد، في حين 17% كانت إجاباتهم موافق تماما، و7.40% من العينة لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون تماما.

- العبارة 5: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تنمية المجتمع المحلي"، تشير الأرقام إلى أن 57.80% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و16.30% كانت إجاباتهم محايد، في حين 14.80% كانت إجاباتهم موافق تماما، بينما 10.40% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون تماما.

- العبارة 6: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المخاطر المرتبطة بالمنتجات التي تصنعها"، تشير الأرقام إلى أن 57.80% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و20% كانت إجاباتهم موافق تماما، في حين 13.30% كانت إجاباتهم محايد، وبينما 8.90% لا يوافقون.

- العبارة 7: "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن البرامج المرتبطة بالحد من الآثار البيئية الضارة لأنشطتها على المجتمع"، تشير الأرقام إلى أن 47.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و23% كانت إجاباتهم محايد، في حين 14.10% كانت إجاباتهم غير موافق، بينما 13.30% كانت إجاباتهم موافق تماما، و2.20% لا يوافقون تماما.

- العبارة 8: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن حجم الاستثمار في التكنولوجيا الخالية من التلوث"، تشير الأرقام إلى أن 37.80% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و 28.90% كانت إجاباتهم محايد، في حين 16.30% كانت إجاباتهم غير موافق، بينما 15.60% كانت إجاباتهم موافق تماما، و1.50% كانت إجاباتهم غير موافق تماما.

- العبارة 9: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المبادرات التطوعية لإصلاح الأضرار البيئية"، تشير الأرقام إلى أن 40.70% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و28.90% كانت إجاباتهم محايد، بينما 14.10% كانت إجاباتهم غير موافق، في حين 13.30% كانت إجاباتهم موافق تماما، بينما 3% لا يوافقون تماما.

3- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق:

الجدول رقم (4-21): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث

العبارات	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن نظام الرقابة الداخلية لديها.	ni	14	102	16	03	00
	Fi%	10.40	75.60	11.90	2.20	00
تفصح معظم المؤسسات الاقتصادية عن أهدافها ومهام إدارة التدقيق الداخلي لديها.	ni	15	99	17	04	00
	Fi%	11.10	73.30	12.60	03	00
تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير التدقيق الداخلي.	ni	14	67	38	14	02
	Fi%	10.40	49.60	28.10	10.40	1.50
تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن اسم وخبرة من قام بتدقيق حساباتها.	ni	15	66	35	18	01
	Fi%	11.10	48.90	25.90	13.30	0.70
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير المدقق حول مدى التزامها بقواعد الحوكمة.	ni	12	56	47	19	01
	Fi%	8.90	41.50	34.80	14.10	0.70
تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب مدقق الحسابات من عملية التدقيق.	ni	18	54	37	23	03
	Fi%	13.30	40	27.40	17	2.20
تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.	ni	15	57	36	24	03
	Fi%	11.10	42.20	26.70	17.80	2.20
تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.	ni	16	49	46	20	04
	Fi%	11.90	36.30	34.10	14.80	03

ni: التكرارات **Fi%:** النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- العبارة 1: "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن نظام الرقابة الداخلية لديها"، تشير الأرقام إلى أن 75.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، في حين 11.90% كانت إجاباتهم محايد، بينما 10.40% كانت إجاباتهم موافق تماما، و2.20% المتبقية لا يوافقون.

- العبارة 2: "تفصح معظم المؤسسات الاقتصادية عن أهدافها ومهام إدارة التدقيق الداخلي لديها"، تشير الأرقام إلى أن 73.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و12.60% كانت إجاباتهم محايد، بينما 11.10% كانت إجاباتهم موافق تماما، و3% المتبقية كانت إجاباتهم غير موافق.

- العبارة 3: "تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير التدقيق الداخلي"، تشير الأرقام إلى أن 49.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و28.10% كانت إجاباتهم محايد، بينما 10.40% كانت إجاباتهم موافق تماما، ونفس النسبة 10.40% كانت إجاباتهم غير موافق، و1.50% لا يوافقون تماما.

- العبارة 4: "تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن اسم وخبرة من قام بتدقيق حساباتها"، تشير الأرقام إلى أن 48.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و25.90% كانت إجاباتهم محايد، بينما 13.30% كانت إجاباتهم غير موافق، في حين 11.10% كانت إجاباتهم موافق تماما، 0.70% لا يوافقون تماما.

- العبارة 5: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير المدقق حول مدى التزامها بقواعد الحوكمة"، تشير الأرقام إلى أن 41.50% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، في حين أن 34.80% كانت إجاباتهم محايد، بينما 14.10% كانت إجاباتهم غير موافق، و8.90% كانت إجاباتهم موافق تماما، أما 0.70% لا يوافقون تماما.

- العبارة 6: "تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب مدقق الحسابات من عملية التدقيق"، تشير الأرقام إلى أن 40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و27.40% كانت إجاباتهم محايد، في حين 17% كانت إجاباتهم غير موافق، بينما 13.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و2.20% لا يوافقون تماما.

- العبارة 7: "تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون"، تشير الأرقام إلى أن 42.20% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و26.70% كانت إجاباتهم محايد، بينما 17.80% من عينة الدراسة لا يوافقون، و11.10% كانت إجاباتهم موافق تماما، و2.20% لا يوافقون تماما.

- العبارة 8: "تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون"، تشير الأرقام إلى أن 34.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم محايد، و36.30% كانت إجاباتهم موافق، في حين 14.80% من عينة الدراسة لا يوافقون، و11.90% كانت إجاباتهم موافق تماما، و3% لا يوافقون تماما.

4- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية):

الجدول رقم (4-22): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع

العبارات	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية.	ni	13	101	12	07	02
	Fi%	9.60	74.80	8.90	5.20	1.50
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تنبؤات توزيع الحصص في السوق.	ni	15	91	15	13	01
	Fi%	11.10	67.40	11.10	9.60	0.70
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن توقعات الربح للعام المقبل.	ni	19	86	16	13	01
	Fi%	14.10	63.70	11.90	9.60	0.70
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية –الأفاق المستقبلية.	ni	28	75	20	10	02
	Fi%	20.70	55.60	14.80	7.40	1.50
تقارن العديد من المؤسسات الاقتصادية توقعات المبيعات المستقبلية مع المبيعات الفعلية لهذه السنة.	ni	28	73	23	10	01
	Fi%	20.70	54.10	17	7.40	0.70

تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مقدار الإيرادات والمصروفات المتوقعة للسنة القادمة.	ni	23	74	25	11	02
	Fi%	17	54.80	18.50	8.10	1.50
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التهديدات التي من المحتمل أن تواجهها والآثار الناتجة عنها في المستقبل.	ni	25	65	31	13	01
	Fi%	18.50	48.10	23	9.60	0.70
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن الإستراتيجية والخطط التي تتعلق بالقوانين واللوائح والتشريعات الجديدة.	ni	27	65	30	10	03
	Fi%	20	48.10	22.20	7.40	2.20
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن سياسات الإدارة للحفاظ على نمو المبيعات.	ni	28	63	29	13	02
	Fi%	20.70	46.70	21.50	9.60	1.50
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نفقات البحوث والتطوير.	ni	36	53	29	14	03
	Fi%	26.70	39.30	21.50	10.40	2.20

ni: التكرارات **Fi%:** النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- العبارة 1: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية"، تشير الأرقام إلى أن 74.80% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و8.90% محايدون، بينما 9.60% يوافقون تماما، و5.20% لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 2: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تنبؤات توزيع الحصص في السوق"، تشير الأرقام إلى أن 67.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و11.10% يوافقون تماما، و11.10% محايدون، بينما 9.60% من عينة الدراسة لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 3: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن توقعات الربح للعام المقبل"، تشير الأرقام إلى أن 63.70% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و14.10% يوافقون تماما، في حين 11.90% محايدون، و9.60% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 4: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية –الأفاق المستقبلية"، تشير الأرقام إلى أن 55.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و20.70% يوافقون بشدة، بينما 14.80% محايدون، و7.40% لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 5: "تقارن العديد من المؤسسات الاقتصادية توقعات المبيعات المستقبلية مع المبيعات الفعلية لهذه السنة"، تشير الأرقام إلى أن 54.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و20.70% يوافقون بشدة، بينما 17% محايدون، و7.40% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 6: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مقدار الإيرادات والمصروفات المتوقعة للسنة القادمة"، تشير الأرقام إلى أن 54.80% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و18.50% محايدون، و17% يوافقون بشدة، بينما 8.10% لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 7: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التهديدات التي من المحتمل أن تواجهها والآثار الناتجة عنها في المستقبل"، تشير الأرقام إلى أن 48.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و23% محايدون، و18.50% يوافقون بشدة، و9.60% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 8: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن الإستراتيجية والخطط التي تتعلق بالقوانين واللوائح والتشريعات الجديدة"، تشير الأرقام إلى أن 48.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و22.20% محايدون، و20% يوافقون بشدة، و7.40% لا يوافقون، و2.20% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 9: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن سياسات الإدارة للحفاظ على نمو المبيعات"، تشير الأرقام إلى أن 46.70% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و21.50% محايدون، و20.70% يوافقون بشدة، و9.60% لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 10: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نفقات البحوث والتطوير"، تشير الأرقام إلى أن 39.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و26.70% يوافقون بشدة، و21.50% محايدون، و10.40% لا يوافقون، و2.20% لا يوافقون بشدة.

5- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية:

الجدول رقم (4-23): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخامس

العبارات	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق).	ni	54	72	05	03	01
	Fi%	40	53.30	3.70	2.20	0.70
تقوم الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات سابقة.	ni	53	71	07	03	01
	Fi%	39.30	52.60	5.20	2.20	0.70
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل- الخزينة).	ni	49	73	10	03	00
	Fi%	36.30	54.10	7.40	2.20	00
تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب السيولة.	ni	57	60	15	03	00
	Fi%	42.20	44.40	11.10	2.20	00
تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب الربحية.	ni	51	65	15	03	01
	Fi%	37.80	48.10	11.10	2.20	0.70
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب النشاط (نسب الدوران).	ni	58	62	12	03	00
	Fi%	43	45.90	8.90	2.20	00
تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب الرفع المالي (نسب المديونية).	ni	52	63	15	05	00
	Fi%	38.50	46.70	11.10	3.70	00
تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة، تكاليف شراء السلع المباعة.	ni	58	61	11	03	02
	Fi%	43	45.20	8.10	2.20	1.50
تكشف بعض المؤسسات الاقتصادية عن الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة معها.	ni	49	69	13	03	01
	Fi%	36.30	51.10	9.60	2.20	0.70
تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن	ni	53	63	14	04	01

الالتزامات الطارئة (المحتملة).	Fi%	39.30	46.70	10.40	03	0.70

ni: التكرارات **Fi%:** النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- العبارة 1: "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق)"، تشير الأرقام إلى أن 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و40% يوافقون بشدة، و3.70% محايدون، و2.20% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 2: "تقوم الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات سابقة"، تشير الأرقام إلى أن 52.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و39.30% يوافقون بشدة، و5.20% محايدون، و2.20% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 3: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل- الخزينة)"، تشير الأرقام إلى أن 54.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و36.30% يوافقون بشدة، في حين 7.40% محايدون، و2.20% لا يوافقون.

- العبارة 4: "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب السيولة"، تشير الأرقام إلى أن 44.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و42.20% يوافقون بشدة، بينما 11.10% محايدون، و2.20% لا يوافقون.

- العبارة 5: "تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب الربحية"، تشير الأرقام إلى أن 48.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و37.80% يوافقون بشدة، بينما 11.10% محايدون، و2.20% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 6: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب النشاط (نسب الدوران)"، تشير الأرقام إلى أن 45.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و43% يوافقون بشدة، بينما 8.90% محايدون، و2.20% لا يوافقون.

- العبارة 7: "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب الرفع المالي (نسب المديونية)"، تشير الأرقام إلى أن 46.70% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و38.50% يوافقون بشدة، بينما 11.10% محايدون، و3.70% لا يوافقون.

- العبارة 8: "تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة، تكاليف شراء السلع المباعة"، تشير الأرقام إلى أن 45.20% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و43% يوافقون بشدة، بينما 8.10% محايدون، و2.20% لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 9: "تكشف بعض المؤسسات الاقتصادية عن الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة معها"، تشير الأرقام إلى أن 51.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و36.30% يوافقون بشدة، بينما 9.60% محايدون، و2.20% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

-العبارة 10: "تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن الالتزامات الطارئة (المحتملة)"، تشير الأرقام إلى أن 46.70% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و39.30% يوافقون بشدة، بينما 10.40% محايدون، و3% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

الفرع الثاني: عرض نتائج الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الرئيسية الثانية: "تختلف الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، والجدول الموالي يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة (التكرارات والنسب المئوية) لكل عبارة من عبارات المحور.

الجدول رقم (4-24): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور السادس

العبارات	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصح عنها.	ni	58	71	05	00	01
	Fi%	43	52.60	3.70	00	0.70
غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية	ni	60	59	07	04	05

على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي.	Fi%	44.40	43.70	5.20	03	3.70
نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي.	ni	62	58	11	01	03
	Fi%	45.90	43	8.10	0.70	2.20
عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية.	ni	80	42	11	01	01
	Fi%	59.30	31.10	8.10	0.70	0.70
يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية.	ni	72	57	04	01	01
	Fi%	53.30	42.20	03	0.70	0.70
عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية.	ni	66	61	07	00	01
	Fi%	48.90	45.20	5.20	00	0.70
لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية.	ni	72	53	08	01	01
	Fi%	53.30	39.30	5.90	0.70	0.70
نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.	ni	72	52	09	00	02
	Fi%	53.30	38.50	6.70	00	1.50
عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية	ni	57	71	05	01	01
	Fi%	42.20	52.60	3.70	0.70	0.70
ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي.	ni	65	60	07	01	02
	Fi%	48.10	44.40	5.20	0.70	1.50

ni: التكرارات **Fi%:** النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

– العبارة 1: "تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصح عنها"، تشير الأرقام إلى أن 52.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و43% يوافقون بشدة، بينما 3.70% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 2: "غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي"، تشير الأرقام إلى 44.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و43.70% يوافقون، بينما 5.20% محايدون، و3% لا يوافقون، و3.70% لا يوافقون تماما.

- العبارة 3: "نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي"، تشير الأرقام إلى أن 45.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و43% يوافقون، بينما 8.10% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و2.20% لا يوافقون تماما.

- العبارة 4: "عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية"، تشير الأرقام إلى أن 59.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و31.10% منهم موافقون، بينما 8.10% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 5: "يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية"، تشير الأرقام إلى أن 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و42.20% موافقون، بينما 3% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 6: "عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية"، تشير الأرقام إلى أن 48.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و45.20% منهم موافقون، في حين 5.20% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 7: "لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و39.30% منهم موافقون، بينما 5.90% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 8: "نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي"، تشير الأرقام إلى أن 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و38.50% منهم موافقون، و6.70% محايدون، بينما 1.50% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 9: "عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية"، تشير الأرقام إلى أن 52.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و42.20% موافقون بشدة، بينما 3.70% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 10: "ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي"، تشير الأرقام إلى أن 48.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و44.40% موافقون، بينما 5.20% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون بشدة.

الفرع الثالث: عرض نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية الرئيسية الثالثة: "يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، والجدول الموالي يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة (التكرارات والنسب المئوية) لكل عبارة من عبارات المحور.

الجدول رقم (4-25): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور السابع

العبارات	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة ربحية المؤسسات الاقتصادية في الأجل الطويل.	ni	59	67	07	01	01
	Fi%	43.70	49.60	5.20	0.70	0.70
يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسات الاقتصادية لدى العملاء.	ni	71	61	02	00	01
	Fi%	52.60	45.20	1.50	00	0.70
يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على الحصول على القروض والتمويل.	ni	68	64	02	00	01
	Fi%	50.40	47.40	1.50	00	0.70
يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.	ni	66	62	06	00	01
	Fi%	48.90	45.90	4.40	00	0.70
يساهم الإفصاح المحاسبي في الرفع من الحصص السوقية المؤسسات الاقتصادية.	ni	63	62	09	00	01
	Fi%	46.70	45.90	6.70	00	0.70

يزيد الإفصاح المحاسبي من معدلات العائد على الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية.	ni	67	55	11	01	01
	Fi%	49.60	40.70	8.10	0.70	0.70
يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية في الأجل الطويل لدى المؤسسات الاقتصادية.	ni	56	65	10	03	01
	Fi%	41.50	48.10	7.40	2.20	0.70
يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق رضا مستهلكي المؤسسات الاقتصادية.	ni	60	61	11	02	01
	Fi%	44.40	45.20	8.10	1.50	0.70
يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية لدى المؤسسات الاقتصادية.	ni	63	67	04	00	01
	Fi%	46.70	49.60	03	00	0.70
يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسات الاقتصادية.	ni	70	59	05	00	01
	Fi%	51.90	43.70	3.70	00	0.70

ni: التكرارات **Fi%:** النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- العبارة 1: "يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة ربحية المؤسسات الاقتصادية في الأجل الطويل"، تشير الأرقام إلى أن 49.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و43.70% موافقون بشدة، بينما 5.20% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 2: "يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسات الاقتصادية لدى العملاء"، تشير الأرقام إلى أن 52.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و45.20% موافقون، بينما 1.50% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 3: "يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على الحصول على القروض والتمويل"، تشير الأرقام إلى أن 50.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و47.40% موافقون، بينما 1.50% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 4: "يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 48.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و45.90% موافقون، بينما 4.40% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 5: "يساهم الإفصاح المحاسبي في الرفع من الحصص السوقية المؤسسات الاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 46.70% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و45.90% موافقون، بينما 6.70% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 6: "يزيد الإفصاح المحاسبي من معدلات العائد على الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 49.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و40.70% موافقون، بينما 8.10% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 7: "يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية في الأجل الطويل لدى المؤسسات الاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 48.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و41.50% موافقون بشدة، بينما 7.40% محايدون، و2.20% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 8: "يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق رضا مستهلكي المؤسسات الاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 45.20% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و44.40% موافقون بشدة، بينما 8.10% محايدون، و1.50% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 9: "يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية لدى المؤسسات الاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 49.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و46.70% موافقون بشدة، بينما 3% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 10: "يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسات الاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 51.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و43.70% موافقون، بينما 3.70% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة

بعدما تم عرض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة في شكل تكرارات ونسب مئوية، سيتم في هذا المطلب عرض نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة، وذلك بحساب مختلف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

الفرع الأول: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسية الأولى

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على: "تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية"، وسوف يتم عرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعرفة درجة الالتزام لكل عبارة من عبارات المحاور 5، كما هو موضح في الجداول الموالية.

1- التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن الحوكمة

الجدول رقم (4-26): مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن الحوكمة

الرقم	الالتزام بالإفصاح عن حوكمة المؤسسات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام	الترتيب
1	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أعضاء مجلس الإدارة وتوضح الأعضاء المستقلين والتنفيذيين.	3,83	0,71	مرتفعة	2
2	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة.	3,87	0,80	مرتفعة	1
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن لجان مجلس الإدارة ودور كل لجنة وأعضائها.	3,82	0,71	مرتفعة	3
4	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أصحاب المصالح الرئيسيين.	3,71	0,77	مرتفعة	4
5	غالبا ما تفصح المؤسسات الاقتصادية عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.	3,59	0,82	مرتفعة	6
6	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن هيكل إدارة الشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولين عن الحوكمة.	3,67	0,76	مرتفعة	5
7	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن فرص العمل التي	3,59	0,86	مرتفعة	7

	تقوم بتوفيرها.				
المتوسط العام للمحور		**3,73**	**0,58**	**مرتفعة**	**–**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى التزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن الحوكمة **3.73**، كما بلغ الانحراف المعياري **0.58** مما يعني اتفاق أراء المستجوبين على وجود التزام قوي (بدرجة عالية) في الإفصاح عن حوكمة المؤسسات، وقد جاءت عبارة "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.87 وانحراف قدره 0.80، تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أعضاء مجلس الإدارة وتوضح الأعضاء المستقلين والتنفيذيين" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.83 وانحراف قدره 0.71، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن لجان مجلس الإدارة ودور كل لجنة وأعضائها" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف قدره 0.71، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أصحاب المصالح الرئيسيين" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف قدره 0.77، ثم تليها عبارة "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن هيكل إدارة الشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولين عن الحوكمة" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف قدره 0.76، تليها عبارة "غالبا ما تفصح المؤسسات الاقتصادية عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.59 وانحراف قدره 0.82، ثم تليها عبارة "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن فرص العمل التي تقوم بتوفيرها" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.59 وانحراف 0.86.

2- التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية

الجدول رقم (4-27): مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية

الرقم	الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام	الترتيب
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن تكاليف أمن	4.04	0.49	مرتفعة	01

	وصحة العاملين لديها.				
2	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن برامج تدريب وتأهيل العاملين لديها.	3.89	0.76	مرتفعة	02
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تهيئة ظروف عمل مناسبة للعاملين (البيئة الداخلية، السكن والانتقال).	3.58	0.81	مرتفعة	06
4	تقوم المؤسسة بإجراء دراسات استطلاعية لقياس رضا العملاء باستمرار.	3.79	0.87	مرتفعة	04
5	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تنمية المجتمع المحلي.	3.76	0.86	مرتفعة	05
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المخاطر المرتبطة بالمنتجات التي تصنعها.	3.89	0.83	مرتفعة	03
7	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن البرامج المرتبطة بالحد من الآثار البيئية الضارة لأنشطتها على المجتمع.	3.56	0.97	مرتفعة	07
8	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن حجم الاستثمار في التكنولوجيا الخالية من التلوث.	3.50	0.99	مرتفعة	08
9	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المبادرات التطوعية لإصلاح الأضرار البيئية.	3.47	0.99	مرتفعة	09
	المتوسط العام للمحور	**3,72**	**0,60**	**مرتفعة**	**–**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى التزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية **3.72**، كما بلغ الانحراف المعياري **0.60** مما يعني اتفاق أراء المستجوبين على وجود التزام قوي (بدرجة عالية) في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وقد جاءت عبارة "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن تكاليف أمن وصحة العاملين لديها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.04 وانحراف قدره 0.49، تليها عبارة "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن برامج تدريب وتأهيل العاملين لديها" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.89 وانحراف قدره 0.76، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المخاطر المرتبطة بالمنتجات التي تصنعها" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.89 وانحراف قدره 0.83، تليها عبارة "تقوم المؤسسة بإجراء دراسات استطلاعية لقياس رضا العملاء باستمرار" في

المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.79 وانحراف قدره 0.87، تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تنمية المجتمع المحلي" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف قدره 0.86، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تهيئة ظروف عمل مناسبة للعاملين (البيئة الداخلية، السكن والانتقال)" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.58 وانحراف قدره 0.81، ثم تليها عبارة "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن البرامج المرتبطة بالحد من الآثار البيئية الضارة لأنشطتها على المجتمع" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.56 وانحراف قدره 0.97، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن حجم الاستثمار في التكنولوجيا الخالية من التلوث" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.50 وانحراف قدره 0.99، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المبادرات التطوعية لإصلاح الأضرار البيئية" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.47 وانحراف قدره 0.99.

– نلاحظ أن التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية جاءت بالترتيب التالي: (مجال العاملين، مجال العملاء، مجال المجتمع، مجال البيئة).

وفي هذا الإطار وجدت دراسة الحربي وأبو خشبة (2021) أن اهتمام شركات قطاع الاتصالات بأبعاد وأنشطة المسؤولية الاجتماعية جاء بالترتيب التالي: (1) بعد المجتمع، (2) العميل وجودة المنتج، (3) الموظفين، و(4) بعد البيئة، وأن الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية في التقارير وصفي فقط ويفتقر إلى الإفصاح الكمي مثل تكاليف هذه الأنشطة.

3– التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق

الجدول رقم (4–28): مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق

الرقم	الالتزام بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام	الترتيب
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن نظام الرقابة الداخلية لديها.	3.94	0.56	مرتفعة	01

2	تفصح معظم المؤسسات الاقتصادية عن أهدافها ومهام إدارة التدقيق الداخلي لديها.	3.93	0.59	مرتفعة	02
3	تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير التدقيق الداخلي.	3.57	0.87	مرتفعة	03
4	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن اسم وخبرة من قام بتدقيق حساباتها.	3.56	0.89	مرتفعة	04
5	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير المدقق حول مدى التزامها بقواعد الحوكمة.	3.44	0.87	مرتفعة	06
6	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب مدقق الحسابات من عملية التدقيق.	3.45	01	مرتفعة	05
7	تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.	3.42	0.98	مرتفعة	07
8	تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.	3.39	0.98	متوسطة	08
المتوسط العام للمحور		**3,59**	**0,59**	**مرتفعة**	**–**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى التزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق **3.59**، كما بلغ الانحراف المعياري **0.59** مما يعني اتفاق أراء المستجوبين على وجود التزام قوي (بدرجة عالية) في الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، وقد جاءت عبارة "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن نظام الرقابة الداخلية لديها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.94 وانحراف قدره 0.56، تليها عبارة "تفصح معظم المؤسسات الاقتصادية عن أهدافها ومهام إدارة التدقيق الداخلي لديها" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.93 وانحراف قدره 0.56، ثم تليها عبارة "تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير التدقيق الداخلي" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.57 وانحراف قدره 0.87، ثم تليها عبارة "تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن اسم وخبرة من قام بتدقيق حساباتها" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.56 وانحراف قدره 0.89، ثم تليها عبارة "تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب مدقق الحسابات من عملية التدقيق" في المرتبة الخامسة بمتوسط

حسابي قدره 3.45 وانحراف قدره 1، تليها عبارة "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير المدقق حول مدى التزامها بقواعد الحوكمة" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.44 وانحراف 0.87، ثم تليها عبارة "تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.42 وانحراف قدره 0.98، ثم تليها عبارة "تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.39 وانحراف قدره 0.98.

4- التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)

الجدول رقم (4-29): مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)

الرقم	الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام	الترتيب
1	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية.	3.86	0.71	مرتفعة	03
2	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تنبؤات توزيع الحصص في السوق.	3.79	0.80	مرتفعة	05
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن توقعات الربح للعام المقبل.	3.81	0.82	مرتفعة	04
4	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية –الأفاق المستقبلية.	3.87	0.88	مرتفعة	02
5	تقارن العديد من المؤسسات الاقتصادية توقعات المبيعات المستقبلية مع المبيعات الفعلية لهذه السنة.	3.87	0.85	مرتفعة	01
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مقدار الإيرادات والمصروفات المتوقعة للسنة القادمة.	3.78	0.88	مرتفعة	06
7	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التهديدات التي من المحتمل أن تواجهها والآثار الناتجة عنها في	3.74	0.90	مرتفعة	10

	المستقبل.				
8	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن الإستراتيجية والخطط التي تتعلق بالقوانين واللوائح والتشريعات الجديدة.	3.76	0.93	مرتفعة	08
9	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن سياسات الإدارة للحفاظ على نمو المبيعات.	3.76	0.94	مرتفعة	09
10	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نفقات البحوث والتطوير.	3.78	1.03	مرتفعة	07
المتوسط العام للمحور		**3,80**	**0,67**	**مرتفعة**	**–**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى التزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية) 3.80، كما بلغ الانحراف المعياري **0.67** مما يعني اتفاق أراء المستجوبين على وجود التزام قوي (بدرجة عالية) في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)، وقد جاءت عبارة "تقارن العديد من المؤسسات الاقتصادية توقعات المبيعات المستقبلية مع المبيعات الفعلية لهذه السنة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.87 وانحراف قدره 0.85، تليها عبارة "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية –الأفاق المستقبلية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.87 وانحراف قدره 0.88، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.86 وانحراف قدره 0.71، تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن توقعات الربح للعام المقبل" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.81 وانحراف قدره 0.82، تليها عبارة " تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تنبؤات توزيع الحصص في السوق" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.79 وانحراف قدره 0.80، ثم تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مقدار الإيرادات والمصروفات المتوقعة للسنة القادمة" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.78 وانحراف 0.88، تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نفقات البحوث والتطوير" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.78 وانحراف قدره 1.03، تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن الإستراتيجية والخطط التي تتعلق بالقوانين واللوائح والتشريعات الجديدة" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف قدره 0.93، ثم تليها عبارة "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن سياسات الإدارة

للحفاظ على نمو المبيعات" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف قدره 0.94، تليها عبارة "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التهديدات التي من المحتمل أن تواجهها والآثار الناتجة عنها في المستقبل" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.74 وانحراف 0.90.

5- التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية

الجدول رقم (4-30): مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية

الرقم	الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام	الترتيب
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق).	4.30	0.71	مرتفعة جدا	01
2	تقوم الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات سابقة.	4.27	0.73	مرتفعة جدا	03
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل- الخزينة).	4.24	0.69	مرتفعة جدا	06
4	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب السيولة.	4.27	0.75	مرتفعة جدا	04
5	تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب الربحية.	4.20	0.78	مرتفعة	09
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب النشاط (نسب الدوران)	4.30	0.72	مرتفعة جدا	02
7	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب الرفع المالي (نسب المديونية).	4.20	0.78	مرتفعة	10
8	تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة، تكاليف شراء السلع المباعة.	4.26	0.82	مرتفعة جدا	05

9	تكشف بعض المؤسسات الاقتصادية عن الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة معها.	4.20	0.76	مرتفعة	08
10	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن الالتزامات الطارئة (المحتملة).	4.21	0.80	مرتفعة جدا	07
	المتوسط العام للمحور	**4.24**	**0,63**	**مرتفعة جدا**	**-**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى التزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية 4.24، كما بلغ الانحراف المعياري 0.63 مما يعني اتفاق أراء المستجوبين على وجود التزام قوي جدا (بدرجة عالية جدا) في الإفصاح عن المعلومات المالية، وقد جاءت عبارة "تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق)" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.30 وانحراف قدره 0.71، تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب النشاط (نسب الدوران)" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.30 وانحراف قدره 0.72، تليها عبارة "تقوم الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات سابقة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.27 وانحراف قدره 0.73، ثم تليها عبارة "تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب السيولة" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.27 وانحراف 0.75، تليها عبارة "تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة، تكاليف شراء السلع المباعة" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.26 وانحراف 0.82، تليها عبارة "تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل- الخزينة)" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 4.24 وانحراف قدره 0.69، تليها عبارة "تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن الالتزامات الطارئة (المحتملة)" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 4.21 وانحراف قدره 0.80، تليها عبارة "تكشف بعض المؤسسات الاقتصادية عن الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة معها" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 4.20 وانحراف قدره 0.76، تليها عبارة "تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب الربحية" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 4.20 وانحراف قدره 0.78، تليها عبارة "تفصح بعض

المؤسسات الاقتصادية عن نسب الرفع المالي (نسب المديونية)" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 4.20 وانحراف قدره 0.78.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسية الثانية

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على: "تختلف الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، وسوف يتم عرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعرفة درجة الموافقة لكل عبارة من عبارات المحور، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-31): معوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الرقم	معوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصح عنها.	4.37	0.63	موافق تماما	06
2	غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي.	4.22	0.95	موافق تماما	10
3	نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي.	4.30	0.83	موافق تماما	09
4	عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية.	4.47	0.74	موافق تماما	02
5	يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية.	4.47	0.67	موافق تماما	01
6	عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية.	4.41	0.66	موافق تماما	05
7	لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية.	4.44	0.71	موافق تماما	03
8	نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات	4.42	0.75	موافق	04

	الإفصاح المحاسبي.			تماما	
9	عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية	4.35	0.66	موافق تماما	08
10	ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي.	4.37	0.75	موافق تماما	07
المتوسط العام للمحور		**4.38**	**0,56**	**موافق تماما**	**–**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لمعوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 4.38 ، كما بلغ الانحراف المعياري 0.56 مما يعني اتفاق تام لأراء المستجوبين على وجود صعوبات تعيق تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد جاءت عبارة "يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.47 وانحراف قدره 0.67، تليها عبارة "عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.47 وانحراف قدره 0.74، ثم تليها عبارة "لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.44 وانحراف قدره 0.71، تليها عبارة "نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.42 وانحراف قدره 0.75، ثم تليها عبارة "عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.41 وانحراف قدره 0.66، تليها عبارة "تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصح عنها" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 4.37 وانحراف 0.63، تليها عبارة "ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 4.37 وانحراف قدره 0.75، تليها عبارة "عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 4.35 وانحراف قدره 0.66، ثم تليها عبارة "نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره

4.30 وانحراف 0.83، تليها عبارة "غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 4.22 وانحراف قدره 0.95.

الفرع الثالث: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على: "يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، وسوف يتم عرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعرفة درجة التأثير لكل عبارة من عبارات المحور، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-32): أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

الرقم	أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير	الترتيب
1	يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة ربحية المؤسسات الاقتصادية في الأجل الطويل.	4.35	0.68	تأثير قوي جدا	08
2	يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسات الاقتصادية لدى العملاء.	4.49	0.61	تأثير قوي جدا	01
3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على الحصول على القروض والتمويل.	4.47	0.61	تأثير قوي جدا	02
4	يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية	4.42	0.65	تأثير قوي جدا	04
5	يساهم الإفصاح المحاسبي في الرفع من الحصص السوقية المؤسسات الاقتصادية.	4.38	0.68	تأثير قوي جدا	06
6	يزيد الإفصاح المحاسبي من معدلات العائد على الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية	4.38	0.73	تأثير قوي جدا	07
7	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية في الأجل الطويل لدى المؤسسات الاقتصادية	4.27	0.76	تأثير قوي جدا	10
8	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق رضا مستهلكي	4.31	0.75	تأثير قوي	09

	المؤسسات الاقتصادية.			جدا	
9	يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية لدى المؤسسات الاقتصادية	4.41	0.63	تأثير قوي جدا	05
10	يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسات الاقتصادية.	4.46	0.64	تأثير قوي جدا	03
المتوسط العام للمحور		**4.39**	**0,56**	**تأثير قوي جدا**	**-**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لأثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية 4.39، كما بلغ الانحراف المعياري 0.56 مما يعني اتفاق أراء المستجوبين على وجود تأثير قوي جدا للإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وقد جاءت عبارة "يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسات الاقتصادية لدى العملاء" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.49 وانحراف قدره 0.61، تليها عبارة "يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على الحصول على القروض والتمويل" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.47 وانحراف قدره 0.61، ثم تليها عبارة "يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسات الاقتصادية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.46 وانحراف قدره 0.64، تليها عبارة "يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.42 وانحراف قدره 0.65، تليها عبارة "يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية لدى المؤسسات الاقتصادية" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.41 وانحراف قدره 0.63، ثم تليها عبارة "يساهم الإفصاح المحاسبي في الرفع من الحصص السوقية المؤسسات الاقتصادية" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 4.38 وانحراف قدره 0.68، تليها عبارة "يزيد الإفصاح المحاسبي من معدلات العائد على الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 4.38 وانحراف قدره 0.73، ثم تليها عبارة "يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة ربحية المؤسسات الاقتصادية في الأجل الطويل" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 4.35 وانحراف قدره 0.68، ثم تليها عبارة "يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق رضا

مستهلكي المؤسسات الاقتصادية" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 4.31 وانحراف قدره 0.75، ثم تليها عبارة "يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية في الأجل الطويل لدى المؤسسات الاقتصادية" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 4.27 وانحراف قدره 0.76.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

بعدما تطرقنا في المبحث الثاني إلى التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان وفقراته، تم تخصيص هذا المبحث لإجراء الاختبارات الإحصائية للتحقق من صحة الفرضيات الرئيسية والجزئية، وذلك باستخدام اختبار (One sample t-test)، عند مستوى معنوية (0.05)، ومن خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (t) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)، وبالتالي الحكم على قبول أو رفض الفرضية.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى (H1)

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على ما يلي:

H1- تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية.

أولا- اختبار الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى:

H11- تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن الحوكمة.

الجدول رقم (4-33): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى

الرقم	قيمة t	الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
H11	14.570	0.000	3.7270	0.5797	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعتنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4-33) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 14.570) كما بلغ مستوى الدلالة 0.000، وهو أقل 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية (H1) هي كون مستوى الدلالة أقل من

0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية (H11)، **وهذا يعني أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملتزمة بالإفصاح عن الحوكمة**. نظرا لاعتبار أن الحوكمة من أهم الركائز التي تسمح بوجود نظام إفصاح قوي يعمل على حماية حقوق المساهمين بما فيهم الأجانب وضمان تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين والمستثمرين والتأكد من سلوك الإدارة، كما يعتبر تطبيق الحوكمة الحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح، والمساهمة في ترشيد وضبط القرارات المتخذة والتأثير إيجابا على أداء المؤسسة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة (فروم، 2017) الذي قام بدراسة على ثماني مؤسسات عمومية اقتصادية بولاية سكيكدة تنشط في قطاعات إستراتيجية مختلفة (محروقات، خدمات، صناعة، وأشغال الطرق)، حيث توصل إلى أن هناك التزاما من قبل المؤسسات عينة الدراسة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، وهناك أثر معنوي لمدى تطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الاستثمار وعلى معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة، كما تتفق مع دراسة (بن عمر،2017) الذي أكد أن مجمع صيدال الصناعي يلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي ساهمت في نجاحه وتطوره وتحسين أدائه الكلي في ظل رشادة للقرارات، كما تدعم نتائج دراسة (تغليسية، 2018) بأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في رفع مستوى الإفصاح المحاسبي ويضفي المزيد من الشفافية والجودة للمعلومات المالية المعروضة بشكل يضمن الاستفادة منها من طرف كل المستخدمين في تقييم وضعية الشركة الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة في ظل ظروف جيدة، وأثبتت دراسة (بدوي وجوادي، 2020) على وجود أثر لتطبيق حوكمة الشركات على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات التأمين التكافلي (السعودية، الإمارات، الأردن والجزائر)، كما أكد (الألمعي، 2018) على وجود أثر لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة، وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة) على الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية).

ثانيا– اختبار الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى:

H12– تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الجدول رقم (4-34): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى

الرقم	قيمة t	الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
H12	13.838	0.000	3.7193	0.6040	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعتنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4-34) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 13.838) كما بلغ مستوى الدلالة 0.000، وهو أقل 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية (H1) هي كون مستوى الدلالة أقل من 0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية (H12)، وهذا يعني **أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملتزمة بالإفصاح عن مختلف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية**، وذلك نطرا إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية (مجال العاملين، مجال البيئة، مجال المجتمع، مجال العملاء) يجعل المؤسسة تتمتع ببيئة عمل أخلاقية وتشجع العملاء على التعامل معها وتعزز من ثقتهم، وتحقق تميزا عن باقي المنافسين وبالتالي يسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية، كما يعبر ذلك عن مدى مساهمتها في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يساهم في التأثير إيجابا على أداء المؤسسة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة (النابلسي، الهنيني والدبعي، 2018) الذين أكدوا أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تقوم بالإفصاح عن نشاطات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية المتعلقة بفئة العاملين، مجال حماية العميل، مجال البيئة، ومجال المجتمع، وهو ما يساعدها على تحقيق ميزة تنافسية، كما تتفق مع نتيجة دراسة (الشريف عبد العزيز، 2016) الذي أكد أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة وكذلك خدمة المجتمع المحلي، كما تدعم نتائج (عبداللاوي، فوحمة ونصيرة) الذين أكدوا أن مؤسسة بلاستي أنابيب تعمل على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والبيئة وكذا تجاه المجتمع، وبالتالي يؤثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة وهو ما أكدته دراسة (مولوج، مولوج، 2017) التي أثبتت وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية (أنشطة خدمة المجتمع، حماية البيئة، حماية المستهلك) على الأداء المالي للشركات الجزائرية، وأيضا دراسة (عابد

وزملط، 2018) أظهرت وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الأداء المالي المحاسبية.

ومع ذلك تختلف مع نتائج دراسة (نوارة والعرابي) التي أكدت أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في شركة (Ooredoo) لا يرقى إلى المستوى المطلوب، ودراسة (داشير ويخلف، 2021) التي أثبتت أن المؤسسات الصناعية الجزائرية لا تقوم بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها بشكل غير كاف.

ثالثا– اختبار الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى:

H13– تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق.

الجدول رقم (4–35): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى

الرقم	قيمة t	الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
H13	11.542	0.000	3.5880	0.5918	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعتنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4–35) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 11.542) كما بلغ مستوى الدلالة 0.000، وهو أقل 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية (H1) هي كون مستوى الدلالة أقل من 0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية (H13)، وهذا يعني **أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملتزمة بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق**، وذلك نظرا لكون نظام الرقابة الداخلية يمثل مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها واستقرارها، كما تعد ركيزة أساسية لنظام حوكمة الشركات والنقطة التي يرتكز عليها المدقق عند إعداد برنامج التدقيق، لذلك يعتبر التدقيق ونظام الرقابة الداخلية مفهومين متكاملين، فتعمل وظيفة التدقيق على تقييم قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر، وبهذا يمكن القول أن الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع

المؤسسات وكذلك التدقيق باعتباره وظيفة استشارية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة والتأثير إيجابا على تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين أدائها المالي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة (حاج دحو، 2018) التي أكدت على وجود علاقة بين التدقيق القائم على تقييم المخاطر في تقييم نظام إدارة المخاطر وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر، كما تدعم نتائج دراسة (بهار، عجيلة ومصطفى، 2019) التي أكدت أن المراجعة الداخلية تعتبر كأداة مساعدة للمؤسسة في تقييم أداء أساليب والإجراءات الرقابية من خلال توفير المعلومة المطلوبة في الوقت المناسب، وكشف نقاط القوة والضعف وسد الثغرات القائمة من غش واختلاس وأخطاء، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة وضمان البقاء والاستمرارية، كما تتفق مع دراسة (مايدة وسباع، 2017) التي أكدت أن تطبيق المراجعة الداخلية على أسس علمية وصحيحة يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة.

ومع ذلك تختلف مع نتائج دراسة (كسكس، زرباني وقزال، 2019) التي أكدت وجود مجموعة من النقائص والتجاوزات لدى عينة الدراسة فيما يخص الاهتمام بوظيفة التدقيق داخل المؤسسة، وأيضا دراسة (أحمد ميلي، 2020) التي أثبتت وجود العديد من النقائص والانحرافات في نظام الرقابة الداخلية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

رابعا– اختبار الفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الرئيسية الأولى:

H14– تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية).

الجدول رقم (4–36): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الأولى

الرقم	قيمة t	الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
H14	13.882	0.000	3.8000	0.6696	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعتنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4–36) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 13.882) كما بلغ مستوى

الدلالة 0.000، وهو أقل 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية (H1) هي كون مستوى الدلالة أقل من 0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية (H14)، وهذا يعني **أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملتزمة بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)**، وذلك نظرا لأهمية المعلومات المستقبلية (التنبؤية) بالنسبة للمستثمرين الذين لا يكتفون بالمعلومات المنشورة في القوائم المالية السنوية، بل يرغبون في معرفة معلومات أخرى تمس مستقبل المؤسسة، كتوقعاتها عن الأرباح ومشاريعها المستقبلية وتوقعات المبيعات المستقبلية وكذا التهديدات المحتمل أن تواجهها والآثار الناتجة عنها في المستقبل، لمساعدتهم في اتخاذ القرار المناسب.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة (سليماني، 2020) التي أكدت أن مجمع صيدال يفصح عن المبيعات المتوقعة ومقارنتها مع المبيعات الفعلية، كما يقدم تنبؤات عن أرباح السنة المقبلة، وتنبؤات عن المنتجات من أي نوع كان، بالإضافة إلى إفصاحه عن خطط ومشاريع استثمارية للسنوات القادمة، كما تدعم نتائج دراسة (هيدوب وزرقون، 2017) بإفصاح الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (فندق الأوراسي، المجمع الصناعي صيدال، آليانس للتأمينات، مؤسسة رويبة للعصائر، مؤسسة داحلي للسياحة والتسلية والعقار) عن معلومات مستقبلية ذات طبيعة تنبؤية.

ومع ذلك تختلف مع نتائج دراسة (وفيق إبراهيم، 2020) التي أكدت على أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية له تأثير سلبي وغير معنوي على الأداء المالي والتشغيلي، كون أن هذه المعلومات تتسم بنوع من السرية وربما تؤثر على القيمة السوقية للشركة.

خامسا– اختبار الفرضية الجزئية الخامسة للفرضية الرئيسية الأولى:

H15– تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية.

جدول رقم (4–37): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الأولى

الرقم	قيمة t	الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
H15	23.102	0.000	4.2444	0.6258	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعتنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4-37) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 23.102) كما بلغ مستوى الدلالة 0.000، وهو أقل 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية (H1) هي كون مستوى الدلالة أقل من 0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية (H15)، وهذا يعني **أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملتزمة بالإفصاح بشكل كبير عن المعلومات المالية**، وهذا راجع إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، والتي تضم الكشوف المحاسبية التالية: (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق)، وانطلاقا من هذه القوائم يمكن حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (هيدوب وزرقون، 2017) ودراسة (سعيدي، 2015) التي أكدت أن نسبة 95% من المؤسسات عينة الدراسة في الجزائر تلتزم بشدة بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية (المركز المالي، حساب النتائج، جدول السيولة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملحق)، وتتشابه مع نتيجة (قسيمة وعبيرات، 2016) وأيضا دراسة (قسوم، 2016) التي أكدت أن المؤسسات محل الدراسة تمتثل للإفصاح عن المعلومات المالية بنسبة 69.8%.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H2)

H2- تختلف الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم (4-38): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الرقم	قيمة t	الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
H2	28.639	0.000	4.3822	0.5607	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعتنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4-38) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 28.639) كما بلغ مستوى الدلالة 0.000، وهو أقل 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية (H2) هي كون مستوى الدلالة أقل من

0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية (H2)، وهذا يعني **اختلاف المعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، وقد يعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف حجم المؤسسات الاقتصادية، فقد تواجه المؤسسات الاقتصادية الكبرى صعوبات أقل في تطبيق الإفصاح المحاسبي مقارنة بتلك التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، ومراد ذلك أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قد تفتقر إلى الكفاءات والخبرات اللازمتين لتطبيق الإفصاح المحاسبي. وفي هذا الإطار توصلت دراسة (داشير ويخلف، 2021) أن أهم معوقات الإفصاح التي تحد من قيام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي: عدم وجود تشريعات قانونية ملزمة بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، عدم وجود طريقة أو نموذج واضح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي محاسبيا، كما وجدت دراسة (فروم، 2018) عدة معوقات تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، تمثلت في المعوقات العلمية والمهنية، التنظيمية والتشريعية، المالية والإدارية، وأثبتت دراسة (نادر النور عثمان، 2014) أن معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية له عدة أسباب منها: عدم وجود إلزام على الشركات بالإفصاح البيئي، نقص الوعي العام بالقضايا البيئية مما دفع الشركات إلى إخفاء الأضرار التي تحدثها بالبيئة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (H3)

H3- يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم (4-39): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

الرقم	قيمة t	الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
H3	29.185	0.000	4.3941	0.5550	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS.

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعتنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4-39) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 29.185) كما بلغ مستوى

الدلالة 0.000، وهو أقل 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية (H3) هي كون مستوى الدلالة أقل من 0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية (H3)، وهذا يعني **أن الإفصاح المحاسبي يؤثر بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**. وتتفق هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة، حيث وجدت دراسة (ثامر بن صوشة 2017) أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تلبية احتياجات المستثمرين وتوفير فرص متكافئة لهم من خلال المعلومات التي يوفرها، كما يساعد تبني الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ترشيد وعقلنة القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك كشفت دراسة (عبد الله صالح، 2015) عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية والأداء المالي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية وقدرة الشركة على الحصول على القروض، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية وتسعير المنتجات التي تنتجها الشركة، ومن جهتها توصلت دراسة (عقبي، 2017) إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بالنهوض بسوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات محاسبية تمتاز بالملائمة والمصداقية في تبيان الوضعية المالية الحقيقية من خلال المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركات المدرجة، وهذا يتفق ويدعم أيضا نتائج دراسة (الحربي وأبو خشبة، 2021) اللذين أكدا وجود علاقة طردية بين مؤشرات الربحية لدى شركات قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية وبين عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تشارك بها، وتتفق مع نتيجة دراسة (سليماني، 2020) التي أكدت أن مجمع صيدال ساهم بشكل كبير في تعزيز الإفصاح المحاسبي وينعكس إيجابا على مختلف القرارات الاقتصادية، كما توصل (بن رحمون، 2019) إلى أن تبني أسس الإفصاح المحاسبي وتطبيق متطلباته والالتزام بمحدداته في إطار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية ممثلة في كل من القوائم والتقارير المالية السنوية ذات الجودة لها أثر ملموس في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أكد (بن خليفة، 2018) على أهمية مساهمة القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة:

قمنا بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي وأهم الصعوبات التي يواجهها ومعرفة مستوى تأثيره على الأداء المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان مكون من 7 محاور يساعد على الإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها، وتم توزيعه على المختصين في المحاسبة والتدقيق، المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين المرخص لهم بمزاولة المهنة في الجزائر، للوصول إلى معلومات صحيحة ومؤكدة وتكون أقرب للواقع، وبعد جمع البيانات تم فرزها، تبويبها وإدخالها في البرنامج الإحصائي (SPSS V.25) بغرض إخضاعها لمجموعة من الأدوات الإحصائية واختبار الفرضيات، وبعد التحليل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية) بدرجة عالية ؛ أما فيما يخص الإفصاح عن المعلومات المالية فكانت درجة الالتزام عالية جدا.
- هناك اتفاق تام من أفراد عينة الدراسة على وجود معوقات (صعوبات) مختلفة تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- هناك اتفاق تام من أفراد عينة الدراسة على وجود تأثير قوي جدا للإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خاتمة عامة

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع "**الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية–**"، الوقوف على معالجة الإشكالية التي تتمحور حول إمكانية مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين مستوى الأداء المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن كل من الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ المعلومات المستقبلية (التنبؤية)؛ والمعلومات المالية، وكذا التعرف على الأهمية النسبية للمعوقات (الصعوبات) التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى إبراز مستوى تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإلمام بكافة جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى جانبين نظري وتطبيقي، حيث يحتوي الجانب النظري على ثلاثة فصول أما الجانب التطبيقي يحتوي على فصل واحد.

حاولنا الإلمام بالإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة (الإفصاح المحاسبي والأداء المالي)، فتوصلنا إلى أن:

– الإفصاح المحاسبي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات من المؤسسة إلى مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، والذين يتطلعون إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة حتى يتسنى لهم رسم صورة واضحة المعالم عن مركزها المالي.

– الأداء المالي يمثل بالنسبة للمؤسسة مفهوما جوهريا ومهما ويعتبر المرآة العاكسة لأنشطتها وانجازاتها ومدى تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية، ويعتبر السبيل الوحيد للحفاظ على بقائها واستمراريتها، لذلك يعد تقييم هذا الأداء ضرورة حتمية على الإدارة المالية واعتباره أداة رقابية فعالة لإعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة، أما عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات ما هي إلا انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي سواء كانت مالية بحتة أو مؤشرات أخرى حديثة مالية وغير مالية في نفس الوقت،كبطاقة الأداء المتوازن كبطاقة الأداء المتوازن، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

– كل أبعاد الإفصاح المحاسبي لها تأثير إيجابي على الأداء المالي انطلاقا من الدراسات والأبحاث السابقة في مجال المحاسبة، حيث يساعد الإفصاح المحاسبي على تحقيق أهداف المؤسسة وضمان حسن استخدام مواردها المتاحة وتشجيعها على البقاء والاستمرار في خضم المنافسة الحادة التي تميز بيئة الأعمال، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على أدائها المالي.

– أما فيما يخص الجانب الثاني والمتمثل في **الدراسة الميدانية** تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا من خلالها إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان وفقراته، واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان الذي يعد من أهم وأكثر الأدوات استخداما من قبل الباحثين، حيث تم تقسيمه إلى 7 محاور تساعدنا على الإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، وتم توزيعه على المختصين في المحاسبة والتدقيق، المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين المرخص لهم بمزاولة المهنة في الجزائر، أما فيما يخص طبيعة الأسئلة التي تضمنها الاستبيان فكانت من النوع المغلق، إذ يجب على المستجوبين اختيار أحد البدائل الخمسة لكل سؤال مطروح (مقياس ليكارت الخماسي).

وبعد جمع البيانات تم فرزها، تبويبها وإدخالها في البرنامج الإحصائي (SPSS V.25) بغرض إخضاعها لمجموعة من الأدوات الإحصائية واختبار الفرضيات.

نتائج الدراسة:

– تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن الحوكمة.

– تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

– تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق.

– تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية).

– تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية.

– هناك اتفاق تام من أفراد عينة الدراسة على وجود معوقات (صعوبات) مختلفة تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– الإفصاح المحاسبي يؤثر بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسات الاقتصادية لدى العملاء، وتحسين قدرتها على الحصول على القروض والتمويل.

– يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسات الاقتصادية.

– يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

– يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية لدى المؤسسات الاقتصادية.

– يزيد الإفصاح المحاسبي من معدلات العائد على الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية.

اقتراحات الدراسة:

من أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها ما يلي:

– إلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن دليل لممارسات الحوكمة باعتبارها أسلوب إداري ناجح للحد من الفساد المالي والمحاسبي.

– إلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنشر تقرير عن أنشطتها الاجتماعية والبيئية.

– ضرورة سهر المجلس الوطني للمحاسبة على تحديث وتحيين النظام المحاسبي المالي (**SCF**) في سياق مستجدات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (**IFRS**).

– ضرورة العمل على نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي في أوساط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال سن قوانين وفرض عقوبات وغرامات على المؤسسات المخالفة أو غير المطبقة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

– تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تطبيق الإفصاح البيئي، وتحفيزها ومنحها امتيازات على إنتاج منتجات صديقة للبيئة.

– تشجيع المستثمر الجزائري على الاستثمار، وهو ما يؤدي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن قوائمها المالية.

– إلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتأهيل وتدريب ممارسو مهنة المحاسبة وعقد المزيد من التربصات في مجال الإفصاح المحاسبي وفق (SCF) والمعايير الدولية.

– تكوين لجان رقابية للتأكد من مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق الإفصاح المحاسبي، وعرض قوائمها المالية وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

– فرض عقوبات صارمة على المؤسسات التي تتلاعب بالأرقام وتنشر قوائم مالية غير حقيقية وغير شفافة للتهرب من مصلحة الضرائب.

– إشراك المنظمات المهنية الوطنية في التنظيمات الدولية التي لها علاقة بالمحاسبة والتدقيق من أجل الاستفادة من الخبرات الدولية لخدمة المصالح الوطنية.

– إعادة النظر في دور المنظمات المهنية في المحاسبة في الجزائر وإلزامها بالمساهمة الفعالة في إيجاد حلول لمعوقات الإفصاح في البيئة الجزائرية.

آفاق الدراسة:

– أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم –دراسة حالة بورصة الجزائر–

– أثر جودة الإفصاح وأثرها على أداء الشركات المقيدة في بورصة الجزائر.

– أثر الإفصاح البيئي على الأداء المالي للشركات الصناعية – دراسة ميدانية–

– دراسة المصداقية المدركة للإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للشركات الصناعية.

– أثر الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية على قيمة الشركة.

– أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن –دراسة ميدانية–

قائمة المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية

مؤلفات:

1. أحمد عبد المولى الصباغ وكامل السيد أحمد العشماوي وعادل عبد الرحمن أحمد، أساسيات المراجعة ومعاييرها، منظمة الإدارة العربية، 2008.
2. أحمد قايد نورالدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.
3. أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، على الرابط: https://books-library.net/files/books-library.online-12221937Vg2Q2.pdf ، تاريخ الإطلاع 2020/12/06، على الساعة: 19:43.
4. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار نشر الثقافة، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2008.
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، بدون دار نشر، القاهرة، 2004/2003.
7. توفيق مُحَمَّد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004/2003.
8. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2013/2012.
9. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2012.
10. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل (التحليل المالي ودراسة صافي رأس المال العامل – أساسيات الاستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية)، المكتبة الأكاديمية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
11. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
12. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
13. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
14. سامر مظهر قنطقجي، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الإلكترونية الأولى، سوريا، 2012.
15. سعود جايد مشكور العامري، الاتجاهات المعاصرة في العلوم المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2020.
16. سعود جايد مشكور، المحاسبة الدولية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الثانية، العراق، 2014.
17. سليمة طبايبية، النظرية المحاسبية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.
18. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2012.
19. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
20. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات –المفاهيم– المبادئ– التجارب– تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2005.
21. طه الطاهر إبراهيم إسماعيل، أحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، مراجعة إبراهيم رسلان حجازي، بدون دار نشر، القاهرة، 2014.

22. عاشور كتوش، المحاسبة العامة "أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013.

23. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية –بقياس الأداء المتوازن، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

24. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن (المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2009.

25. عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.

26. عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.

27. عبد الله عمر زين الكاف، تطبيق العمليات الإحصائية في البحوث العلمية مع استخدام برنامج SPSS، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2014.

28. علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2011.

29. علي عبد الله شاهين ، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غزة، 2011.

30. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، بدون دار النشر، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.

31. قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.

32. كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

33. مجبور جابر محمود النمري، يوسف عبد الله باسودان، عبد اللطيف مُحَمَّد باشيخ، مُحَمَّد هاشم أحمد فلمبان، مبادئ المحاسبة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2011.

34. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2007.

35. مجيد الكرخي، مؤشرات الأداء الرئيسية، دار المناهج للنسر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2015.

36. مُحَمَّد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2011.

37. مُحَمَّد حسن عبد العظيم، عبد الله عبد السلام أحمد، أحمد مُحَمَّد أبو طالب، عماد سعيد الزمر، مبادئ المحاسبة المالية في منشأة الأعمال الفردية، مراجعة منصور حامد محمود، القاهرة، 2017/2016.

38. مُحَمَّد صالحي، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

39. مُحَمَّد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

40. مُحَمَّد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2016.

41. مُحَمَّد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

42. مُحَمَّد مدحت غسان الخيري ودلال غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، الصايل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2013.

43. مُحَمَّد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، والعرض، والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

44. محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية، بدون بلد، 1998.

45. محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013/2012.

46. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.

47. نعمة عباس الخفاجي واحسان مُحَمَّد ياغي، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية منظور متعدد الأبعاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان –الأردن، 2015.

48. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006.

49. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

50. وليد بن مُحَمَّد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، السعودية، 2014.

51. وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

52. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

53. يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، 2014.

أطروحات:

1. إشتعال طه فضل المولى مُحَمَّد، تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في الفترة من (2009-2015)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

2. بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر –بسكرة، 2018/2017.

3. ثامر بن صوشة، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية –دراسة حالة بورصة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016.

4. حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة مُحَمَّد خيضر –بسكرة، 2017/2016.

5. خالد بعاشي، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة، مراقبة وتدقيق، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2021/2020.

6. خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة اقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة مُحَمَّد خيضر-بسكرة، 2019/2018.

7. زلاسي رياض، أهمية المعلومات المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في تفعيل حوكمة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص : محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2019/2018.

8. زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2014/2013.

9. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

10. سلوى تيشات، آفاق الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل تطبيق المناجمنت العمومي الجديد بالنظر إلى بعض التجارب الأجنبية (نيوزلندا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس، 2015/2014.

11. سليم بن رحمون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2019/2018.

12. سيف الدين قحايرية، التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز –الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، تنمية ومالية، جامعة باجي مختار –عنابة، 2016/2015.

13. عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل–فرع جنرال كابل–بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

14. عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية –دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية –أدرار، 2018/2017.

15. عبير عبد الله محمد قريب، أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي (دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

16. عطرة نادر النور عثمان ، دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان (دراسة تطبيقية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014.

17. قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية –دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس –سطيف 01، 2016/2015.

18. لمين تغليسية، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

19. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة –دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

20. محمد نوارة، دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.

21. موسى مُحَّد عبد الله صالح، الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس –لبنان، 2015.

22. مومني يوسف، مساهمة التدقيق المالي والمحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –في ظل إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: "تسيير محاسبي وتدقيق"، جامعة أحمد دراية –أدرار، 2019/2018.

23. نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة مُحَّد خيضر –بسكرة، 2015/2014.

مقالات ومداخلات:

– مقالات:

1. ابتسام أحمد فتاح ورجاء جاسم مُحَّد، «تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات –دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات»، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 20، 2012.

2. إبراهيم عبد موسى السعبري وزيد عائد مردان، «القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، 2012.

3. أحمد حابي والبشير زبيدي، «دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي»، مجلة المناجير، المجلد 2، العدد 1، 2015.

4. أحمد مهدي هادي العنزي، «تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية»، مجلة القادسة للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 4، 2014.

5. إسماعيل سبتي،«تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf-دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2016/2014»، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 33، 2017.

6. اسماعيل مولوج وكمال مولوج، «أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات –دراسة ميدانية»، مجلة الدراسة المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2017.

7. الامام أحمد يوسف مُحَّد وفتح الرحمن الحسن منصور، «تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015.

8. أمينة حفاصة وعباس فرحات، «جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS–دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، 2018.

9. إيمان نوارة وحمزة العرابي، «الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق –عرض حالة شركة Ooredoo-»، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، 2017.

10. أيمن عبد الله مُحَّد أبوبكر، «القياس والإفصاح عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة للتمويل في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان (بالتطبيق على بنك التضامن الإسلامي)»، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 2، 2016.

11. بدرة سلفاوي ومُحَّد بركة، «محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسات البترولية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2015»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017.

12. بكر إبراهيم محمود، «الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، 2008.

13. بلال فايز عمر واسحق محمود الشعار ونضال عمر زلوم، «أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، 2014.

14. جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، «مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2016.

15. جمال معتوق، «تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة: المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT (وحدة ملبنة التل مزلوق، سطيف) للفترة 2014-2015»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 1، 2016.

16. جمانة تحريشي، «حوكمة الشركات...المفهوم والمبادئ»، مجلة البدر، المجلد 4، العدد 6، 2012.

17. حكيم براضية وبن علي بلعزوز، «أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 9، العدد 14، 2016.

18. حلمي محمود نمر، «نحو نظرية عامة للمحاسبة ومجال تطبيقها»، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 6، العدد 9، 1967.

19. خالد مقدم، محمد الهادي ضيف الله وهشام لبزة، «تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية»، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2019.

20. خلف الله بن يوسف، «أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، 2017.

21. خير الدين قريشي، خالد رجم، نور الهدى حروز، «تقييم مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في جودة القوائم المالية: دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات والمحاسبين في الجزائر»، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2019.

22. خيرة معمري وحاج قويدر قورين، «جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي –دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، 2019.

23. دلال حطاب ونور الدين زعيط، «تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013-2014)»، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2018.

24. رشا حمادة، «قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014.

25. ريمة ليلى هيدوب ومحمد زرقون، «الحوكمة كآلية لرفع مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية –دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر»، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 1، العدد2، 2017.

26. زبيدة سمرود وجمال الدين سحنون، «دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018)»، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، 2020.

27. زينب حسان النابلسي وايمان أحمد الهنيني وديالا محمد الدبعي، «أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن»، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 3، 2018.

28. سمية أحمد ميلي، «دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2020.

29. سيروان كريم عيسى، قيان سليمان حمه سعيد ودلير موسى أحمد، «دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كوردستان/ العراق»، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، 2017.

30. الشيخ الداودي، «تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء»، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، 2009.

31. طارق وفيق إبراهيم، «أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)»، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 24، العدد 1، 2020.

32. العالية غالمي، «التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي»، مجلة مفاهيم، المجلد 1، العدد 1، 2018.

33. عائشة قسيمة ومقدم عبيرات، «الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات،"»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 10، العدد 28، 2016.

34. عبد الحكيم سليماني، «تشخيص واقع الإفصاح الحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة: مجمع صيدال 2019»، المجلد 03، العدد 02، 2020.

35. عبد القادر بسبع وبن علية بن عيسى، «دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية»، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 1، 2017.

36. عبد المليك مزهودة، «الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم»، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2001.

37. علي بن قطيب ودلال حطاب، «أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية –دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 1، 2019.

38. علي عبد الرزاق العبودي، سعود جايد مشكور، جعفر فالح ناصر، «أثر قياس كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية دراسة في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2019.

39. علي فايع المزاح الألمعي، «أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية –دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية–»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 2، العدد 4، 2018.

40. عمار بن عيشي، «تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة – الجزائر»، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2017.

41. عهود عابد جميل الحربي وعبد العال بن هاشم أبو خشبة، «أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات الاتصالات في المملكة العربية السعودية»، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 25، العدد 2، 2021.

42. فاتح بلواضح ومُحَمَّد براق، «حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر –دراسة تجربة ا ن سي أروبية في مجال حوكمة المؤسسات»، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد 25، 2018.

43. فطوم المُحَمَّدي، «الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية –نموذج مقترح–»، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 13، 2015.

44. لويزة بهاز وحورية عجيلة وصفية مصطفى، «دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية»، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 2، 2019.

45. مُحَمَّد البشير بن عمر وأحمد نصير، «مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية –حالة المجمع الصناعي صيدال–»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2017.

46. محمد الصالح فروم، «أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة–»، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2017.

47. محمد الصالح فروم، «معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار "دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة"»، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 1، 2018.

48. محمد عبد الله المهندي ووليد زكريا صيام، «أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، 2007.

49. محمد فيصل مايدة وأحمد الصالح سباع، «دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق»، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 2، العدد 2، 2017.

50. محمد نواف عابد واياد سليم زملط، «أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة ميدانية»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2018.

51. محمد نواف عابد، «أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين –دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 01، 2018.

52. مداحي عثمان، «أهداف القوائم المالية»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 2، 2012.

53. مراد مسعود سعداوي، فتيحة مختاري ومحمد لخضر بوساحة، «مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018»، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020.

54. مسعود صديق وفؤاد صديقي، «محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 02، 2016.

55. مسعود كسكس وقداري زرباني وإسماعيل قزال، «تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018»، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019.

56. مليكة داشير وعبد الرزاق يخلف، «الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية السنوية –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية–»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 1، 2021.

57. موسى بن البار وأمين بوساق، «نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، 2019.

58. نجاة تونسي، «تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية»، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 1، 2016.

59. نصر الدين النمري، «التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن ودوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة»، معارف (مجلة علمية محكمة)، المجلد 10، العدد 19، 2015.

60. نظيرة قلادي ومحمد الأمين وليد طالب، «دور المؤشرات المالية في تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –حالة مؤسسة مطاحن الحروش (2014-2018)»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2020.

61. نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، «دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 1، 2018.

62. الهادي براي، «بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي»، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 2، العدد 1، 2014.

63. هجيرة بوزوينة، «واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي "دراسة استطلاعية"»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02، 2019.

64. الياس بدوي وسميرة جوادي، «قياس تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام مؤشر ROA- بالتطبيق على عينة من شركات التأمين التكافلي العاملة في العاملة في العالم العربي-»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 03، 2020.

65. يحي عبد اللاوي و يامن فوحمة وبلال نصيرة، «أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب الوادي »، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 9، العدد 1، 2018، ص: 76.

66. يزيد تقرارت، «استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف- للفترات المالية (2011-2014)»، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2، 2017.

– مداخلات:

1. أمينة فداوي، «إدارة الأرباح كأثر حاسم لتبني المعايير المحاسبية الدولية»، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS ،جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم – يومي 13 و14 جانفي2013.

2. توفيق جوادي، بالقاسم بن خليفة ومفيد عبداللاوي، «إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية»، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2011.

3. رشيد دريس، «دور الحوكمة في إدارة المخاطر»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013.

4. الزين منصوري، «أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS): التحدي"، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.

5. سليمان بوفاسة ورشيد سعيداني، «لجنة التدقيق الداخلي كمدخل لتفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات ورفع أدائها»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013.

6. صفاء بوضياف، «مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في بيئة المحاسبية الجزائرية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

7. عبد الحميد بوخاري وعلي بن ساحة، «التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

8. عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، «أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

9. عبد الله عطية، «مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي بين النظرية والتطبيق»، مداخلة مقدمة في المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، اسطنبول –تركيا من 7إلى 9 أفريل 2017.

10. عبد الله قلش وشريف بودري، «دور حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013.
11. علي بودلال وسمية مكيوي المولودة لمريني، «واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS): التحدي"، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.
12. عمار بن عيشي وسامي عمري، «تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –واقع، رهانات وآفاق–، جامعة أم البواقي، يومي 7 و8 ديسمبر، 2010.
13. محمد الصغير قريشي، «عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
14. محمد العيد تجاني، رضوان عادل، «صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.
15. نصر الدين بن نذير وأيوب شملال، «لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25.
16. نعيمة يحياوي وخديجة لدرع، «بطاقة الأداء المتوازن BSC أداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات (دراسة ميدانية)»، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

مذكرات:

1. محمد عامر راهي العذاري، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017.
2. محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006.

نصوص قانونية ونصوص تنظيمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها و كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429الموافق 26 مايو سنة 2008،" يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي".

ثانيا/ مراجع باللغة الأجنبية:

. Ouvrages :

1. Bruno BACHY &Michel SION, Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**,** Dunod, 2e édition, Paris, 2009.

2. Christelle BARATAY, Comptabilité et Audit**,** Gualino éditeur, 4eédition, 2016-2017.

3.Doriath BRIGITTE, Contrôle de gestion, Dunod, 5 édition, Paris,2008, p:129.

4. Georges LEGROS**,** mini manuel de finance d'entreprise, Dunod, Paris, 2010.

5. Stéphan BRUN, les normes comptables internationales IAS/IFRS**,** Gualino éditeur,2006.

Books :

1. Saoud Chayed MASHKOUR, Analysis of Financial Statements**,** First Edition, Al –Alalamia for printing and Designs Sammawa- Iraq, 2018.

Periodicals :

1. Amanj Mohamed AHMED, «The impact of financial statement analysis on the profitability assessment (applied study of Kirkuk company for producing constructional materials)», Studies and Scientific Researches, Economics Edition, No 28, 2018.

2. Bader M. AILWAN, Daas I. KATRIB, Abeer I. SAMARA, «The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique»**,** International Journal of Humanities and Social Science, Vol 3, No 17, 2013.

3. Petrit HASANAJ, Beke KUQI, «Analysis of financial statements : the importance of financial indicators in enterprise», Humanities and Social Science Research, Vol 2, No 2, 2019.

4. Sandhika.Cipta.BIDHARI, Ubud.SALIM, Siti.AISJAH, «Effect of corporate social responsibility information disclosure on financial performance and firm value in banking industry listed at Indonesia stock exchange», European Journal of Business and Management, Vol 5, No 18, 2013.

5. Silvia CONSONI, Romualdo Douglas COLAUTO, «Voluntary disclosure in the context of convergence with International Accounting Standards in Brazil», Review of Business Management, Vol 18, No 62, 2016.

6. Tatiana POPOVA, Georgios GEORGAKOPOULOS, Ioannis Sotiropoulos & Konstantions Z. Vasileiou, «Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value»**,** International Business Research, Vol 6, No 5, 2013.

Articles :

1. Amal.HAMHAMI ; Ahmed.SMAHI, «management de la performance et mesure de laperformance globale des entreprises», les cahiers du mecas, Vol 8,No1,2012.

2. Nadjat.Wassila. BELGHANAMI ; Tahir. BAALA, «la performance des entreprises conventionnelles et celle islamique et ses aspects», Journal of management and economic sciences prospects, Vol 2, No1, 2018.

3. Smail OULD AMER**, «**La Normalisation Comptable En Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier», Revue des Sciences Économiques et de Gestion, , N° 10, 2010.

4. Souhila Kheira BOUKSSESSA**, «**Présentation des états financiers selon le référentiel IAS/IFRS», Revue algérienne d'économie et gestion, Vol 10, No 3, 2016.

Conferences :

1. Humera. KHAN, «A literature Review of Corporate Governance», International Conference on E-business, Management and Economics IPEDR, Vol 25, 2011.

2. Naimah. ZAHROH, Hamidah. HAMIDAH, «The Role of Corporate Governance in Firm Performance», SHS Web of Conferences, Vol 34, 2017.

الملاحق

الملحق رقم (01): شكل الميزانية – جانب الأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم (02): شكل الميزانية – جانب الخصوم

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (03): حساب النتائج (حسب الطبيعة)

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (04): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الاقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ ± ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (ا)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنفوذات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (ا)			
تغير أموال الخزينة			

(ا) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (07): جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (08): تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

ج ج) بيان الأقساط الرابحة والمستندات القابلة للتحويل أو القابلة للمبادلة وقسائم الاكتتاب، والمستندات المماثلة التي أصدرتها الشركة مع بيان فئة عددها وقيمتها الاسمية وامتداد الحقوق التي تخولها.

ج ح) متوسط عدد المستخدمين الموظفين أثناء السنة المالية (مقسمين حسب كل فئة) والمقصود من متوسط عدد المستخدمين هو الذين يتقاضون أجرا من جهة، والذين يوضعون تحت تصرف الكيان أثناء السنة المالية من جهة أخرى.

خ خ) تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط، وحسب كل قطاع جغرافي.

د د) مبلغ الالتزامات المالية غير المسجلة في الميزانية

* المقرونة بضمانات حقيقية،

* التي تعني سندات التجارة وأشباهها المحسومة غير المستحقة،

* الناتجة عن عمليات أو عقود "النقل"،

* الممنوحة بصورة اشتراطية.

ز ز) مبلغ الالتزامات الملتزم بها في مجال المعاشات، ومكملات التقاعد والتعويضات المماثلة غير المدرجة في الحسابات عند إقفال السنة المالية.

ذ ذ) معلومات حول مجموع المعاملات التي تمت خلال السنة المالية في أسواق منتوجات مشتقة متى كانت تمثل قيما ذات أهمية.

س س) مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة.

ش ش) حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية، ولاتؤثر في وضعية أصول أو خصوم الفترة السابقة للإقفال، ولكنها كفيلة بحكم أهميتها وتأثيرها المحتمل في الممتلكات وفي الوضعية المالية أو في نشاط الكيان بأن تؤثر في حكم المستعملين للكشوف المالية.

ص ص) مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها ولكنها تكتسي طابعا هاما :

مثلا : تدابير اتخذتها الدولة موجهة لتوفير منفعة اقتصادية خصوصية ومحددة جيدا لكيان أو لفئة من الكيانات : منح ضمانات، وضع دراسات تحت تصرفها، منح قروض بفوائد مخفضة، وضع سياسة شراء ترمي إلى دعم المبيعات.

نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 – يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظة" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص " عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 – يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، "إنشاءات".

ملاحظة 4 – يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى " عمليات بيع "، "عمليات انفصال "، " عمليات الوضع خارج الخدمة"

الملحق رقم (09): جدول الاهتلاكات، جدول خسائر القيمة، جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

ملاحظة 1 - يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 - يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص: عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك ...).

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع								
الكيان أ								
الكيان ب								
الكيانات المشاركة								
الكيان 1								
الكيان 2								

الملحق رقم (10): جدول المؤونات، كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات للضرائب					
مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين					
مؤونات الضرائب					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة					
القروض					
الزبائن					
الضرائب					
المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون					
الاقتراضات					
ديون أخرى					
الموردون					
الضرائب					
الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملحق رقم (11): الاستبيان

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة، تدقيق ومراقبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحية طيبة وبعد،

السادة والسيدات المختصين في المحاسبة والتدقيق، المهنيين بمكاتب الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات، تقوم الطالبة بإعداد دراسة ميدانية استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم المالية والمحاسبية بجامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم– بعنوان:

"الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة ميدانية–"

نلتمس من سيادتكم المساعدة بملء الاستمارة لتزويدنا بالمعلومات اللازمة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، مع التأكيد على أن البيانات المتحصل عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

مع خالص الشكر والتقدير لسيادتكم.

الطالبة: عمروش صبرينة

البيانات الأولية (معلومات شخصية ووظيفية):

يرجى وضع علامة (**X**) في المربع الذي ينطبق عليك.

الجنس:

ذكر ☐

أنثى ☐

العمر:

أقل من 35 سنة ☐

من 35 إلى 50 سنة ☐

أكبر من 50 سنة ☐

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐

من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐

من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

منطقة مزاولة المهنة:

الولاية:.....

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐

ماستر ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

شهادة مهنية ☐

أخرى (حدد):.....

المهنة:

خبير محاسبي ☐

محافظ حسابات ☐

محاسب ☐

أخرى (حدد).....

محاور الاستبيان:

المحور الأول: الالتزام بالإفصاح عن حوكمة المؤسسات

الرقم	العبارات الإفصاح عن حوكمة المؤسسات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أعضاء مجلس الإدارة وتوضح الأعضاء المستقلين والتنفيذيين.					
2	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة.					
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن لجان مجلس الإدارة ودور كل لجنة وأعضائها.					
4	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أصحاب المصالح الرئيسيين.					
5	غالبا ما تفصح المؤسسات الاقتصادية عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.					
6	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن هيكل إدارة الشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولين عن الحوكمة.					
7	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن فرص العمل التي تقوم بتوفيرها.					

المحور الثاني: الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية

الرقم	العبارات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن تكاليف أمن وصحة العاملين لديها.					
2	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن برامج تدريب وتأهيل العاملين لديها.					
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تهيئة ظروف عمل مناسبة للعاملين (البيئة الداخلية، السكن والانتقال).					
4	تقوم المؤسسة بإجراء دراسات استطلاعية لقياس رضا العملاء باستمرار.					
5	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن برامج تنمية المجتمع المحلي.					
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المخاطر المرتبطة بالمنتجات التي تصنعها.					
7	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن البرامج المرتبطة بالحد من الآثار البيئية الضارة لأنشطتها على المجتمع.					
8	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن حجم الاستثمار في التكنولوجيا الخالية من التلوث.					
9	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن المبادرات التطوعية لإصلاح الأضرار البيئية.					

المحور الثالث: الالتزام بالإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق

الرقم	العبارات الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق.	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن نظام الرقابة الداخلية لديها.					
2	تفصح معظم المؤسسات الاقتصادية عن أهدافها ومهام إدارة التدقيق الداخلي لديها.					
3	تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير					

	التدقيق الداخلي.					
4	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن اسم وخبرة من قام بتدقيق حساباتها.					
5	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تقرير المدقق حول مدى التزامها بقواعد الحوكمة.					
6	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب مدقق الحسابات من عملية التدقيق.					
7	تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.					
8	تفصح العديد من المؤسسات الاقتصادية عن أتعاب الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها المدققون.					

المحور الرابع: الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية)

الرقم	العبارات **الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (التنبؤية).**	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية.					
2	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تنبؤات توزيع الحصص في السوق.					
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن توقعات الربح للعام المقبل.					
4	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية –الأفاق المستقبلية.					
5	تقارن العديد من المؤسسات الاقتصادية توقعات المبيعات المستقبلية مع المبيعات الفعلية لهذه السنة.					
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مقدار الإيرادات والمصروفات المتوقعة للسنة القادمة.					
7	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التهديدات التي من المحتمل أن تواجهها والآثار الناتجة عنها في المستقبل.					
8	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن الإستراتيجية والخطط التي تتعلق بالقوانين واللوائح والتشريعات الجديدة.					

9	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن سياسات الإدارة للحفاظ على نمو المبيعات.					
10	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نفقات البحوث والتطوير.					

المحور الخامس: الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية

الرقم	العبارات الإفصاح عن المعلومات المالية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تفصح أغلب المؤسسات الاقتصادية عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق).					
2	تقوم الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات سابقة.					
3	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل- الخزينة).					
4	تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب السيولة.					
5	تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن نسب الربحية.					
6	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب النشاط (نسب الدوران)					
7	تفصح بعض المؤسسات الاقتصادية عن نسب الرفع المالي (نسب المديونية).					
8	تلتزم بعض المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة، تكاليف شراء السلع المباعة.					
9	تكشف بعض المؤسسات الاقتصادية عن الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة معها.					
10	تفصح الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن الالتزامات الطارئة (المحتملة).					

المحور السادس: معوقات (صعوبات) تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

حدد درجة موافقتك عن العبارات التالية حسب وجهة نظرك:

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصح عنها.					
2	غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي.					
3	نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي.					
4	عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية.					
5	يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية.					
6	عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية.					
7	لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية.					
8	نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.					
9	عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية					
10	ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي.					

المحور السابع: أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

حدد مدى موافقتك حول تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة ربحية المؤسسات الاقتصادية في الأجل الطويل.					
2	يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسات الاقتصادية لدى العملاء.					
3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على الحصول على القروض والتمويل.					
4	يساهم الإفصاح المحاسبي على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية					
5	يساهم الإفصاح المحاسبي في الرفع من الحصص السوقية المؤسسات الاقتصادية.					
6	يزيد الإفصاح المحاسبي من معدلات العائد على الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية					
7	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية في الأجل الطويل لدى المؤسسات الاقتصادية					
8	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق رضا المستهلكين					
9	يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية لدى المؤسسات الاقتصادية					
10	يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسات الاقتصادية.					

شكرا جزيلا على تعاونكم .

الملحق رقم (12): قائمة المحكمين

اللقب والإسم	الرتبة
أ.د دواح بلقاسم	أستاذ التعليم العالي
أ.د مولوج كمال	أستاذ التعليم العالي
توفيق رجاح	محافظ حسابات ومحاسب معتمد

الملحق رقم (13): مخرجات SPSS

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	135	1,00	5,00	3,8296	,70754
a2	135	1,00	5,00	3,8741	,79579
a3	135	2,00	5,00	3,8222	,71097
a4	135	2,00	5,00	3,7111	,77138
a5	135	2,00	5,00	3,5926	,82223
a6	135	2,00	5,00	3,6667	,76295
a7	135	1,00	5,00	3,5926	,85777
A	135	2,00	5,00	3,7270	,57975
Valid N (listwise)	135				

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A	14,570	134	,000	,72698	,6283	,8257

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
B	13,838	134	,000	,71934	,6165	,8222

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
C	11,542	134	,000	,58796	,4872	,6887

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
D	13,882	134	,000	,80000	,6860	,9140

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
E	23,102	134	,000	1,24444	1,1379	1,3510

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Obstacle	28,639	134	,000	1,38222	1,2868	1,4777

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X & Y	29,185	134	,000	1,39407	1,2996	1,4885